

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

ديوان الرقابة المالية

العدد: / / /

التاريخ: / /

الى / لجنة الخبراء الماليين

م/ تدقيق صندوق تنمية العراق

بعد التحية :

تولت شركة (KPMG) مهمة التدقيق لحسابات صندوق تنمية العراق للفترة من 2008/1/1 لغاية 2008/12/31 وقدمت بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للفترة اعلاه الذي تضمن الملاحظات والنائج التي توصلت إليها الشركة المذكورة واليات التصرف بالموارد المتوفرة فيه وقد أظهرت نتائج دراستنا لما ورد فيه من ملاحظات بشأن الوزارات التي تم زيارتها من قبل مدققي الشركة ومتابعاتنا لإجراءات تلك الوزارات بخصوص تلك الملاحظات النتائج التالية:-

1- نظام القياس والمعايرة

أشار تقرير الشركة إلى إن (ليس لدى وزارة النفط نظام كامل للتشغيل والتحميل والقياس المترى في نقاط التحميل والاستخراج وذلك للتأكد من إن كافة المبيعات المصدرة من النفط ومنتجات النفط تم تسجيلها بشكل كامل ,بغياى نظام فعال للقياس المترى بشكل كامل وباستمرار اعمال التخريب لأنابيب الخطوط النفطية, لا يمكن تحديد حجم كافة كميات النفط والمنتجات النفطية المصدرة ,والتي يجب إيداع عائداتها في حساب تحصيل مبيعات النفط وحساب الصندوق. إن متابعة الصادرات النفطية تؤكد الى ان كل ما يصدر يسجل في ايرادات ال dfi وان عدادات التحميل المثبتة على موانئ التصدير تعمل بشكل متوازي مع طريقة (ullge) وان الفروقات بين الطريقتين تكاد لا تكون ذات بال وقد اعادت شركة نفط الجنوب اجراء مسح لتحديث احتياجات التصدير اما بالنسبة لباقي مقاطع الصناعة النفطية فقد باشرت وزارة النفط واتخذت الإجراءات اللازمة لتأمين عدادات كمرحلة أولى على بعض منافذ التصدير في المنطقة الجنوبية وقامت بأجراء مسح شامل لاحتياجاتها من هذه العدادات

بهدف المباشرة بنصبها , وقد حددت وزارة النفط بموجب كتاب الدائرة الفنية المرقم 3 في

2009/2/18 اسباب الحيد السلبي لنسب الانجاز الى مايلي :-

1- سعة الرقعة الجغرافية وكبر حجم العمل وطول فترة تجهيز المواد .

2- الظرف الحالي غير ملائم لتطبيق النظام في بعض الشركات .

3- أسباب تتعلق بتوفير التخصيص المالي للطلبات .

اورد كتاب الدائرة اعلاه خلاصة بموقف كل شركة من شركات الوزارة عما اذا كانت

ستستطيع تنفيذ الخطة المركزية للوزارة بتوفير متطلبات القياس بحدود العام الحالي وكما مدرج

ادناه:-

ت	الشركة	توقعات الانجاز خلال عام 2009
1	خطوط الانابيب	توقع الانجاز خلال هذا العام ما لم تظهر معوقات تخص فتح الاعتمادات
2	التوزيع	الشركة ملتزمة بتوفير متطلبات القياس مع الشركات الاخرى خلال هذا العام ولبقية المواقع في نهاية العام القادم حسب كتاب الشركة 4976 في 2009/2/3
3	تعبئة الغاز	لايتوقع انجاز الشركة توفير كافة المتطلبات للعام الحالي بسبب عمل الشركة على اعادة النظر في دراسة الاحتياجات حاليا .
4	مصافي الشمال	الشركة ملتزمة بتوفير كافة المتطلبات خلال هذا العام .
5	غاز الشمال	الشركة ملتزمة بانجاز الخطة لهذا العام للطلبات المتبقية والتي لاتزال قيد التنفيذ
6	مصافي الوسط	الشركة ملتزمة بتوفير المتطلبات باستثناء ما يتعلق بمصفى الديوانية الذي تم تشييده مؤخرا.
7	مصافي الجنوب	الشركة ملتزمة بتنفيذ الخطة خلال هذا العام .
8	غاز الجنوب	من غير المتوقع انجاز الشركة بتوفير كافة المتطلبات خلال هذا العام لان الشركة لم تستكمل الدراسة وطلب توفير التخصيص لكامل احتياجاتها .
9	نفط الشمال	من المتوقع توفير كافة المتطلبات خلال هذا العام عدا متطلبات القياسات الحقلية والتي من المتوقع توفيرها منتصف (2010) .
10	نفط الجنوب نفط ميسان	رغم محاولات الشركة بهذا الشأن الا انها لن تستكمل كافة المتطلبات الا في نهاية عام 2011
11	شركة ناقلات النفط	هناك بعض المتطلبات التي يمكن توفيرها خلال هذا العام

ويتضح مما تقدم ان هناك عدد من الشركات سوف لن تتمكن من استكمال نصب وتشغيل

العدادات المطلوبة في نهاية عام 2009 كما حددتها وزارة النفط وان ذلك سيمتد لغاية نهاية عام

2011 وادناه نتائج متابعتنا لشركات الوزارة للموقف من معدات قياسات نقل الملكية :-

أ- شركات الاستخراج

أولاً- نفط الشمال :

أشار كتاب شركة نفط الشمال المرقم (ش / 155 / 9610) في 2009/1/8 الموقف من معدات قياسات نقل الملكية للمواقع التابعة للشركة والبالغة (21) موقع وجود (34) عداد عامل (للنفط الخام , والغاز الجاف والنفط المعاد , والغاز الحامضي , غاز القبة) اثنان منها فقط عاملة ومعايرة احدهم للغاز الحامضي والاخر لغاز القبة كما اشار الكتاب اعلاه الى انه سيتم نصب وتشغيل منظومات قياس تتكون من عدادين لكل منظومة في اغلب المواقع وانه من المؤمل الانتهاء من عملية اعادة التعيير للخزانات للحصول على جداول ذرعة جديدة وكذلك نصب اجهزة رادارية لقياس مستوى السائل داخل الخزانات في نهاية الربع الاخير من عام /2009 وقد اظهرت نتائج متابعتنا بخصوص الموقف من الاعتمادات المستندية ان شركة نفط الشمال حددت بموجب كتابها المرقم (ش/6/157/9233) والمؤرخ في 2008/6/25 الطلبات الخاصة بشراء مختلف العدادات والمقاييس لانتاج النفط ومحطات عزل الغاز ومحطات ضخ النفط ومنظومات قياس الغاز السائل ومقاييس رادارية لاستخدامها على سطوح الخزانات ولدى متابعتنا لموقف الطلبات في شعبة الاعتمادات المستندية اتضح لنا ان جميع الطلبات اعلاه لازالت في مرحلة الإعلان واستحصال العروض الخاصة بها حسب ما جاء بكتاب شركة نفط الشمال المرقم (39871) في 2008/11/6 الموجه الى وزارة النفط / الدائرة الفنية .

ثانياً- شركة غاز الشمال

من خلال متابعتنا لموقف الاعتمادات الخاصة بمختلف انواع العدادات والمقاييس والادوات الاحتياطية الخاصة بها خلال عام 2007 و 2008 اتضح لنا وجود (23) طلبية شراء تم توقيع (14) عقد خلال عام 2008 و 2009 و فتح اعتمادات ل(5) منها , وجرى استلام مواد عقد واحد فقط خاص بمتحسسات وزن للقبانات الجسرية اما المتبقي من الطلبات فلا زالت في طور الاعلان او توقيع العقد علماً ان التواريخ المفترضة لانجاز العقود الموقعة تراوحت بين 2009/1/24 و 2010/4/30.

ثالثاً- نفط الجنوب

جرى تنظيم عقود لتوريد عدادات مع شركة بروجي الايطالية لم تصل موادها لحد الآن وكما مبين ادناه:-

رقم العقد	موضوع العقد
85-6-2837	منظومة عدادات لميناء العمية النفطي
85-6-2845	منظومة عدادات تحاسب تجاري لانبوب زبير (1) مصفى

البصرة

كما تم نصب منظومة قياس في ميناء البصرة منذ عام 2007/ وادخلت في التحاسب التجاري اعتباراً من 2008 /7/1 إضافة إلى وجود عدد من طلبيات شراء عدادات لازالت لم تصل الى مراحل فتح الاعتماد .

رابعاً- شركة غاز الجنوب

أظهرت نتائج متابعتنا الآتي :-

- (1) لاتوجد عدادات تستخدم لقياس حركة الغاز المستلم والمستخدم بل تعتمد الشركة على محاضر مشتركة يجري تنظيمها مع شركة خطوط الأنابيب باستخدام أسلوب معدل الجريان الذي يخضع لتقدير اللجنة ولا تتوفر فيه الدقة المطلوبة .
- (2) لازال موضوع طلبيات توريد العدادات في مرحلة المراسلات ولا توجد في الشركة اعتمادات مستندية لتوريد عدادات لقياس حركة الغاز لسنة 2008 .

خامساً- شركة نفط ميسان

أظهرت نتائج متابعتنا للعدادات والطلبيات الخاصة بالشركة مايلي :-

- (1) لاتوجد عدادات منصوبة في خطوط أنابيب الضخ إلى منافذ التصدير .
- (2) أدناه الموقف من الطلبيات الخاصة بالعدادات التي سيتم نصبها على منافذ تجهيز النفط الخام :-

- طلبية شراء خاصة بمنفذ منطقة العزيز الوسيطة المرقمة (58-08-4010) وهي في طور الاعلان .

- طلبية شراء خاصة بمنفذ تجهيز النفط الخام الى مصفى ميسان الجديد وهي في طور الإعداد .اما ما يخص طلبية منافذ الحفافية ومصفى ميسان والبركان والمعدة من قبل شركة نفط الجنوب المرقمة (79-08-3619) فهي في طور الاحالة والتعاقد.

ب - شركات التحويل
أولاً - شركة مصافي الجنوب

تم تشخيص الملاحظات التالية لدى قيامنا بمتابعة موضوع الموقف من العدادات في الشركة اعلاه. تستخدم الشركة منظومة قياس رادارية للسيطرة على الكميات المستلمة من المدخلات والمخرجات المجهزة بين مستودعات الشركة وأقسامها الإنتاجية وبينها وبين الجهات المستفيدة علماً لا توجد عدادات لقياس تلك المواد.

(1) عدم وجود عدادات لاحتساب كميات النفط الخام المجهزة الى مصفى ذي قار وتقاس الكميات المستلمة بواسطة شريط ذرعة والفيتة .

(3) اما مصفى ميسان فقد بينت الشركة بانه لا يوجد أي عداد لاحتساب مدخلاهما من النفط الخام بل يتم الاعتماد على تقديرات لجنة مشكلة في المصفى لهذا الغرض .

(4) لا توجد اعتمادات مستنديه مفتوحة لتوريد العدادات لحد الان علما ان الشركة قد بينت لنا بان هنالك اربعة طلبيات تحمل الارقام (2007-12, 2007-13, 2007-14, 2008-13) لازالت غير مكتملة ولم تصل الى مرحلة فتح الاعتماد علماً ان اجمالي العدادات المطلوبة للشركة (59) عداد .

ثانياً - شركة مصافي الشمال

بينت الشركة بموجب كتابها المرقم (هـ ت / 147) في 2009/1/25 من خلال الموقف المقدم من قبلهم عن العدادات ومراحل الشراء والاستلام وجود (9) تسعة طلبيات لشراء عدادات منتجات نفطية وعدادات غاز ومواد احتياطية جرى استلام ونصب (3) ثلاثة طلبيات منها خلال عام 2007 و 2008 خاصة بعدادات مستودع الدهون والاسفلت وعدادات المنتجات النفطية ومواد احتياطية . اما المتبقي منها فلا زالت قيد الترويج او الإحالة .

ثالثاً - شركة مصافي الوسط

أظهرت البيانات المستلمة من الشركة النفط وجود العديد من معدات قياس الملكية عاملة إلا

انه لم يتم معايرتها إضافة إلى عطل البعض منها والجدول أدناه يبين ذلك:-

الموقف من معدات القياس					اسم الشركة
المجموع	مستهلك	عاطل	عامل معاير	عامل	
110	1	5	28	76	1-مصافي الوسط

ج - شركات التوزيع

أولاً - توزيع المنتجات النفطية / فرع الانبار

أظهر فحصنا للعدادات العاملة في مستودعات شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع الانبار وجود (4) مستودعات وكما مبين أدناه :-

(1) مستودع الانبار الجديد :-

بلغ عدد العدادات العاملة (12) عداد لمنصات التحميل ومثلها لمنصات التفريغ وبواقع (4) عداد لكل منتج من مادة (البنزين , زيت الغاز , النفط الابيض) في حين بلغ عدد العدادات الموجودة في مركز توزيع الرمادي الذي تم تجهيزه من مستودع الانبار (6) عدادات عاملة ومنصوبة على منصات التفريغ وبمعدل عداد واحد لكل منتج (زيت الغاز - نפט ابيض - نפט اسود - بترين ممتاز - زيت الهيدروليك - زيت سي اويل)

(2) مستودع العنكور متوقف منذ احداث عام 2003

(3) مستودع نפט حديثة متوقف منذ شهر كانون الاول / 2003

(4) مشروع (2/1030) منطقة الفلاحات متوقف منذ عام 2003

ثانياً - توزيع المنتجات النفطية / فرع المنطقة الشمالية

أظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية المختصة العاملة في شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع المنطقة الشمالية وكذلك شركة خطوط الأنابيب / مستودع حمام العليل ان العدادات التي تم نصبها في مستودع حمام العليل هي (5) عدادات خلال الفترة من شهر أيار ولغاية تموز /2008، (3) عدادات منها تم نصبها في منصات تحميل الكاز فيما تم نصب (2) عداد لمنصات تحميل البترين بالاضافة الى وجود (2) عداد قيد الانجاز حالياً بسبب عدم اكتمال ملحقاتها من مضخات واذرع التحميل .

ثالثاً - شركة خطوط الأنابيب

(1) أشار موقف عدادات محطات الضخ والاستلام للمنتوجات الخفيفة لمواقع شركة خطوط الانابيب البالغ عددها (17) موقع الى وجود عداد واحد عاطل في محطة ضخ ومستودع الناصرية من مجموع (25) عداد ومن المؤمل إصلاح العداد العاطل خلال شهر أذار /2009 اما بخصوص محطات الاستلام فهناك عداد واحد عاطل يعود لمستودع حمام العليل من مجموع (53) والعمل جاري لإصلاح العداد ومن المؤمل إصلاحه خلال شهر نيسان /2009.

(2) الجدول التالي يبين الموقف لعدادات اذرع التحميل للمنتوجات الخفيفة لمواقع شركة خطوط الانابيب الذي يشير الى وجود (39) عداد عاطل من مجموع (148) عداد.

الموقع	صالح	عاطل	الملاحظات
مستودع حمام العليل	11	3	بينت الشركة بأن العدادات الحالية تغطي الحاجة التشغيلية وسوف يكمل انجاز الباقي
محطة ضخ ومستودع المشاهدة	-	25	لم تتم المباشرة بإعادة تأهيل المنظومة لغاية تاريخه بسبب تعرض المستودع الى حوادث الحريق
مستودع الكرخ اللطيفية	26	8	يتم حالياً تأهيل (6) عدادات في مستودع الكرخ الذي تعرض للحريق ومن المؤمل أن يتم انجازها في نيسان /2009
محطة ضخ مستودع الشعبية	22	3	بينت الشركة بانه تم تجهيز عدادين الى اذرع تحميل الجسر الجديد ومن المؤمل اكمال اصلاح العدادات الباقية خلال شهر نيسان/2009
مستودع كركوك	13	-	
مستودع الرصافة	23	-	
مستودع الهندية	14	-	
مستودع الحلة	10	-	
مستودع الديوانية	14	-	
مستودع الكوت	9	-	
مستودع الناصرية	6	-	

(3) ادناه موقف نصب منصات التفريغ للشاحنات الحوضية :-

الموقع	المنصات التي سوف تنصب	تأريخ الانجاز المتوقع	المنصات المنصوبة فعلا	الملاحظات
محطة ضخ ومستودع الديوانية	7	ايار/2008	9	
مستودع الحلة	4	ايار/2008	6	
مستودع الهندية	6	حزيران/2008	6	
مستودع الرصافة	9	تموز/2008	9	
مستودع حمام العليل	6	تموز/2008	5	(1) لم يتم نصبه
مستودع كركوك الحديث	6	اب/2008	6	
محطة ضخ ومستودع الناصرية	6	اب/2008	4	تم نقل منصات عدد (2) الى محطة ومستودع الديوانية
مستودع الكوت	6	ايلول/2008	9	
المجموع	<u>50</u>		<u>54</u>	

رابعاً - المنتجات النفطية المجهزة الى محطات الكهرباء

تتولى وزارة النفط تجهيز محطات انتاج الطاقة الكهربائية بالمنتجات النفطية المتمثلة (نفط خام , زيت الغاز , غاز جاف) ويتم نقل المنتجات النفطية الى هذه المحطات اما بواسطة سيارات حوضية او بواسطة انابيب تابعة لشركة خطوط الانابيب حيث قامت الشركة واستناداً لكتابها بالعدد (ع/108 /2293) في 2009/3/3 خلال النصف الثاني من عام 2008 بنصب عدادات في (7) محطات كهرباء (الدورة ، المارثة ، حور الزبير) اما

محطة كهرباء يبجي فيتم حالياً نصب عداد فيها ، وقد بينت الشركة بكتابتها المذكور اعلاه بأنه يتم الاعتماد على الكميات المستلمة من قبل محطات الكهرباء والتي يتم تحديدها على ضوء استهلاك المحطات وان هذه الإلية معتمدة بالرغم من نصب العدادات بسبب عدم موافقة وزارة الكهرباء الاعتراف بالكميات بموجب قراءات العدادات كما بينت الشركة بموجب كتابها اعلاه بأنها بصدد تشكيل لجان مشتركة بين الطرفين خطوط الأنابيب و وزارة الكهرباء للوصول الى تسوية نهائية بهذا الصدد . وقد اظهرت نتائج متابعتنا لعدد من المديریات مايلي :-

(1) - المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية للمنطقة الشمالية

يتم احتساب الكميات المجهزة الى المديرية وفق المعادلتين وحسب الاتفاق بين المديرية ووزارة النفط و كما جاء بكتاب المديرية رقم (688) في 2009/2/11 كمية الغاز المستلمة (م3)= كمية الانتاج (MWH) (ميكاواط / ساعة) للوحدات القديمة 415X كمية الغاز المستلمة(م3)= كمية الانتاج (MWH) (ميكاواط / ساعة) للوحدات الجديدة 280X ويتم تسجيل كلفة الكميات المستلمة من الغاز السائل في السجلات المالية بمصادقة كل من الشركة المجهزة والمديرية العامة .

اما الوقود (الكازاويل) المستلم عن طريق السيارات الحوضية فأنها مجهزة ببطاقة قياس يذكر فيها المواصفات التفصيلية لخزان السيارة صادر من وزارة النفط فضلاً عن تفريغ الوقود المستلم في خزان معلوم القياس للتأكد من الكمية المستلمة .

(2) - المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية /صلاح الدين

أشار كتاب المديرية أعلاه ذي العدد (1095/4/6) في 2009/2/11 الى ان العدادات الموجودة في بعض المحطات لاتعمل بشكل صحيح كما انها قديمة وتحتاج الى تبديل او تصليح و معايرة مستمرة لذلك يتم اعتماد الية مجموع الانتاج (ميكا واط) نهاية كل شهر وتجري المطابقة والتدقيق من قبل ممثلي دوائر وزارة النفط وممثلي المديرية وتعتبر الارقام التي يتفق عليها واجبة التسديد .

(3) - المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب

(اولاً):- هناك (5) خمسة محطات لتوليد الكهرباء في محافظة البصرة والجدول التالي يوضح الموقف من العدادات في كل محطة :-

اسم المحطة	عداد النفط	عداد الغاز	الملاحظات
الهارثة	1	-	معتمد مع الجهة المجهزة (شركة خطوط الأنابيب)
التجيبية	1	-	غير معتمد لعدم معيارته وهناك عداد للغاز نصب حديثاً الا انه غير معتمد 0
خور الزبير	-	1	غير معتمد لعدم معيارته وهو بحاجة الى استبدال
بزركان	-	1	معتمد
الشعبية	-	-	عدم وجود عدادات لقياس كميات النفط والغاز المستلمة من المحطة

(ثانياً):- اما المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية في محافظة الناصرية فقد بينت بموجب كتابها ذي العدد (814) في 2009/2/17 بأن الالية المستخدمة في احتساب كميات الوقود المستلمة من وزارة النفط كما موضح ادناه:-

- (1) - هناك عدادات في محطة كهرباء الناصرية ومحطة كهرباء السماوة وتتم مطابقة الكميات المستلمة مع وزارة النفط يومياً حيث تستخدم محطة كهرباء الناصرية الحرارية النفط الخام والخليط , اما محطة السماوة فتستلم الغاز الطبيعي والنفط الاسود .
- (2) - محطة كهرباء الناصرية الغازية فألها تستلم الكاز او يبل بشاحنات حوضية ويتم احتساب الكمية على اساس الذرعة في الشاحنة وهناك عدادات في المحطة لاحتساب الكمية المستلمة في خزاناتها لعدم وجود انبوب ناقل بين المحطات الكهربائية ومصادر التجهيز وبذلك يؤخذ بأنظمة القياس المركبة في المديرية عند التحاسب مع وزارة النفط .

2- بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية :-

من خلال قيامنا بتدقيق ومطابقة البيانات الخاصة بالصندوق المقدمة من قبل المديرية العامة للاستثمارات في البنك المركزي العراقي وسجلات وزارة المالية مع ما يقابلها من بيانات ظهرت في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للفترة من 2008/1/1 ولغاية 2008/12/31 والمقدم من قبل شركة التدقيق (KPMG) تبين ما يلي :-

أ- المقبوضات النقدية :-

بلغ مجموع المقبوضات النقدية للفترة أعلاه كما موضح في الجدول أدناه :-

المقبوضات النقدية	المبلغ بموجب تقرير الشركة الف دولار	المبلغ بموجب سجلات البنك المركزي الف دولار	الفرق الف دولار	المبلغ بموجب سجلات وزارة المالية الف دولار	الفرق الف دولار
مبيعات النفط المصدر	58789576	58792649	3073	58792649	3073
مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق	833	833	-	833	-
برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء	5860	-	(5860)	25104	19244
فوائد مقبوضة	577007	577007	-	577007	-
مقبوضات أخرى	1966026	1943709	(22317)	3451336	1485310
المجموع	61339302	61314198	(25104)	62846929	1507627

ولدينا بخصوصه مايلي:-

أولاً - وجود فرق مقداره (3073) الف دولار (ثلاثة ملايين وثلاثة وسبعون الف دولار) في مبيعات النفط المصدر بموجب بيانات البنك المركزي العراقي عن المبلغ المثبت في تقرير الشركة وقد أظهرت متابعتنا ان الفرق يمثل مبلغ تم ايداعه في الصندوق بتاريخ 2008/8/28 وتم تثبيته على انه مبيعات نفط وتم شطبه لاحقاً من رسالة السويفت واعتباره نقد مسترجع دون ان يتم اجراء التعديلات بين سجلات البنك المركزي والكشوفات المرسله الى وزارة المالية وقد بينت المديرية العامة للاستثمارات بمذكرتها المرقمة 1295 في 2009/4/23 بانه سيتم تعديل المبلغ المذكور اعلاه.

ثانياً - بين تقرير الشركة بأن (جميع الموجودات المجمدة خارج العراق تعود مواردها لصندوق تنمية العراق وان استفساراتنا مع الإدارة دلت على عدم وجود سجلات كاملة عن الموجودات المجمدة، لم تتمكن من القيام بإجراءات كافية

للتأكد من اكتمال واردات الموجودات المحمّدة في البيان المالي) وقد أظهرت نتائج متابعتنا عدم وجود سجلات تفصيلية عن الموجودات المحمّدة وحسب كتاب وزارة المالية المرقم محاسبه (22) في 2009/6/1 وعليه لا يمكن التأكد من إكتمال واردات الموجودات المحمّدة في البيان حيث يتم التسجيل لما يقبضه الصندوق. علماً ان وزارة المالية بموجب كتابها المرقم 6676 في 2009/6/17 الموجه الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بينت انها قامت باعداد مشروع قاعدة بيانات دائنية جمهورية العراق الخارجية تحت اسم المشروع الوطني وتشكيل فريق يعمل وفق ثلاثة مراحل لاعداد البيانات وتصنيفها وتحديد المبالغ النهائية المطلوب استحصاها.

ولدى تدقيق السجلات الخاصة بالتخصيصات والأرصدة المحمّدة وحساب (PCO) المسوكة لدى المديرية العامة للأستثمارات في البنك المركزي العراقي لملاحظة مدى احكام اسلوب السيطرة المعتمدة فيها، ظهرت لدينا الملاحظات التالية:-

- (1)- ان السجلات المسوكة غير رسمية ولا توجد أية تفاصيل عن تاريخ فتح السجل او ختم القسم المعني، او اية تفاصيل تخص مراجعته من قبل جهة معينة.
- (2)- تم تثبيت بعض الأرصدة بالقلم الرصاص في سجل التخصيصات.
- (3)- المبالغ المدفوعة من الصندوق لا يتم تبويبها في حسابات مستقلة على مستوى الوزارات وانما يتم تثبيتها حسب تاريخ الدفع في سجل التخصيصات.
- (4)- وجود شطب وحك في سجل التخصيصات دون ان يتم تعزيز هذا التعديل بالتوقيع والأسم.
- (5)- عدم تثبيت اسماء للحقول الموجودة في سجل التخصيصات.
- (6)- لم يتم ادامة السجل الخاص بالارصدة المحمّدة بالمطلوبات التي توضح طبيعة الحركة على هذا الحساب.
- (7)- لا يوضح السجل المسوك في قسم التأديبات لحساب (PCO) والمعد للمبالغ المدفوعة، اية معلومات يمكن الاستدلال من خلالها على الجهات العراقية المستفيدة من هذه الحوالات المدفوعة.

ثالثاً- جرى قيد مبلغ (5860) الف دولار (خمسة ملايين وثمانمائة وستون الف دولار) ضمن المقبوضات الأخرى في سجلات البنك المركزي في حين انه يمثل تحويلات من برنامج النفط مقابل الغذاء الى صندوق تنمية العراق اما في سجلات وزارة المالية فقد ظهر تسجيل مبلغ (25104) الف دولار (خمسة وعشرون مليون

ومائة واربعة الف دولار) بفرق مقداره (19244) الف دولار (تسعة عشر مليون ومائتان واربعة واربعون الف دولار) عن المبلغ المثبت في تقرير الشركة. رابعاً- ضمن المقبوضات الأخرى مبلغ (1312005) الف دولار (مليار وثلاثمائة واثنان عشر مليون وخمسة الف دولار) مسجل بطريق الخطأ في حساب صندوق تنمية العراق يتعلق بإيرادات رخصة شبكة الاتصالات الخلوية وقد أظهرت متابعتنا إن الهيئة العامة للاتصالات قد أبلغت المصرف العراقي للتجارة وبموجب عدة كتب آخرها كتابها المرقم (246) في 2008/2/13 على تحويل المبلغ أعلاه من حسابها المفتوح بالمصرف المذكور إلى حساب وزارة المالية تنفيذاً لتعليمات تنفيذ الموازنة لعام 2008. إلا إن المصرف العراقي للتجارة وبموجب إشعاره المؤرخ في 2008/3/12 قام بتحويل المبلغ إلى حساب صندوق تنمية العراق وقد أبلغت وزارة المالية بموجب كتابها المرقم (11507) في 2009/7/26 البنك المركزي العراقي على تحويل المبلغ أعلاه من حساب صندوق تنمية العراق لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي وقيده في حساب جاري وزارة المالية رقم (300349).

خامساً- ورد ضمن كشف الشركة ان فقرة المقبوضات الأخرى بلغت (1966026) الف دولار في حين بلغت بموجب سجلات البنك المركزي 1943709 الف دولار أي بفرق مقدارة (22317) الف دولار (اثنان وعشرون مليون وثلاثمائة وسبعة عشر الف دولار) ولدى تدقيق التحليل الخاص بهذا الحساب ظهر ان مبلغ التأمينات النقدية المسترجعة عن خطابات الضمان بموجب كشف الشركة بلغ (536189) الف دولار في حين ان السجلات الممكنة تشير الى المبلغ هو (508888) الف دولار أي بفرق مقداره (27301) الف دولار وعند استبعاد مبلغ (25104) الف دولار المثبت بشكل خاطئ اذا انه يخص مذكرة التفاهم وكذلك استبعاد المبلغ (3073) الف دولار الخاص بمبيعات النفط والأخذ بنظر الاعتبار مبلغ (876) الف دولار المثبت على المبالغ المسترجعة وهو يخص تحويل من برنامج مذكرة التفاهم الى الصندوق فان الرصيد يكون مطابق.

مما يشير الى وجود تداخل في التسجيل بين مفردات المقبوضات النقدية بين بيانات الشركة وبيانات البنك المركزي.

سادساً- ورد ضمن المقبوضات الأخرى مبلغ (536189) الف دولار (خمسمائة وستة وثلاثون الف ومائة وتسعة وثمانون الف دينار) عن تأمينات نقدية مسترجعة من

خطابات الضمان ولدى التدقيق ظهر من ضمن هذه الفقرة وجود مبلغ (80898197) دولار (ثمانون مليون وثمانمائة وثمانية وتسعون الف ومائة وسبعة وتسعون دولار). قد سدد من حساب الصندوق رقم 73 بتاريخ 2008/1/14 عن ديون تجارية وتم اعادته الى نفس الحساب بتاريخ 2008/1/16 ومؤشر عليه مسترجع عن ديون تجارية ولدى تدقيق هذه الديون ظهر لدينا مايلي:-

- (1)- ظهر ان المبلغ يخص تسديد استحقاق الكوبون الرابع (فوائد سندات العراق الجديدة) للديون التجارية (الدائنين الكبار).
 - (2)- لدى تدقيق المدفوعات من حساب (73) تبين ان هناك ثلاثة دفعات عن هذه التسديدات بنفس المبلغ بتاريخ 2007/1/11 ، 2007/7/13 ، 2008/1/14 والتي تمثل الأقساط الثاني والثالث والرابع على التوالي.
 - (3)- تم اعادة قسطين من تلك التسديدات لحساب صندوق تنمية العراق رقم (73) بتاريخ 2007/7/17 و 2008/1/16 وذلك لتكرار الدفع من حساب رقم (50) الخاص بالبنك المركزي العراقي أي القسطين الثالث والرابع.
 - (4)- لم نستطع التحقق من قيام البنك المركزي بتسديد المبلغ للكوبون الثاني في 2007/1/11 من حسابه المرقم (50)، وذلك لأحترق الأوليات الخاصة بالسجلات اليدوية.
 - (5)- ان الألية المعتمدة في تسديد هذه الكوبونات ومن خلال كتاب وزارة المالية/ دائرة المحاسبة النقدية المرقم (هـ 134) في 2009/1/8 ، تشير الى ان وزارة المالية توعد الى البنك المركزي بدفع مبلغ هذه الكوبونات عند الاستحقاق من حساب البنك المركزي (50) وقيد المبلغ ديناً على حساب وزارة المالية رقم (300349). الأمر الذي يعني في حالة تسديد مبلغ الكوبونات الثاني من حساب (50) ان هناك دفعة مكررة لم يتم استرجاعها.
- سابعاً- تم تثبيت بعض القيود بالمبالغ المستثمرة، ومن ثم تم اعادتها بقيد كمقبوضات ضمن المبالغ المسترجعة وذلك خلافاً للألية المعتمدة بعدم تسجيل هذه الحركات او تثبيتها بقيود في حالة الاستثمار الليلي. وقد بلغ مجموع المبالغ المثبتة لهذه القيود (1505) مليون دولار (مليار وخمسمائة وخمسة ملايين دولار) وقد تم استبعادها من حركة الصندوق وذلك لعدم تأثيرها على الرصيد الفعلي المدفوع او المقبوض.

ب - المدفوعات النقدية :-

بلغ مجموع المدفوعات النقدية للفترة أعلاه كما موضح في الجدول أدناه :-

المدفوعات النقدية	المبلغ بموجب تقرير الشركة	المبلغ بموجب سجلات البنك المركزي	الفرق	المبلغ بموجب سجلات وزارة المالية	الفرق
	الف دولار	الف دولار	الف دولار	الف دولار	الف دولار
التحويلات الى وزارة المالية	45524455	45524455	—	45500000	24455
خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية	14846387	14846387	—	14873638	(27251)
العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية	314750	314750	—	314750	—
سداد ديون العراق الخارجية	229216	231842	(2626)	131842	97374
مدفوعات أخرى	27330	27330	—	190579	(1877749)
المجموع	60942138	60944764	(2626)	62725309	(1738171)

ولدينا بخصوصه مايلي :-

أولاً - التحويلات الى وزارة المالية

وجود فرق مقداره (24455) الف دولار (اربعة وعشرون مليون واربعمائة وخمسة وخمسون الف دولار) بين ما تظهره سجلات وزارة المالية وبين تقرير شركة KPMG والذي يمثل رصيد النقد لدى المراقب المالي GASJ في 2007/12/31 تم ايداعه في حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي بموجب الأشعار المؤرخ في 2008/3/25. ولم يتم اظهاره في سجلات وزارة المالية.

ثانياً - خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية

(1) - إن وزارة المالية اعتمدت المصرف العراقي للتجارة ، لإصدار خطابات الاعتماد للوزارات والمؤسسات العراقية ودفع مبلغ الاعتماد من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى حسابات المصرف العراقي للتجارة، لدى بنك (Jpmorgan) وبنك (Citibank) ويحتفظا بالمبالغ المحولة إليهم كتأمينات حتى يستلما من الوزارات العراقية تأييداً باستلام البضاعة أو تقديم الخدمة وفقاً لشروط خطابات الاعتماد وقد بلغت هذه المدفوعات للفترة موضوع التقرير (14846387) الف دولار (اربعة عشر ملياراً وثمانمائة وستة واربعون مليوناً وثلثمائة وسبعة وثمانون الف دولار) وقد أظهرت نتائج مطابقة الهيئة المختصة للبيانات الخاصة بمدفوعات خطابات الاعتمادات الخاصة بوزارة المالية والتي تمثل المبالغ المحولة من وزارة المالية خلال عام 2008 الى الوزارات عن طريق حساب

(DFI) وجود فروقات بين سجلات وزارة المالية وتقرير الشركة ولدى مطابقة
المبالغ الواردة في التقرير ظهرت الفروقات التالية :-

اسم الوزارة	بموجب تقرير KPMG الف دولار	بموجب وزارة المالية الف دولار	الفرق الف دولار
وزارة النفط	4433988	4184013	249975
وزارة التجارة	4100500	4350500	(250000)
وزارة الدفاع	2297552	2297552	—
وزارة الكهرباء	2104919	2104919	—
وزارة الداخلية	726717	726717	—
مجلس الوزراء	430081	422189	7892
وزارة الصحة	374427	374427	—
وزارة البلديات	254882	248642	6240
وزارة الاتصالات	40002	40002	—
وزارة الموارد المائية	38293	38293	—
وزارة الزراعة	19069	19160	(91)
وزارة النقل	16288	30420	(14132)
وزارة التعليم العالي	4254	4254	—
وزارة المالية	2480	25296	(22816)
وزارة الأسكان والتعمير	144	144	—
وزارة الصناعة	116	—	116
وزارة العدل	2675	2675	—
المفوضية العليا للانتخابات	—	4435	(4435)
المجموع	14846387	14873638	(27251)

(2) - ضمن مدفوعات خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية مبلغ
(645399) الف دولار (ستمائة وخمسة واربعون مليون وثلاثمائة وتسعة وتسعون
الف دولار) يعود لوزارة الداخلية ومبلغ (1551237) الف دولار (مليار
وخمسمائة وواحد وخمسون مليون ومئتان وسبعة وثلاثون الف دولار) يعود لوزارة
الدفاع محول لحساب المشتريات العسكرية الأجنبية لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي
في نيويورك المخصص لمصاريف التجهيزات الأمنية والعسكرية.

(3) - تشمل دفعات الخطابات اعلاه دفعات خطابات اعتماد لشركات حكومية ذات تمويل ذاتي والتي لم تكن مغطاة من قبل الصندوق وبالمقابل استلمت وزارة المالية دفعات مقدمة من هذه الشركات لتمويل قيمة خطابات الاعتماد المموله ذاتياً لتلك الشركات ولم يتم ايداعها في حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي في نيويورك وانما تم ايداعها في حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي ولم تتمكن وزارة المالية من تحديد المبالغ المستلمة من الشركات المذكورة وكذلك لم تتمكن من تحديد المبالغ المدفوعة من الصندوق لتمويل اعتمادات هذه الشركات .

(4) - لدى مطابقة التحليل الخاص المعد من قبل شركة التدقيق بالمبالغ المدفوعة لصالح الوزارات العراقية مع التحليل المعد من قبلنا بموجب السجلات المقدمة من البنك المركزي ظهر فرق مقداره (43081) الف دولار (ثلاثة واربعون مليون وواحد وثمانون الف دولار) في المبالغ المدفوعة لصالح مجلس الوزراء حيث بلغت المدفوعات بموجب كشف الشركة (430081) الف دولار (اربعمائة وثلاثون مليون وواحد وثمانون الف دولار) وبموجب التحليل المعد من قبل الهيئة بلغ (387000) الف دولار (ثلاثمائة وسبعة وثمانون مليون دولار) وقد تبين ان الفرق يمثل المبالغ المدفوعة عن فواتير شركة (بومباردير) لصناعة الطائرات بمبلغ (36813) الف دولار (سته وثلثين مليون وثمانمائة وثلاثة عشر الف دولار) ومبالغ مدفوعه الى ديوان الوقف السني بمبلغ (6286) الف دولار (سته ملايين ومائتان وستة وثمانون الف دولار) سجلت في الكشف على حساب مجلس الوزراء.

ثالثاً - سداد ديون العراق الخارجية

ظهر فرق مقداره (97374) الف دولار (سبعة وتسعون مليون وثلثمائة واربعه وسبعون الف دولار) بين ما تظهره سجلات وزارة المالية وما يظهره تقرير الشركة حيث يمثل المبلغ (131842) الف دولار (مائة وواحد وثلثون مليون وثمانمائة واثنان واربعون الف دولار) الظاهر في سجلات وزارة المالية المبالغ التي دفعت عن تسديد الديون للسنوات السابقة اما المبالغ المسدده في عام 2008 البالغة (229216) الف دولار (مائتان وتسعة وعشرون مليون ومائتان وستة عشر الف دولار) ولم تسجل في سجلات وزارة المالية. في حين ظهر فرق مقداره (2626) الف دولار (مليونان وستمائة وستة وعشرون الف دولار) بين تقرير الشركة وسجلات البنك المركزي والذي يمثل المتبقي من المبلغ المسدد الى ستي بنك لاطفاء ديون تجارية ولم يتسنى لنا التأكد من ذلك بسبب احتراق جميع الأوليات في حادث حريق البنك المركزي.

رابعاً - المدفوعات الأخرى

ظهر فرق مقداره (1877749) الف دولار (مليار وثمانمائة وسبعة وسبعون مليون وسبعمائة وتسعة واربعون الف دولار) بين ما تظهره سجلات وزارة المالية وتقرير شركة KPMG ضمن حساب المدفوعات الأخرى ويتضمن المبلغ المسجل من قبل وزارة المالية المبالغ ادناه:-

المبلغ الف دولار	التفاصيل
1505000	المبالغ المستثمرة
3	احور سويفت
3000000	مدفوع PCO
21	فائدة مدفوع الى JP Morgan عن مبلغ
1000000	تحويل مبلغ الى حساب DFI
55	الدين العام
1905079	المجموع

في حين ان تفاصيل المبلغ المسجل في تقرير الشركة كما يلي:-

المبلغ الف دولار	التفاصيل
16601	ظاهر ضمن خطابات الاعتمادات كتمويل (محافظة الديوانية)
6200	خدمات استشارية ظاهر ضمن خطابات الاعتمادات كتمويل (وزارة المالية)
4435	ظاهر ضمن خطابات الاعتمادات كتمويل (المفوضية العليا للانتخابات)
94	عقود مختلفة
27330	المجموع

الأمر الذي يشير الى وجود تداخل بين المبالغ المسجلة لحساب المدفوعات الأخرى والمبالغ المستثمرة وخطابات الاعتمادات.

ج - مبيعات المنتجات النفطية المصدرة:-

ورد في تقرير شركة التدقيق ان صافي المقبوضات المستلمة في مبيعات المنتجات النفطية

المصدرة خلال السنة المنتهية في 31/كانون الأول/2008 كمايلي:-

أ- النقد المستلم من مبيعات تصدير المنتجات النفطية خلال سنة 2008 (1335237) الف دولار .

ب- النقد المستلم من مبيعات تصدير المنتجات النفطية خلال سنة 2007 (1797259) الف دولار .

في حين حددت اجابة شركة تسويق النفط وبموجب مذكرتهم المرقمة ح1/1261 في 2009/7/12 بان المقبوضات المستلمة من مبيعات المنتجات النفطية الواردة في تقرير شركة التدقيق هي ارقام تقريبية ولا تعبر عن قيمة المبيعات الحقيقية حيث بلغت كالآتي:-

- مبيعات منتجات نفطية بالدولار (زيت الوقود) (1274352) الف دولار .
- مبيعات منتجات نفطية بالدينار (زيت الوقود)(11822487) دينار .
- مبيعات منتجات نفطية بالدولار (منتوج الكبريت) (10600) الف دولار.

اما بالنسبة لمبيعات تصدير المنتجات النفطية للسنة 2007 البالغة (1797259) الف دولار فقد قامت شركة التسويق بمفاتحة شركة التدقيق السابقة بموجب كتابهم المرقم ح1/1763 في 2009/5/5 لتزويدهم بالاسس التي اعتمدها في تحديد هذا المبلغ.

د - صندوق تعويضات الأمم المتحدة :-

لا تتوفر لدى وزارة المالية معلومات عن رصيد صندوق التعويضات الواجب التسديد والرصيد المتبقي المستحق لصندوق تعويضات الأمم المتحدة وتاريخ آخر دفعة مستحقة وقد أظهرت متابعتنا إن مهمة ودور وزارة المالية بخصوص الكشوفات المرسله من البنك المركزي العراقي والتي تتضمن المبالغ المستقطعة عن التعويضات قد اقتصر على إثبات البيانات المذكورة فيها كمجاميع شهرية بقيود محاسبية في سجلات غير نظامية وغير محاسبية ممسوكة من قبل إدارة النقد بعد مطابقتها مع المطابقة الشهرية الخاصة بحساب ال(DFI) والمعدة من قبل البنك المركزي العراقي والمرسله إلى وزارة المالية وبهذا فأن وزارة المالية لا تقوم بالمطابقة التفصيلية للبيانات الواردة من البنك المركزي العراقي مع بيانات وتفصيل مبيعات النفط سواء مع شركة تسويق النفط أو مع حركة حساب ال (DFI) المباشرة للتحقق من صحة الإيرادات والاستقطاعات المثبتة في السجلات وتوثيقها. علما إن تصريحات وزير المالية في وسائل الإعلام بتاريخ 2009/1/21 تشير إن على العراق أن يدفع مايقارب (50) مليار دولار (خمسون مليار دولار) كتعويضات وانه تم دفع (23) مليار (ثلاثة وعشرون مليار) منها حتى ذلك التاريخ.

هـ - تسليم ملفات عقود الوكالات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية

أشار تقرير شركة التدقيق إلى (إن المؤسسات الأمريكية بتاريخ 2006/12/11 قامت بتسليم الملفات والوثائق المؤيدة للعقود المبرمة من قبل السلطة السابقة والمؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية وإن ديوان الرقابة المالية ابلغ بتاريخ 2007/2/25 المؤسسات الأمريكية بوجود مخالفات مالية وتشريعية وعليه تحتفظ الإدارات العراقية بحقها بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر مالي الحق بالخرينة العراقية نتيجة أي تصرف إداري أو مالي جراء تنفيذ هذه العقود).

وقد قام ديوان الرقابة المالية بتوزيع أقراس مدججة مستلمة من مكتب التعاقدات على الوزارات ذات العلاقة إضافة إلى تصوير النسخ الورقية المستلمة من المكتب المذكور وإعادة تبويبها على الجهات العراقية لغرض تدقيقها وبيان الموقف بشأنها من خلال الإجابة على فقرات محددة (هل تم استلام المشروع، هل لدى الجهة المستفيدة علم بالمشروع ، مدى اعتدال الكلف، هل أنجز المشروع فعلاً، هل نفذ المشروع بناءً على طلب الجهة المستفيدة ، هل تم تثبيته في السجلات) والديوان بصدد استكمال وتجميع المعلومات من الجهات المستفيدة ورفع تقرير بشأنها.

و - برنامج النفط مقابل الغذاء :-

تم عقد عدد من الاجتماعات بين ممثلي الحكومة العراقية وسكرتارية الامم المتحدة لمناقشة تدابير انهاء عمليات برنامج النفط مقابل الغذاء وتم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل تضم أعضاء من (الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وزارة الخارجية العراقية ، البنك المركزي العراقي، الوزارات المعنية) تهدف الى تقليص عدد خطابات الاعتمادات غير المسددة ووضع حل للقضايا الناشئة عن (167) خطاب اعتماد تولت مجموعة العمل مراجعة طلبات التسليم المعلقة المقدمة الى الوزارات المعنية للمصادقة على استلامها للبضائع في كل حالة من الحالات وقيامها بإصدار تأكيداتهما للاستلام. وأكد ديوان الرقابة المالية بكتايبه المرقمين (6023) و (6024) في 2008/6/17 الى البنك المركزي ووزارة المالية بخصوص موقف الاعتمادات التي لم يتم تحديدها لغاية 2007/12/31 وكذلك الارصدة المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء ومجموع المبالغ الواجب سدادها من الاعتمادات المذكورة لحسم موضوع العقود كما تم التأكيد على وزارة الخارجية بموجب كتاب الديوان المرقم (6102) في 2008/6/19 لتزويده بمحضر اجتماع وزارة الخارجية مع الامم المتحدة وتفاصيل العقود المتبقية لغاية 2007/12/31 ليتسنى للديوان متابعتها علماً ان الحكومة العراقية حددت 30/حزيران 2008/ موعداً نهائياً لقيام الوزارات بإرسال الوثائق الخاصة بعقود مذكرة التفاهم عن طريق البنك المركزي وقد بلغ عدد خطابات الاعتماد الموقوفة الصادرة عن الوزارات ضمن البرنامج (147) اعتماد كما في 20/حزيران 2008/ وبمبلغ إجمالي مقداره (494980) ألف دولار (أربعمائة وأربعة وتسعون مليون وتسعمائة وثمانون ألف دولار) ، وان عدد الاعتمادات التي فيها مطالبات من المجهزين ولم تقدم عنها محاضر او شهادات استلام صادرة من الجهات العراقية بلغت (139) اعتماد وبمبلغ محدود (272) مليون دولار (مائتان واثان وسبعين مليون دولار) لذات الفترة ، كما حددت الجهات العراقية المستفيدة من خطابات الاعتماد ومنذ أيار 2008/ عدد (103) اعتماد لغرض الإلغاء بسبب ان البضائع والخدمات المرتبطة بها لم تستلم من قبل الجهات المستفيدة. وقد قام البرنامج بتحويل مبلغ

(5860) الف دولار (خمسة ملايين وثمانمائة وستون الف دولار الى الصندوق خلال عام 2008.

3- تقرير شركة (KPMG) لعام 2008

أ- الملاحظات المشتركة

من خلال دراستنا تقرير شركة (KPMG) أتضح وجود عدد من الملاحظات المشتركة بين عدد من الوزارات وكما مبين أدناه:-

أولاً- ضبط الدوام

أن ضبط الدوام يتمثل باوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وانه ليس هناك اي نظام لضبط أنتهاء الدوم وان عدم وجود نظام ضبط دوام ألي (ساعات ضبط دوام آلية) قد يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين وقد وردت هذه الملاحظات في الوزارات (حقوق الأنسان، كهرباء، بيئة، النقل، الدفاع، الخارجية). وقد بينت وزارة حقوق الأنسان أنه تم استخدام نظام ضبط باصدار هويات تحمل ارقام سرية وبصمات الابهام لموظفي الوزارة في الحضور والأنصراف خلال عام 2009.

ثانياً- مكننه النظام المحاسبي

ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في سجل اليومية العامة وتحويلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي وقد وردت هذه الملاحظة في الوزارات (حقوق الأنسان، المهجرة والمهجرين، العمل، زراعة، تعليم، عالي، موارد مائية، الصحة، التجارة، كهرباء، ثقافة، البلديات والأشغال العامة، الاتصالات، الدفاع، الشركة العامة للاتصالات والبريد).

ثالثاً- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي

عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة وقد وردت هذه الملاحظة في الوزارات (حقوق الأنسان، العمل، زراعة، تخطيط، الموارد المائية، داخلية، ثقافة، التريبة، المهجرة والمهجرين، اسكان واعمار، البيئة، الخارجية، الاتصالات، النقل، العلوم والتكنولوجيا).

رابعاً- صكوك مضى على تاريخ استحقاقها اكثر من ستة اشهر

لدى مراجعة المطابقات المصرفية لاحظنا وجود صكوك مضي على تاريخ أستحقاقها اكثر من ستة اشهر وقد ظهرت هذه الملاحظة في الوزارات (حقوق الأنسان، زراعة، تعليم عالي، داخلية، تجارة، ثقافة، البيئة، العلوم والتكنولوجيا ، المديرية العامة للمجاري).

خامساً- اضرار الحرب

لم تقم بعض الوزارات بحصر اضرار الحرب وتحديد قيمتها وشطبها من السجلات وقد ظهرت هذه الملاحظة في كل من الوزارات التالية (النقل، الزراعة، العمل، موارد مائية، شركة تجارة الحبوب، الثقافة ، المديرية العامة للمجاري) .

سادساً- لجان فتح وتحليل العطاءات

ان أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات لا يتم تغييرهم بشكل دوري وقد ظهرت هذه الملاحظة في كل من الوزارات التالية (وزارة العلوم والتكنولوجيا،وزارة النفط / شركة الحفر)

سابعاً- فصل المهام الرقابية

أن الشخص المسؤول عن تحضير الرواتب يشترك في لجان تسليم الرواتب وقد ظهرت هذه الملاحظة في كل من الوزارات التالية (الاسكان والاعمار ، المديرية العامة للماء، المديرية العامة للمجاري، مديرية البلديات العامة).

ب - الملاحظات الخاصة

اولاً - وزارة المالية

(1) - السجلات والمستندات المحاسبية(عالية) :-

لدى الاطلاع على السجلات المحاسبية تبين لنا ماياتي :

- (أ) - لم يتم القسم المحاسبي في ديوان الوزاره بمسك سجل للموجودات .
- (ب) - لم تقم الوزارة بمسك سجل لمصروفات صيانة السيارات رغم حجم المبالغ المصروفة من هذا الحساب و عدد السيارات التي يتضمنها هذا الحساب .
- (ج) - تقوم الادارة المالية ب قيد سندات الصرف لمحمل الشهر حتى نهايته في سجل اليومية العامه لسندات الصرف ثم تقوم بعد ذلك بقيد سندات القيد للشهر في سجل اليومية العامه للقيود المحاسبية دون الالتزام بالتسلسل التاريخي .

(د) - تقوم الوزارة بمعاملة القيود الملغاة بنفس الطريقة التي تتعاطى بها مع سندات الصرف الملغاة حيث تؤشر بكلمة (بطلال) على اصل القيد و في سجل اليومية العامة بدلا من عكس القيد ، وقد اجابت الوزارة بموجب كتابها (12203) في 2009/8/5 بخصوص الفقرات مايلي:-

أ- لا يتم مسك سجل بالموجودات الثابتة والمخزنية من قبل القسم المالي وانما يقوم القسم بعمليات الصرف والقبض لدوائر مركز الوزارة.

ب- يقوم قسم الخدمات بالسيطرة على مصروفات صيانة السيارات حيث هناك اضبارة خاصة لكل سيارة يتم حفظ كافة الأوليات الخاصة بها ومن ضمنها مصروفات الصيانة.

ج- تم اللجوء الى اسلوب قيد مستندات الصرف اولاً يتبعها مستندات القيد وهي ناحية تنظيمية يسهل على ضوئها الرجوع الى اوليات الصرف واوليات القيد.

د- بالنسبة لمعاملات القيود الملغاة يتم ابطاها بشكل آني ولنفس الشهر المختص، وقبل ادخالها في جهاز الحاسوب او السجلات اختصاراً للوقت. وقد اظهرت متابعتنا بخصوص الملاحظات أعلاه مايلي:-

(أ) - لم تؤيد هيئتنا الرقابية ما ورد في تقرير شركة التدقيق حيث يتم مسك سجل الموجودات الثابتة لدى امين المخزن .

(ب) - ايدت هيئتنا الرقابية ما ورد في تقرير شركة التدقيق بشأن عدم قيام الوزارة بمسك سجل لمصروفات صيانة السيارات .

(ج) - لم تؤيد هيئتنا الرقابية ما ورد في ملاحظة شركة التدقيق حيث يتم التسجيل في سجل اليومية العامة بتسلسل تاريخي .

(د) - لم تؤيد هيئتنا الرقابية ما ورد في ملاحظة شركة التدقيق بشأن معاملة القيود الملغاة بنفس الطريقة التي تتعاطى بها مع سندات الصرف الملغاة و التي تؤشر بكلمة (بطلال) و بينت بانه يتم عكس القيد .

(2) - النظام المحاسبي اليدوي و الممكن (متوسطة):-

لوحظ عدم تطابق الارصدة المستخرجة من النظام المحاسبي الممكن مع ارصدة اليومية العامة لجميع اشهر النصف الاول من سنة 2008. وقد بينت الوزارة باجابتها اعلاه ان الأرصدة المستخرجة من النظام المحاسبي الممكن يتم مقارنتها مع ارصدة اليومية العامة وفي هذه الحالة يجب ان يتطابقا ومن جهة اخرى هناك مطابقتات شهرية يقوم بها قسم التدقيق الداخلي بين النظام الممكن وسجل اليومية العامة وقام القسم المالي باجراء تعديل قيد المطابقة خلال العام

2008/ ولم تؤيد هيئتنا الرقابية ما ورد في ملاحظات شركة التدقيق و بينت بان جميع الارصدة مطابقة عدا حساب الايرادات لشهر حزيران 2008 حيث يوجد فرق مقداره (52000) دينار (اثنان و خمسون الف دينار) بين رصيد ميزان المراجعة و اليومية العامة .

(3) - تدقيق مستندات لجان المشتريات (عالية) :-

لدى مراجعة سندات الصرف وجد عدم جدية اجراءات تدقيق المشتريات . و على سبيل المثال نورد ما ياتي :

(أ) - مستند صرف (8360) في 2008/1/17 : قامت لجنة المشتريات باحضار 3 عروض اسعار صدرت اثنان منها من نفس الجهة .

(ب) - مستند صرف (8386) في 2008/1/23 : قامت الوزارة بالصرف دون لجنة مشتريات حسب النظام .

(ج) - مستند قيد (1599) في 2008/1/29 : قامت لجنة المشتريات باحضار 3 عروض اسعار صدرت اثنان منها من نفس الجهة .

(د) - مستند صرف (8634) في 2008/3/5 : قامت لجنة المشتريات باحضار 3 عروض اسعار صدرت اثنان منها من نفس الجهة . وقد اجابت الوزارة المذكوره اعلاه بمايلي :-

(أ) ان قسم التدقيق الداخلي يؤكد تدقيق اعمال الشراء وحسب الضوابط المعمول بها في تقديم (3) ثلاث عروض عن جهات مختلفة وهي :-

1- مكتب المنيوم الرحمن.

2- مكتب حدادة المغرب.

3- مكتب المنيوم الصخرة.

ب- لقد تم صرف المستند اعلاه بدون توسط لجنة المشتريات بسبب سرية العمل والناحية الأمنية.

ج- حصل تغيير في نموذج الأجهزة المطلوبة وبموجب المطالعة المرفقة بالمستند في حينه عليه تم تقديم عرض ثاني من قبل (شركة السفير) وبتاريخ 2008/1/16.

د- ان وصل الشراء الصادر من مكتب (طريق الأسراء) هو ليس عرض سعر وانما وصل تجهيز عليه ليس هناك تكرار في عروض الأسعار . وقد اظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية ما يلي بخصوص كل فقرة اعلاه :

(أ) - عدم دقة الملاحظة الخاصة بمستند الصرف (8360) في 2008/1/17 حيث

يوجد ثلاث عروض لمكاتب مختلفة .

(ب) - ايدت الهيئة ما ورد في تقرير الشركة بخصوص مستند الصرف (8386) في 2008/1/23 حيث تم الصرف دون لجنة المشتريات .

(ج) - ايدت هيئتنا الرقابية ما ورد في تقرير الشركة بخصوص مستند قيد (1599) في 2008/1/29 بخصوص قيام لجنة المشتريات باحضار 3 عروض اثنان منها صادرة من نفس الجهه .

(د) - عدم دقة الملاحظة الخاصة بمستند الصرف (8634) في 2008/3/5 حيث يوجد ثلاث عروض لمكاتب مختلفة .

ثالثاً - وزارة النفط - شركة تسويق النفط

(1) - ميزان المراجعة (عالية) :-

لم نحصل على ميزان مراجعة لعام 2008 حتى تاريخ اعداد التقرير في 18 - آذار - 2009 فلم نستطيع التحقق من صحة الأرصدة وقد قامت شركة التسويق بتزويد ديوان الرقابة المالية بميزان المراجعة بموجب الكتاب المرقم (م/8797) في 2009/4/6 وان وزارة النفط قد فاتحت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الكتاب المرقم (748) في 2009/1/12 للحصول على موافقة بأن يكون موعد تقديم البيانات المالية بتاريخ 31/آذار/من كل سنة وفي ضوء ذلك فاتحت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم (8325) في 2009/3/23 وزارة النفط واعلمتها برأي ديوان الرقابة المالية دون بيان رأيها بالموافقة او الرفض.

(2) - النظام المحاسبي (متوسطة) :-

خلال زيارتنا الى الشركة لاحظنا ان الشركة تستعمل نظام الأكسس وأن هذا النظام لا يتناسب مع أهمية وحجم نشاط الشركة مما يؤدي الى تأخير في العمل، في حين بينت شركة التسويق بأنها قد تعاقدت مع وزارة الصناعة (الشركة العامة لنظم المعلومات) لأعداد نظام ألي (ممكّن) الا انها لم تستكمل اجراءات وضع النظام بصيغته النهائية لغاية تاريخه.

(3) - غرامات (عالية) :-

بخصوص موضوع الغرامات فقد بينت شركة التدقيق بان شركة التسويق قد تحملت غرامات تأخيرية عن تأخير تحميل الناقلات بلغ مجموعها (24470389) دولار (اربعة وعشرون مليون وأربعمائة وسبعون ألف وثلاثمائة وتسعة وثمانون دولار امريكي) خلال سنة 2008، فقد بينت شركة التسويق بأن اسباب التأخير تعود لضعف الطاقات الخزنية للنفط الخام وطاقات الضخ والتحميل، تؤيد ما ورد برأي شركة التدقيق ونوصي بضرورة قيام

وزارة النفط بأخذ الإجراءات اللازمة لزيادة الطاقات الخزنية وطاقات الضخ والتحميل إضافة الى ما يتعلق بمسؤولية الشركة العامة للموانئ العراقية في هذا الجانب. علماً أن الملاحظة قد وردت في تقاريرنا السابقة.

(4) - تحويل الوجهة (عالية) :-

خلال مراجعتنا لعقود النفط الخام تبين لنا أن شركة شل قامت بتحويل وجهة إحدى الشحنات من NORTH AMERICA الى FAR EAST مما ترتب على شركة شل مبلغ قدره (26.287.818) دولار (ستة وعشرون مليون ومائتان وسبعة وثمانون الف وثمانمائة وثمانية عشر دولار) قامت شركة التسويق بمطالبة الشركة حتى تاريخ زيارتنا في 18 اذار 2008 حيث لم تعترف شركة شل بالمبلغ ولم تسدده مع العلم خلال هذه الفترة قامت شركة تسويق النفط ببيع كميات اخرى لشركة شل. وقد بينت شركة التسويق ان شركة شل قد غيرت الوجهة وان وزير النفط قد وجه بتاريخ 2009/3/4 بمطالبة الشركة بدفع المبلغ لذا نؤكد على ضرورة استحصا المبالغ المترتبة على الشركة المذكورة وأن شروط التعاقد لا تخول الشركات المستوردة للنفط الخام بتحويل وجهة الشحنات المتفق عليها بموجب العقود .

(5) - البنك الأهلي الأردني (عالية) :-

خلال زيارتنا الى الشركة تبين لنا بأن هناك ارصدة قديمة للشركة مع البنك الأهلي الأردني والمبالغ هي التالية :-
7.868.578 دولار
922.704 يورو
6.935 فرنك
1.389 باوند

قامت شركة تسويق النفط بتوجيه كتاب الى البنك الأهلي الأردني بخصوص تأييد الأرصدة بتاريخ 2009/2/9 وبتاريخ 2009/3/1 قام البنك المذكور اعلاه بتوجيه كتاب الى شركة تسويق النفط يعلمهم فيه بأنه لا توجد اية ارصدة تخص الشركة وأن أي مخاطبة بهذا الخصوص يجب انه تكون مع البنك المركزي الأردني. وقد بينت شركة التسويق بموجب كتابها المرقم ح/1653 في 2009/4/27 انها قامت بمفاتحة البنك المركزي الأردني بخصوص تحويل الأرصدة الى حساب صندوق تنمية العراق (DFI) والذي بدوره احال كتاب شركة التسويق اعلاه الى وزير المالية/رئيس لجنة ادارة الودائع المحمدا بموجب كتابه المرقم 6515 في 2009/5/3 لتحويل الأرصدة الى حساب الـ DFI الا انه لم يتم تحويل

تلك المبالغ لغاية تاريخ التقرير. علماً أن المبلغ المذكور في تقرير شركة KPMG بالدولار الأمريكي يختلف عن المبلغ المذكور بموجب كتاب شركة تسويق النفط المذكور اعلاه وكمايلي:-

التفاصيل	دولار
موجب تقرير شركة KPMG	7868578
موجب شركة تسويق النفط	4771541
الفرق	3097037

(6) - البنود العالقة في المطابقات المصرفية (عالية) :-

خلال عملية مراجعتنا لتسوية بين شركة تسويق النفط والمصرف العراقي للتجارة حساب رقم (1084.1151) لاحظنا ان هناك بنود عالقة لفترة طويلة وأرصدة كبيرة من سنة 2007. مع العلم ان هذه الحسابات قد قامت الشركة بفتحها عام 2007 لمعالجة موقوفات حساب رقم (1029). وقد بينت شركة التسويق بانه قد تم تصفية موقوفات سنة 2006 بالكامل وان هناك مبالغ مازالت موقوفة وان الشركة مازالت مستمرة بمتابعتها. وحسب رأينا فأن المبالغ التي مازالت موقوفة لغاية تاريخه كمايلي وليس كما ورد في احابة شركة التسويق

مبالغ اظهرت في سجلات الشركة ولم تظهر في كشوفات المصرف	المبلغ (دولار)	مبالغ ظهرت في كشوفات المصرف ولم تظهر في السجلات	المبلغ (دولار)
ايداعات	320716783	ايداعات	73738404
مسحوبات	148212954	مسحوبات	105504465

. وقد ايدت الهيئة المختصة ماورد في تقرير الشركة وان الملاحظة مازالت قائمة .

(7) - مستحقات وزارة الكهرباء(متوسطة):-

خلال عملية مراجعتنا لشركة تسويق النفط لاحظنا وجود مستحقات على وزارة الكهرباء بناء على الاتفاقية بين شركة تسويق النفط والشركة التركية ووزارة الكهرباء بلغت (48.033.030) دولار امريكي للفترة من 2007/7/1 لغاية 2008/12/31 ومبلغ (27.200.725) دينار عراقي للفترة من 2008/1/1 لغاية 2008/6/30 . في حين بينت شركة التسويق بانها قد اصدرت عدة كتب الى وزارة الكهرباء لتحصيل المبالغ الموقوفة وكما مبين في الكتاب المرقم (ح/ 2 / 490) و (818) و (585) في 2/4 و 3/1 و 2009/4/21 على التوالي ولم تسدد الوزارة المذكورة المبالغ الموقوفة بدمتها، وأظهرت متابعة الهيئة ان المبالغ الواردة في تقرير شركة التدقيق غير مطابقة لما ورد في سجلات شركة التسويق ونوصي بالاستمرار بمتابعتها استحصاها ، وبموجب مذكرة الهيئة

المرقمة (20) في 2009/7/8 تم مفاتحة شركة التسويق لتقديم الأرصدة الظاهرة اعلاه كما ورد في تقرير شركة التدقيق، ولم تتم الأجابة لغاية تاريخه. .

(8) - مطابقة مبيعات النفط الخام (متوسطة) :-

خلال زيارتنا للشركة لاحظنا ان الشركة تقوم بعمل مطابقت لمبيعات النفط مع البنك المركزي على اساس شهري ولا تقوم بعمل مطابقت مع وزارة المالية. وقد ايدت شركة التسويق باجراء المطابقت شهرياً مع البنك المركزي الا انها لو تؤيد وجود مطابقت مع وزارة المالية، وبدورنا نؤكد على ضرورة اجراء المطابقت مع وزارة المالية وبموجب كشوفات مطابقة موثقة.

(9) - الحسابات التجارية والتشغيلية (متوسطة) :-

خلال زيارتنا للشركة لاحظنا ان شركة تسويق النفط تعد نوعين من الحسابات تجارية وحسابات تشغيلية ولا يتم التوحيد بين الحسابات. وقد بينت شركة التسويق بامكانية اجراء التوحيد بعد اكمال تطبيق النظام المحاسبي الموحد للحسابات التجارية. وقد اظهرت متابعتنا ان هناك لجنة مشكلة من قبل الوزارة وديوان الرقابة المالية ووزارة المالية والبنك المركزي لاعداد نظام محاسبي جديد للحسابات التجارية ولم يتم استكمالها لغاية تاريخه.

(10) - عمولات (متوسطة) :-

خلال زيارتنا لشركة تسويق النفط لاحظنا ان قسم المحاسبة قام بتسجيل عمولات منتجات نفطية لتسعة اشهر فقط في كشف ايراد نشاط تجاري (42) للعام 2008. وقد ايدت شركة التسويق ذلك وان السبب يعود الى عدم اكمال تاييدات الشركات المستفيدة من المنتجات النفطية وحسب راينا فانه لايجوز تسجيل تلك العمولات في سنة 2009 لأنه يخالف مبادئ النظام المحاسبي والأنظمة المالية الأخرى وضرورة اعتماد مبدأ الاستحقاق في تسجيل تلك العمولات.

(11) - مبيعات منتجات نفطية (عالية) :-

خلال زيارتنا لشركة تسويق النفط ان قسم المحاسبة لايقوم بإعداد مطابقة بين مبيعات المنتجات النفطية على اساس الاستحقاق وبين المقبوضات من مبيعات المنتجات النفطية. وقد بينت شركة التسويق ان النظام المتبع في الشركة يعتمد اساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي، وفي كل الأحوال يجب ان تقوم شركة التسويق باجراء مطابقت بين مبيعات المنتجات النفطية والمقبوضات الناشئة عنها واعتماد مبدأ الاستحقاق في تثبيت تلك المعاملات.

رابعاً - وزارة النفط

(1) - المكثفات المنتجة المحروقة (عالية): -

خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان شركة نفط الشمال تقوم بحرق كميات المكثفات المنتجة من حقل عجيل بسبب عدم وجود منافذ تصريف. ان الكمية المحروقة خلال عام 2008 بلغت (1.391.230) برميل. وقد اجابت الشركة بكتابها المرقم (13438) في 2009/5/26 بأنه سيتم المباشرة بتأهيل وحدات انتاج النفط الخام من الحقل وسيتم مزج المكثفات معه، كما بالإمكان اللجوء الى نقل هذه المكثفات بالحوضيات او حقنها في الآبار ولكن عند تحسن الوضع الأمني واستقراره في المنطقة وان الموضوع تحت المتابعة. وقد اظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية ان المكثفات عبارة عن سوائل خفيفه تخرج مع عملية استخراج الغاز الخام و بسبب التجاوزات التي حصلت على الانابيب الخاصة بالتصدير من حقل عجيل و لعدم امكانية حقن السوائل في تلك الانابيب يتم حرقها حالياً و العمل جاري من قبل الشركة في اعادة حقن تلك السوائل في احد الابار القريبة لحين اعادة تاهيل خط النقل الخاص بالحقل، علما ان حقل عجيل (الواقع غرب تكريت) يعتبر من الابار الغنية بالغاز الخام و نظرا لتعرضه لاعمال السرقة بعد احداث عام 2003 توقف انتاج النفط فيه .

(2) - البراميل المفقودة (عالية): -

خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان هناك (698.083) برميل مفقود خلال عام 2008 من شركة نفط الشمال بسبب الأعمال الإرهابية. وقد اجابت الشركة بكتابها المرقم (13438) في 2009/5/26 ان الكمية المفقودة من النفط الخام وفوائض المصافي خلال عام 2008 نتجت بسبب تضرر الأنابيب (نتيجة الأعمال التخريبية) كانت اغلبها خلال الفصل الأول من السنة وانخفضت بعدها بشكل ملحوظ نتيجة لتحسن الوضع الأمني، كما ان شركة نفط الشمال تقوم بنقل ما يمكن نقله من المادة المتسربة من الأنابيب المتضررة. و اظهرت متابعتنا عدم دقة الرقم حيث ان الرقم الصحيح هو (658737) برميل (ستمائة وثمانية و خمسون الف و سبعمائة و سبعة و ثلاثون برميل) ، وان اجمالي كميات الهدر كان بسبب الاعمال الارهابية و التخريبية استنادا لكتاب مدير هيئة العمليات المرقم (44) في 2009/1/19 الموجه الى مدير القسم القانوني و هي الكمية المذكوره اعلاه هي نفسها المعتمده في تقارير الانتاج و التقرير المالي و الاداري للشركة و الكمية التي تم اعتمادها من قبلنا و تزيلها من خزين اخر المدة من منتوج النفط الخام.

(3) - حقن النفط (عالية): -

خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان شركة نفط الشمال قامت بحقن (605.392) برميل في الآبار خلال عام 2008 مما يؤدي الى تضرر الآبار النفطية. وقد اجابت الشركة بكتابها المرقم (13438) في 2009/5/26 بأنه تم حقن (462392) برميل نفط خام و (124000) برميل فوائض المصافي في الآبار خلال عام 2008 (لشهر كانون الثاني واذار فقط) لعدم إمكانية تصديرها بسبب حصول عدة تضررات في الخط العراقي - التركي نتيجة الأعمال التخريبية وحاجتها الى استمرار انتاج النفط الخام لأغراض إنتاج الغاز المصاحب وإنتاج الغاز السائل للأستهلاك المحلي . وقد اظهرت متابعة هيئتنا الرقابية ان الرقم الصحيح المعتمد في تقارير الانتاج و التقرير المالي والاداري هو كالآتي :-

457000 نفط خام و مكثفات محقونه في مكن كركوك .

5392 نفط خام محقون في حقول عين زاله .

462392 برميل

علما بان عملية الحقن توقفت كلياً بسبب استمرار الصادرات من النفط الخام بعد تحسن الوضع الامني و توفر كميات كبيره من الغاز من حقل عجيل .

(4) - الخطة الاستراتيجية العامة للحكومة العراقية لعام 2008 (عالية) :-

خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان الوزارة اعدت خطة سنوية لعام 2008 بتاريخ 2008/1/23 وكانت الكميات المنتجة حسب الخطة (585) الف برميل /يوم لنفط الشمال و (2135) الف برميل /يوم لنفط الجنوب اما المعدل اليومي للكميات المنتجة الفعلية فكانت 577 الف برميل لنفط الشمال و(1703) الف برميل لنفط الجنوب عند مقارنة الفعلي مع الخطة لاحظنا ان هناك أنحراف 432 الف برميل يومياً بالنسبة لنفط الجنوب. وقد اجابت الشركة بكتابها المرقم (13438) في 2009/5/26 أن هنالك مشاكل إنتاجية عديدة تواجه القطاع الاستخراجي تم طرحها في الكثير من المؤتمرات والندوات وقد وضعت الوزارة خططها المستقبلية لزيادة معدلات الإنتاج و حددت الإجراءات المطلوبة لتحقيق تلك الزيادة وكذلك المستلزمات المطلوبة لمعالجة الأختناقات الحالية كما بادرت الوزارة بتقديم مقترحات الى رئاسة مجلس الوزراء بشأن تجاوز المعوقات والأرتقاء بمستوى الإنتاج ومنها إعطاء صلاحيات استثنائية لتنفيذ المشاريع الخاصة بإعادة أعمار المنشآت النفطية وتسهيل الإجراءات المالية والقانونية النافذة، وأظهرت متابعة هيئتنا الرقابية في كركوك أن خطة إنتاج شركة نفط الشمال الاصلية المعتمدة في بداية السنة والمبلغة بها وزارة المالية ووزارة النفط هو (696) الف برميل /يوم (ستمائة وستة وتسعون الف) برميل /يوم وهذا ما تم اعتماده لأغراض المقارنة في تنفيذ خطة الانتاج وبعد الاستفسار عن مصدر الرقم (585) الف برميل /يوم (خمسمائة وخمسة وثمانون الف) برميل / يوم الوارد في تقرير شركة KPMG من السيد مدير هيئة العمليات في الشركة

أوضح لدينا بأن الرقم يخص خطة انتاج النفط الخام المحدثه والخاصة بالفصل الرابع من عام 2008 والمصادق عليه من قبل هيئة الرأي في الوزارة. أما فيما يخص المعدل اليومي للكميات المنتجة الفعلية من (نفط الشمال) والبالغة (577) الف برميل وحسب ماورد في تقرير الشركة فقد بينت هيئتنا الرقابية أن ما تم أنتاجه فعلاً في شركة نفط الشمال هو بمعدل (577,42) الف برميل يومياً ناتج عن تقسيم إجمالي الانتاج السنوي والبالغ (211182) الف برميل (مائتان واحد عشر مليون ومائة واثان وثمانون الف) برميل على (366) يوم (ثلاثمائة وستة وستون يوم) وهذا ما مثبت ضمن التقرير السنوي لأنتاج الشركة الصادر من هيئة العمليات والتقرير المالي والاداري للشركة ومطابق لتقرير شركة KPMG، أما هيئتنا الرقابية العاملة في نفط الجنوب فقد بينت ومن خلال متابعتها عدم دقة ما ورد في ملاحظة شركة التدقيق فيما يخص الكميات المنتجة حسب الخطة والمعدل اليومي للكميات المنتجة الفعلية والجدول أدناه يوضح ذلك :-

المخطط الف برميل/يوم	المنفذ الف برميل/يوم	الفرق الف برميل/يوم	
2135	1703	432	بيانات شركة KPMG
1900	1750	150	بيانات شركة نفط الجنوب

علماً أن الملاحظة تم تشخيصها في تقاريرنا السابقة ومنها تقريرنا المرقم (8840) في 2008/8/7 .

(5) - طريقة قياس الكميات المصدرة (عالية) :-

خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا ان شركة نفط الشمال تقوم باستخدام اساس (الكميات المشحونة حتى الساعة 12 ليلاً) عند اعداد تقرير (موازنة ومطابقة كميات النفط الخام والمنتجات النفطية) اما عند عمل مطابقة مع شركة تسويق النفط فإنها تقوم بمطابقة الكميات حسب بوليصة الشحن. عند استعمال هذه الطريقة يؤدي الى اختلاف الكميات المصدرة في تقرير موازنة ومطابقة النفط الخام مع ان هناك توجيهات من الوزارة الى جميع الشركات باستخدام بوالص الشحن. وقد اجابت الوزارة بكتابها المرقم (13438) في 2009/5/26 ان الموازنات الشهرية للتصريف والأستلام والخزين في ميناء جيهان تخضع الى آلية دقيقة ومطابقة للسياق المعتمد عالمياً اذ ان الموازنات الشهرية تتم وفق حساب المشحون الفعلي الكلي لغاية الدقيقة الأخيرة لليوم المنتهي للشهر المعني اما حساب المشحون الصافي (حسب مستندات الشحن) تتم لإغراض التحاسب المالي مع الجهات الخارجية والمتعاقدة مع شركة تسويق النفط لغرض شراء النفط العراقي المصدر، علماً ان الكميات الكلية والصافية للمشحون حسب بوليصة الشحن في حالة انتهاء (او عدم وجود) تحميل للنقلات او تجهيز مصفى كريكلاء

التركي قبل الساعة (2400) من اليوم الأخير للشهر المطلوب احتساب موازنته، علماً بان اجراءاتنا في هذا الخصوص مستمرة مع دائرة الرقابة الداخلية في الوزارة وشركة التسويق لتحديد أليه احتساب الساعة (صفر) في حالة اكتمال الحمولة في بداية الشهر الجديد. وقد اظهرت متابعتنا ان شركة نفط الشمال تعتمد الساعة (12) ليلا من نهاية كل شهر في احتساب اجمالي الكميات المشحونة على الباخرة في ميناء جيهان التركي وعلى هذا الاساس تحتسب اجمالي الكميات الشهرية المشحونة فعلا وفي بعض الحالات قد يحصل ان الباخرة التي يتم شحنها في اليوم الاخير من الشهر قد تمتد فترة شحنها الى اليوم التالي من الشهر الذي يليه , فيتم توقف التحميل لفترة نصف ساعة تقريبا بعد الساعة (12) ليلا والبدء باستكمال شحن الباخرة مجددا وبكميات محسوبة على الشهر التالي واعداد مستند شحن واحد باجمالي الكمية المشحونة لتلك الباخرة وان هذا الاسلوب مستخدم منذ فترة طويلة بهدف تجنب مشاكل تغييرات اسعار البيع التي تحصل شهريا واعداد اكثر من مستند شحن واحد بشحنة الباخرة ولا توجد أي فروقات مسجلة ضمن المطابقة الشهرية والسنوية بين شركة نفط الشمال وشركة تسويق النفط بهذا الخصوص وقد جرت مناقشات عديدة في مقر الوزارة بهذا الخصوص بحضور كافة الجهات المعنية ولم يتم التوصل الى بديل اخر افضل من الاسلوب المتبع حاليا .

(6) - شعبة المطابقات (عالية)

خلال زيارتنا للوزارة / شعبة المطابقات تبين لنا هناك فروقات بين الكميات المجهزة من شركة نفط الشمال والكميات المستلمة لشركة المصافي مقدارها 290 برميل و 50.134 برميل بين شركة نفط الجنوب وشركة المصافي. وقد اجابت الوزارة استناداً الى كتاب قسم الدراسات/ حساب الإنتاج في شركة نفط الشمال العدد 579 في 2009/3/25 بعدم وجود فروقات لعام 2008. وانه يتم الاعتماد على قراءة العدادات المنصوبه على خطوط النفط الخام لدى شركة نفط الشمال،وقد بينت اجابة الوزارة بكتابها المرقم (13438) في 2009 /5/26 تفاصيل الفروقات المشار اليها في تقرير شركة KPMG وكمايلي :-

- الفرق (17003) برميل بين شركتي نفط الشمال ومصافي الشمال كانت ظاهرة في التقرير الأولي للمطابقة بسبب الخطأ في تثبيت الكميات من قبل شركة مصافي الشمال لشهر ايلول وقد تم تصحيحه في التقرير النهائي.

- الفرق (317) برميل بين شركة نفط الشمال ومحطة كهرباء المسيب بسبب الخطأ في تثبيت الكمية من قبل محطة الكهرباء وقد تم تصحيح الخطأ في التقرير النهائي للمطابقة والفرق الحالي هو (73) برميل وهو ضمن الكميات المسموحة لدقة القياس.

- الفرق (47502) برميل بين شركتي نفط الجنوب وشركة مصافي الوسط بسبب تثبيت الكميات بالدرجة الطبيعية وقد تم تصحيح الخطأ في التقرير النهائي للمطابقة.

وقد اظهرت متابعتنا ان تقارير الإنتاج في شركة نفط الشمال والبيانات المالية لا تشير الى وجود أي فرق بين الكميات المجهزة والمستلمة خلال عام 2008 بسبب وجود تأييد يومي عن طريق البرقيات الصادرة من شركة مصافي الشمال تاييداً باستلام الكميات المستلمة من قبلها فعلاً. علماً بان شركة المصافي قامت بتسديد اقيام الكميات السنوية المجهزة اليها من النفط الخام دون اعتراض.

(7) - مصافي الوسط تأمينات مستلمة (متوسطة) :-

خلال زيارتنا لاحظنا ان المصافي قد قامت باستيفاء التأمينات الأولية البالغة 3% بشكل كفالة مصرفية من مبلغ العطاء الأجمالي للعقد كما هو مطلوب حسب التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود. ولكن تم اصدار هذه التأمينات الأولية عن طريق بنوك أجنبية خارج العراق بما يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود والتي توجب اصدار الكفالة من قبل البنوك العراقية، مثال ذلك:- عقد تجهيز كابسات هواء عدد 3 قيمة الصك (210.000) دولار امريكي صادر من بنك أردني. وقد اجابت شركة المصافي بموجب كتابها المرقم 3199 في 2009/7/29 بانها اعادت مبلغ الصك الخاص بالتأمينات الى الشركة المجهزة بعد تقديمها كفالة حسن الاداء البالغة 5% من قيمة الاحالة صادرة عن المصرف العراقي للتجارة وان المواد حالياً قيد التصنيع والشحن. وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة وبينت انه قد تم تجاوزها الان حيث يتم اصدار الكفالة من البنوك العراقية أو يتم المصادقة عليها من قبل البنوك العراقية إذا كانت صادرة من بنوك أجنبية، كما أن التعليمات الاخيرة أوجبت التوثق منها من خلال طلب صحة صدور بهذه الكفالات من قبل الدوائر .

(8) - شركة الحفر / لجان فتح العطاءات (متوسطة) :-

خلال زيارتنا الشركة تبين لنا ان احد اعضاء لجنة فتح العطاءات تكرر اسمه في اكثر من لجنة من 25-7-2007 الى تاريخ 31-12-2008. وقد اجابت الشركة بكتابتها المرقم (13438) في 2009/5/26 بأن الأوامر الإدارية والخاصة بتشكيل لجنة فتح العطاءات لسنة 2007 و 2008 صدرت بتواريخ متقاربة جداً بسبب ايفاد او اجازة او ارتباط بعمل ما لبعض اعضاء اللجنة، وان مدة بقاء السيد احمد رمزي في عضوية اللجنة لا تتجاوز المدة المحددة في اعمام مكتب المفتش العام العدد ع739/2 في 2007/2/19، وفي اذار 2008 تم اعفاء السيد احمد رمزي من عضوية اللجنة. بموجب الأمر الإداري المرقم ش ح /1278 في 2008/3/19. وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة الواردة في تقرير شركة التدقيق بتكرار اسم السيد (احمد رمزي صبحي) ولكن بصفة محاسب .

(9) - شركة / الحفر كفالة حسن الأداء (متوسطة) :-

من خلال مراجعتنا لعقود الشركة لاحظنا ان الشركات المتعاقد معها لا تلتزم بالمدة المحددة في العقد لتقديم كفالات حسن التنفيذ مثال ذلك:- عقد رقم (DC4/B/2006) أو عقد (IDC/100/2008). وقد اجابت الوزارة بكتابها المرقم (13438) في 2009/5/26 بأن كفالة حسن الأداء تعد من الوثائق الأساسية لتنفيذ أي عقد وبعبءه يعد العقد غير منفذ وليس له أي قيمة ما لم يتم تقديمها من قبل الشركة المجهزة والتي على ضوءها تتم المباشرة من قبل شركة الحفر بترويج معاملة فتح الاعتماد وتفعيله ليعقد العقد حينها في طور التنفيذ، وان السبب في تأخير تقديم كفالة حسن الأداء ناتج عن عملية المراسلات والمخاطبات التي لا بد منها في جميع الأحوال لا يتم تفعيل أي اعتماد ما لم يتم استلام كفالة حسن الأداء. وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة الواردة في تقرير شركة التدقيق حول عدم التزام الشركات المتعاقد معها بالمدة المحددة بموجب العقد والتعليمات لتقديم خطابات الضمان وأن هذا الموضوع مؤثر من قبل الديوان وفي عدة تقارير ومنذ عدة سنوات .

(10) - شركة المشاريع النفطية تأمينات اولية (متوسطة) :-

خلال زيارتنا لاحظنا ان الوزارة قامت باستيفاء التأمينات الأولية بشكل كفالة مصرفية من مبلغ العطاء الأجمالي ولكن تم اصدار هذه التأمينات الأولية عن طريق بنوك اجنبية خارج العراق بما يخالف التعليمات الصادرة من قبل البنوك العراقية، مثال ذلك: عطاء رقم (13438) 2145/QR) 12/2006 صادرة من بنك أردني. وقد اجابت الوزارة بكتابها المرقم (13438) في 2009/5/26 بان العطاء المشار اليه قد نفذ قبل صدور تعليمات تنفيذ العقود الحكومية للأعوام 2007 و 2008 وتم قبوله من قبل المصرف العراقي للتجارة (TBI)، وان الشركة ملتزمة بتطبيق التعليمات على جميع العطاءات والعقود التي نفذت بعد نفاذ التعليمات أعلاه. وقد بينت هيئتنا الرقابية أن هذه الملاحظة كانت قائمة وتم معالجتها وتجاوزها من قبل الشركة .

(11) - مركز الوزارة - مصادقة الحسابات من قبل وزارة المالية (متوسطة):-

لم تتم المصادقة من قبل وزارة المالية على سجل التوحيد الذي يتضمن خلاصة الحسابات السنة المالية . وقد اجابت الشركة بكتابها المرقم (13438) في 2009/5/26 بانه تم اجراء المطابقات اللازمة لسجل التوحيد مع وزارة المالية لعام 2008 وهي مطابقة ولكن لم يتم ختم السجل بسبب طلب وزارة المالية إجراء المطابقات اللازمة للسنوات السابقة حيث تم اجراء ذلك ومطابقة عام 2005 وعام 2007 والإجراءات متواصلة لغرض اجراء

مطابقة عام 2006 وان سبب التأخير يعود الى الحريق الذي حصل في قسم المحاسبة والذي اثر وبشكل كبير في تأخر اجراء المطابقة لعام 2006 بسبب احتراق وتلف المستندات. وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة الواردة في تقرير شركة التدقيق حول عدم تصديق سجل التوحيد من قبل وزارة المالية وبينت هيئتنا أن الملاحظة لازالت قائمة وانها مذكورة في تقارير الديوان .

(12) - مركز الوزارة سيارات مسروقة (عالية) :-

خلال زيارتنا الوزارة تبين لنا ان هناك سيارات مسروقة من الوزارة من جهات معروفة قبل عام 2008 ولم يتم اعادتها. بناء على طلب الأمانة العامة لمجلس الوزراء يجب اعادة السيارات المسروقة. وقد بينت الوزارة ان الاجراءات القانونية مستمرة لغرض اعادة السيارات التي بذمة الأحزاب او السيارات المسروقة الى وزارتنا، علماً لم تحدث حالة سرقة خلال عام 2008 في مركز الوزارة، وقد بينت هيئتنا الرقابية العاملة في الوزارة بأن وزارة النفط قد أتخذت الاجراءات القانونية بصدد السيارات المسروقة أما اذا كان المقصود من الملاحظة السيارات المعارة الى جهات معروفة قبل عام 2008 فاننا نؤيد صحة الملاحظة علماً بأنه سبق ان تم تشخيصها في تقاريرنا منذ عدة سنوات.

(13) - مركز الوزارة قسم العقود الدائرة القانونية (متوسطة) :-

خلال زيارتنا قسم العقود في الوزارة لاحظنا التالي :-

- 1- لا تمتلك موقف بمناقصات وعقود الوزارة على الأقل لسنة 2008 أو الواقعة قبل سنة 2008 ومازالت مستمرة.
 - 2- لا يعتمد القسم نظام لفهرسة وترقيم العقود التي تبرم في مركز الوزارة.
 - 3- لا يحتفظ القسم بملف مركزي يضم كافة وثائق العقد.
- ولم ترد اجابة الشركة. وقد أيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة الواردة في تقرير شركة التدقيق .

(14) - زيادة مبالغ عقود (عالية) :-

من نتائج عمليات المراجعة لاحظنا ان مبالغ العقدين تجهيز ونصب مرجل بخاري ووحدة الأزمنة في مصافي الدورة تمت الموافقة على زيادة مبالغ العقود (550.000) و (4.086.000) دولار امريكي على التوالي خلال عام 2008 بسبب تأخر الوزارة في حسم المواضيع. لم تؤيد الوزارة ما ورد في الملاحظة لكون الاجراءات المتخذة من قبل الوزارة ضرورية لاستكمال الموافقات الأصولية في وضع الصيغة النهائية

لتوقيع العقد فيما يخص مشروع المرجل، اما بالنسبة الى مشروع وحدة الأزمرة فقد تمت الأحالة بتاريخ 2005/12/21، ولاهمية العقد وخصوصيته فقد استغرقت الإجراءات العديدة لوضع الصيغة النهائية للعقد والتي تضمن حسن تنفيذه فترة طويلة حيث تم استحصال الموافقات اللازمة وبضمنها اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بتاريخ 2007/10/20. وقد ايدت هيئتنا العاملة في شركة مصفى الدورة الملاحظة الواردة في تقرير الشركة بخصوص نصب وتجهيز مرجل بخاري وقد حصلت موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على طلب وزارة النفط بزيادة مبلغ العقد بمبلغ (550000) دولار (خمسمائة وخمسين الف دولار). بموجب كتابها المرقم (ت 4 م 17873) في 2008/7/24 لأهمية موضوع العقد ومراعاة حاجة البلد لتطوير القطاع النفطي اما بخصوص مشروع وحدة الأزمرة فقد قام المجهز بزيادة سعرية لتغطية فرق سعر صرف الدولار مقابل اليورو الناجم عن تأخر المصادقة على العقد وقد حصلت موافقة مجلس الوزراء بموجب قراره المرقم (248) لسنة 2008 على زيادة مبلغ العقد المبرم مع شركة (S.T.P) الإيطاليه بمقدار (4086000) دولار (اربعة ملايين وستة وثمانين الف دولار).

(15) - اكمال مبيعات النفط والمنتجات النفطية (عالية): -

أوصى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في اذار من عام 2004 بضرورة الأسراع في تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في العراق وفقا للأجراءات المتبعة في صناعة النفط. ان نظام قياس كميات النفط هو عامل رئيس لتحقيق المساءلة والشفافية المالية على مصادر النفط في العراق. على الرغم من ان الحكومة العراقية تدعم عملية تركيب انظمة لقياس النفط. ومع العلم ان هناك كتاب موجه من وزير النفط يعلم فيه رئيس لجنة الخبراء الماليين بتاريخ 2008-2-4 سيتم انجاز كامل لنصب العدادات في مدة اقصاها 2009/12/31 افدنا ان نسبة الأنجاز هي بحدود 33% لغاية 2008/12/31 علماً ان المؤشرات المتوفرة تبين بأنه من المتوقع ان لا يتم اكمال نصب العدادات حتى عام 2011 بناءً على الكتاب الموجه الينا من قسم العدادات وقياسات نقل الملكية بتاريخ 2009/3/16. نتيجة لعدم وجود نظام رقابي شامل على النفط، تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدر والمستخدم للأستهلاك الداخلي. وقد اجابت الوزارة بكتابها المرقم (13438) في تاريخ 2009/5/26 من المؤمل انجاز نصب عدادات قياسات نقل الملكية ضمن المدة المقررة، ولكن هنالك اسباب خارجة عن أرادتنا ومنها عدم توفر التخصيصات او تجهيز منظومة العدادات من قبل الشركات الأجنبية من ناحية النصب والأستخدام وإصدار الشهادات. في حين اظهرت متابعتنا ان وزارة النفط

وضعت خطة خاصة بنصب العدادات واجهزة القياس بكافة مراحل الصناعة النفطية ومن المؤمل ان تنتهي من نصبها والعمل بها خلال عام 2011.

(16) - فروعنا بين الوزارة وشركة نفط الجنوب (عالية) :-

خلال زيارتنا تبين لنا ان هناك فرق بين الكميات المنتجة حسب سجلات الوزارة وشركة نفط الجنوب بالنسبة لإنتاج النفط الخام حيث ان الكميات المنتجة حسب سجلات الوزارة بلغت (623.341260) برميل اما حسب شركة نفط الجنوب (630.115.418) برميل الفرق بينهما هو (6.774.158) برميل حتى تاريخ 2009/3/17 وقد اعلمتنا الوزارة ان سبب الفرق يعود الى شركة نفط الجنوب. ولم ترد أجابة الشركة. وأيدت هيئتنا الرقابية ماورد في ملاحظة شركة التدقيق بخصوص كمية الانتاج للنفط الخام لشركة نفط الجنوب لسنة 2008 والبالغة (630،115،418) برميل وذلك حسب ما مثبت في التقرير السنوي لشعبة حركة النفط والغاز في شركة نفط الجنوب ، علماً أن الملاحظة تم تشخيصها في تقاريرنا السابقة ومنها تقريرنا المرقم (8840) في 2008/8/7 .

خامساً - وزارة الاتصالات :-

(1) - الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي (متوسطة) :

ورد في تقرير الشركة (لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة). وقد أجابت الوزارة ان الملاحظة غير صحيحة حيث يوجد هيكل تنظيمي للوزارة ولكن غير مصادق عليه وأن هناك لجنة مشكلة في الوزارة برئاسة المستشار الفني للامن الاتصالي لإعادة النظر بهذه الهيكلية لتتماشى مع تطور الوزارة وهناك كتاب مجلس الوزراء المرقم ص/7102/1/2 في 2005/7/12 يحثهم على إرسال مسودة القانون ل يتم بناء هيكل تنظيمي للوزارة. وأظهرت متابعتنا صحة الملاحظة حيث وردت في تقرير نتائج فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية المرقم 10006/1/41/10 في 2008/8/28.

(2) - مصادقة الحسابات من قبل وزارة المالية (متوسطة):

ورد في تقرير الشركة (لم تتم المصادقة من قبل وزارة المالية على سجل التوحيد الذي يتضمن خلاصة الحسابات لسنوات 2007 و 2008 حتى تاريخ 28 شباط 2009). وقد اجابت الوزارة أن الحسابات الختامية للوزارة لعام 2008 تقدم بتاريخ 2009/2/28 وعليه لا تتم المصادقة من قبل وزارة المالية على سجل التوحيد ونظراً لوجود قيد تعديل البيانات المالية تم تأجيل المصادقة على البيانات المالية لعام 2007 ومن المؤمل أن تصدر مع البيانات المالية لعام 2008 . وقد أيدت الهيئة الملاحظة .

(3) - مكننة النظام المحاسبي (متوسطة):

ورد في تقرير الشركة (لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الاستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي)، وقد اجابت الوزارة انهما تعتمد نظام (IF) مع التسجيل اليدوي في آن واحد وتوقف المشروع في 2008/5/31 نتيجة خطف الخبراء الخمسة من وزارة المالية وقد أبلغت الوزارة بأن المشروع سيتم تنفيذه مرة ثانية اعتباراً من بداية 2009 وتم تهيئة الحاسبات والانترنت الخاص بذلك. وقد أيدت الهيئة ما ورد في تقرير شركة التدقيق.

(4) - الحسابات المصرفية (متوسطة):

بين تقرير الشركة (يوجد حسابان مصرفيان للوزارة، المصرف العراقي للتجارة ومصرف الرافدين، وعند اعداد المطابقة المصرفية يتم اعداد مطابقة واحدة مجمعة للحسابين). ولم تؤيد الوزارة الملاحظة حيث توجد مطابقات فردية لكل حساب على حدة وتوحد المطابقات في صفحة واحدة لأغراض وزارة المالية لعام 2009 وأوضحته هيئتنا الرقابية أنه في عام 2008 تم أعداد مطابقة واحدة مجمعة للحسابين.

(5) - سجل الموجودات الثابتة (متوسطة):

بين التقرير (لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الارقام التعريفية للموجودات الثابتة، أن تخصيص الرقم التعريفي لكل أصل يساعد الوزارات على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة، بالإضافة الى ذلك، فإنه يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة للوزارة). وأيدت الوزارة صحة الملاحظة وسيتم التوجيه باستخدام الترميز للموجودات الثابتة عام 2009. وأيدت الهيئة ما ورد في تقرير شركة التدقيق وقد شُخصت في تقرير الديوان الخاص بنتائج فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لعام 2007 ذي العدد (10006/1/41/10) في 2008/8/28

(6) - ضبط الدوام (متوسطه):

ورد في تقرير الشركة (لاحظنا أن ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وأنه ليس هناك أي نظام لضبط أنتهاء الدوام، أن عدم وجود نظام ضبط دوام آلي (ساعات ضبط دوام آلية) قد يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين). وقد اجابت الوزارة انه يوجد سجلات لضبط الدوام في أستعلامات الوزارة وقد تم أحالة مشروع (LAN) الى إحدى الشركات فيما يخص نظام كومبيوتر

متكامل للمعلومات داخل البناية وبضمنه أجهزة البصمة للسيطرة على دوام الموظفين. وقد أيدت الهيئة الملاحظة أعلاه.

(7) - الشركة العامة للاتصالات والبريد - الميزانية العمومية (منخفضة):

بين تقرير الشركة (لم نجد أثراً للقيود الافتتاحي في سجلات الشركة خلال السنوات من 2004 حتى 2008). وقد اجابت الوزارة انها قدمت بيانات الشركة الى ديوان الرقابة وتم قبولها بصفتها الاولية وأعيدت لوجود تداخل بين الخطة الاستثمارية والاعتيادية وعدم أكتمال التحاليل وسيتم تلافي هذه الاخطاء عند تقديمها بصيغتها النهائية الى ديوان الرقابة المالية. وقد أيدت الهيئة ماورد في تقرير شركة التدقيق حيث أن حسابات الشركة لم تصدر من عام 2004 ولغاية 2008 لوجود تداخل بين حسابات الخطة الاستثمارية والجرارية وعليه تم أعادتها من قبل ديوان الرقابة المالية.

(8) - الشركة العامة للاتصالات والبريد - مطابقات الحسابات المصرفية (عالية):

ورد في تقرير الشركة (لم يتم أعداد مطابقات مصرفية لسنة 2007 و سنة 2008 حتى كانون الثاني 2009). وقد اجابت الشركة ان سبب ذلك لظهور مبلغ قدره (59400) دينار في حساب كشف المصرف لشهر شباط 2007 لم يتم تنزيله من قبل المصرف وسيتم مراجعة المصرف لمعالجة الموقف والعمل جاري لأتمام مطابقة 2007. وقد أيدت الهيئة الملاحظة وبينت أن ظهور الفروقات في كشف المصرف لا تعني بالضرورة عدم إجراء المطابقات حيث كان من المفروض أن تتم المطابقات المصرفية وبقاء المبلغ ضمن الموقوفات ومتابعة تصفيته بعد ذلك علماً أن الشركة تمتلك عدد من الحسابات الجارية في المصارف وليس حساب جاري واحد .

(9) - الشركة العامة للاتصالات والبريد - مكننة النظام الحاسبي (متوسطة):

بين تقرير الشركة (لاحظنا أن عملية تحرير القيود الحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الاستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي). وقد اجابت الوزارة ان سبب ذلك يعود لقلة اجهزة الحاسوب وقلّة الكادر المتدرب وعدم وجود نظام ممكن يعتمد عليه كسياق عمل وسيتم التنسيق بين مركز الحاسبة والمكاتب الاستشارية لأعداد برنامج موحد. وقد أيدت الهيئة ما جاء في ملاحظة شركة التدقيق.

(10) - الشركة العامة للاتصالات والبريد - ملفات العقود (متوسطة):

ورد في تقرير الشركة (خلال زيارتنا للشركة، لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للعقود لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على الدائرة الحاسبية

القانونية، الاستيرادية، والتخطيط والمتابعة مما يؤدي الى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة المتعلقة بها). وقد اجابت الوزارة بأنه لا يوجد في الشركة العامة للاتصالات دائرة عقود متكاملة لتجميع جميع مراحل العقد مستقبلاً وعلى الهيكلية الجديدة للوزارة سيتم تشكيل دائرة عقود في مركز الوزارة. وقد أيدت الهيئة ما جاء في تقرير التدقيق وأنها مشخصة ضمن تقرير نتائج فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المرقم (10006/1/41/10) في 2008/8/28.

(11) - الشركة العامة للاتصالات والبريد - أجور حماية الابراج (عالية):

بين تقرير الشركة (خلال زيارتنا الى الشركة تبين لنا أن لجان التدقيق في مكتب المفتش العام أكتشفت أن أجور حماية أبراج شركات الهاتف النقال وأجور مواقع هذه الابراج لم يتم المطالبة بها أو تسديدها من شركات الهاتف النقال ، علماً أن هذه الاجور بلغت حوالي (8.2) مليون دولار أميركي لغاية 2008/10/30). واجابت الوزارة أن المطالبة بأجور حماية الابراج يتم من قبل وزارة الاتصالات /هيئة حماية المنشأة ، والمتابعة مستمرة لغرض التسديد وكذلك بالنسبة لأجور المواقع فالمطالبة مستمرة والمبلغ قد تم تخفيضه من خلال التسديدات الاخيرة. وقد أيدت الهيئة ما ورد في تقرير شركة التدقيق وقد شُخصت ضمن تقريرها المرقم (1460/1/41/10) في 2009/2/9 حيث تشير الملاحظة الى عدم ابرام شركات الهاتف النقال عقود لربط شبكاتها بينياً مع شبكات مجهزي خدمة الاتصالات المرخص لها ومنها الشركة العامة للاتصالات والبريد حيث ان شركة الهاتف النقال تستخدم البنية التحتية للشركة العامة للاتصالات والبريد منذ عام 2003 ولغاية اعداد التقرير ومن خلال متابعتنا مع الشركة العامة للاتصالات و البريد لغرض تنفيذ ما جاء بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (س. ل / 355) في 2008/4/2 الذي يشير الى استحصال الديون المترتبة بذمة شركات الهاتف النقال من قبل وزارة الاتصالات بالتنسيق مع هيئة الاعلام و الاتصالات ولجنة الهاتف النقال . وقد قامت الشركة العامة للاتصالات و البريد بموجب كتابها ذي العدد (60) في 2008/4/24 الموجه الى وزارة الاتصالات بحصر المبالغ المستحقة بذمة شركات الهاتف النقال (عراقنا - اثير - اسياسيل) و البالغة كما مبين في ادناه:-

اسم الشركة	أجور EI	نصب EI	أجور الضوئي	نصب الضوئي	تيار كهربائي	الأبراج	موقع
	الف دينار	الف دينار	الف دينار	الف دينار	الف دينار	دولار	دولار
عراقنا - اثير - اسياسيل	6.318.570	873.000	5.856.109	417.000	1.633	3.132.950	14.892.203

(12) - الشركة العامة للاتصالات والبريد - العقود (عالية):

ورد في تقرير الشركة (خلال زيارتنا الى شركة الاتصالات، لاحظنا بعض حالات عدم الالتزام بأجراءات التعاقد، حيث أن بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية وتبرير موثق للأحالة، ومن الأمثلة على ذلك: عقد 2008/28 بمبلغ (13) مليون دولار أميركي تقريبا). وقد اجابت الوزارة وجود عروض تنافسية حيث تم توجيه الدعوة الى خمس شركات وتم تقديم العروض من قبل ثلاث شركات وتم دراستها من قبل لجنة الدراسة والتحليل وتم اختيار شركة الفاكونسلت كأفضل الشركات وقد تمت المصادقة على المحضر من قبل لجنة العقود المركزية. وقد اظهرت متابعتنا بأن شركة التدقيق لم تحدد العقود التي تمت بها الدعوة المباشرة اما فيما يخص عقد 2008/28 فقد قامت الشركة العامة للاتصالات / القسم القانوني بتقديم دعوى الى الشركات التالية لغرض تقديم العرض الفني والتجاري:-

- 1- شركة الفاكونسلت.
- 2- شركة الاستشاري للمعلومات
- 3- شركة الرواسي
- 4- شركة الشركاء لتكنولوجيا المعلومات

(13) - الشركة العامة للاتصالات والبريد - عقود مذكرة التفاهم (متوسطة):

بين تقرير الشركة (خلال زيارتنا الى وزارة الاتصالات ومراجعة الموقف المالي لعقود مذكرة التفاهم القديمة المبرمة لصالح الشركة العامة للاتصالات والبريد لاحظنا أن الموقف المالي لبعض العقود لا يتطابق مع الموقف المالي الخاص بالبنك المركزي). وقد اجابت الوزارة بأنه تم تشكيل لجنة برئاسة معاون المدير العام لدائرة التخطيط والمتابعة في الوزارة ولا زالت اللجنة تعمل لحسم الموقف المالي لعقود مذكرة التفاهم. وقد ايدت الهيئة ماورد في التقرير.

(14) - الشركة العامة للاتصالات والبريد - غرامة عقد شركة التكنولوجيا للاتصالات (عالية):

ورد في تقرير الشركة (خلال زيارتنا الى شركة الاتصالات، لاحظنا أن عقد رقم (2005/19) الموقع مع شركة التكنولوجيا للاتصالات يوجب دفع غرامة وقدرها (282.000) دولار، دفعت الشركة مبلغ (2.850) دولار وامتنعت عن تسديد باقي المبلغ (279.150) الف دولار. وقد اجابت الوزارة انه أستناداً الى توجيهات السيد الوزير تم حجز مبلغ (2850) دولار بدلاً من المبلغ المذكور اعلاه (282) الف دولار

علماً أن الغرامة هي (250) ألف دولار والتي تمثل 10% من مبلغ العقد وليست (282) الف دولار. أظهر تدقيق العقد 2005/19 الخاص بتجهيز منظومة هواتف عمومية مع كارتات الدفع المسبق بكلفة قدرها (2500000) دولار (مليونان وخمسة الف دولار) لحساب الشركة العامة للاتصالات والبريد ان احدى فقرات العقد تضمنت فرض غرامه تأخيرية بمقدار (0.001%) واحد بالالف بالمائة خطأ بدلاً من تثبيتها(0,001) واحد بالالف عن كل يوم تأخير على ان لا تتجاوز عن 10% من مبلغ العقد. وقامت الوزارة باحتساب الغرامة على النسبة المحددة بالعقد ولمدة التأخير البالغة 114 يوم فبلغت (2850) دولار (الفان وثمانمائة وخمسون دولار) بدلاً من مبلغ (250000) دولار (مئتين وخمسين الف دولار) حيث انه يجب ان لا تتجاوز 10% من قيمة العقد.

(15) - الشركة العامة للاتصالات والبريد - مناقصة شركة قوة الاسد وشركة اسكراتيلينغ (عالية):

بين تقرير الشركة (خلال زيارتنا الى شركة الاتصالات ، لاحظنا أن هناك مناقصة شارك فيها شركة قوة الاسد وشركة اسكراتيلينغ ولقد فاز بالعبء شركة قوة الاسد، وخلال مراجعتنا للعقود وجدنا كتاب من شركة اسكراتيلينغ تُعلم شركة الاتصالات بأن شركة قوة الأسد هي الشركة المخولة بأسم اسكراتيلينغ لتمثيلها في العراق وبذلك فأن عناصر المنافسة التي توجب وجود أكثر من مشترك بالمناقصة لم تعد موجودة). وقد اجابت الوزارة ان سبب ذلك يرجع الى اعتبار أن شركة قوة الاسد هي الشركة المخولة والمسجلة في العراق وان شركة اسكراتيلينغ غير مسجلة في العراق وان هذه المواد الاحتياطية تجهز حصريا من شركة قوة الاسد. وقد ايدت الهيئة ماورد في تقرير الشركة من ان عناصر المنافسة التي توجب وجود اكثر من مشترك بالمناقصة لم تعد موجودة حيث ان شركة قوة الاسد هي المخولة من قبل اسكراتيلينغ لتمثيلها في العراق بموجب الكتاب ذي العدد 1478/2008 في 2008/6/25 الموجه الى الشركة العامة للاتصالات والبريد علماً انه تم الغاء الدعوة المباشرة لشركة اسكراتيلينغ والأعلان عن مناقصة لعدم تسجيلها في العراق وان الشركة العامة للاتصالات والبريد على علم بذلك حسب كتاب شركة قوة الاسد الموجه الى مكتب الوزير المؤرخ في 2008/9/6 والذي يشير الى ان شركة قوة الاسد هي الوكيل الوحيد والرسمي لشركة اسكراتيلينغ.

(16) - الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات - منح وهدايا (متوسطة):

ورد في تقرير الشركة (من خلال زيارتنا للشركة والاستفسار من الموظفين تبين لنا ان هناك منح وهدايا من سنوات سابقة لم يتم ادخالها بسجل الموجودات). وقد اجابت الوزارة بأنه قد تم تشكيل لجنة في عام 2008 لغرض ادخالها في سجلات الشركة وتم

رفع تقرير الى المدير العام لغرض المصادقة. ونؤيد الملاحظة وقد تم تثبيتها في تقريرنا للشركة أعلاه المرقم (13347/3/41/10) في 2008/11/10.

(17) - الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات - الموجودات الثابتة (متوسطة):

بين تقرير الشركة (من خلال زيارتنا للشركة والاستفسار من الموظفين تبين لنا أن هناك موجودات ثابتة غير صالحة يجب تلفها وشطبها من السجلات). وقد اجابت الوزارة انه تم تشكيل لجنة شطب لغرض شطب الموجودات الثابتة غير الصالحة وتم رفع كشف بتلك المواد الى لجنة الشطب العليا في الوزارة. وقد ايدت الهيئة الملاحظة كما تم تثبيتها في تقريرنا المرقم (13347/3/41/10) في 2008/11/10 وضمن نتائج فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية المرقم (10006/1/41/10) في 2008/8/28 .

(18) - الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات - المصرف العراقي للتجارة (عالية):

ورد في تقرير الشركة (لايتم أعداد مطابقة مصرفية للمصرف العراقي للتجارة بسبب عدم ورود كشوفات الحسابات من المصرف المذكور). وقد اجابت الوزارة أن تعاملنا مع المصرف العراقي للتجارة ينحصر ضمن نطاق فتح الاعتمادات المستندية الخاصة بمشاريع الخطة الاستثمارية وتتم مراجعة المصرف دورياً للحصول على الاشعارات الخاصة بفتح الاعتمادات وكافة الاطلاقات. وقد ايدت الهيئة الملاحظة كما تم تشخيص ذلك في تقريرنا للشركة اعلاه المرقم (13347) في 2008/11/10 مع الاشارة الى أن هناك كتاب صادر من ديوان الرقابة برقم (3973/15/1/1) في 2008/5/19 والمتضمن كشوفات بالاعتمادات المستندية الموقوفة لعدد من العقود الاستيرادية.

(19) - الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات - أضرار حرب 2003 (متوسطة):

بين تقرير الوزارة (من خلال زيارتنا للشركة تبين لنا بأن الشركة قد قامت بحصر وتقدير خسائر حرب سنة 2003 ولكنها لم تعتمد الى شطبها من السجلات المحاسبية). وقد اجابت الوزارة بأنه تم أحالة اضرارالحرب الى اللجنة العليا للشطب في الوزارة لغرض شطبها. وقد ايدت الهيئة الملاحظة كما وردت في تقريرنا المرقم (13347) في 2008/11/10 .

(20) - الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات - مسروقات عام 2006 (متوسطة):

ورد في تقرير الشركة (خلال العام 2006، حصلت سرقة لموجودات الشركة لم يتم حصر مسروقات عام 2006 لشطبها من السجلات المحاسبية). وقد اجابت الوزارة بأنه قد تم حصر جزء منها في عام 2007 وجزء آخر في عام 2008. وقد ايدت الهيئة الملاحظة كما وردت في تقريرنا المرقم (13347) في 2008/11/10 .

(21) - الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات - أرصدة مدينة ودائنة (متوسطة):

بين تقرير الشركة (من خلال مراجعتنا لميزان المراجعة تبين لنا أن هناك أرصدة مدينة ودائنة موقوفة من سنوات سابقة). وقد اجابت الوزارة بأنه سيتم مفاحة الجهات المختصة لغرض معالجتها عام 2009. وقد ايدت الهيئة الملاحظة كما وردت في تقريرنا المرقم (13347) في 2008/11/10 و تقريرنا عن نتائج فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية.

(22) - الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات - رأسمال الشركة (متوسطة):

ورد في تقرير الشركة (من خلال مراجعتنا لميزان المراجعة تبين لنا ان الخسائر المتراكمة تعدت رأسمال الشركة). ولم يتم الأجابة على هذه الملاحظة من قبل الوزارة. وقد ايدت الهيئة الملاحظة كما وردت في تقريرنا المرقم (13347) في 2008/11/10.

سادساً - وزارة الشباب والرياضة :-

(1) - العقود مع السفارة الأمريكية (متوسطة):

لاحظنا إن الوزارة لا تحتفظ بملفات (146) عقد موقع بواسطة السفارة الأمريكية خلال عامي (2003، 2004). وقد اجابت الوزارة انه لا توجد أي اوليات على العقود في الوزارة. نؤيد ما جاء بملاحظة الشركة ونرى ضرورة التنسيق بين وزارة الشباب والرياضة ووزارة المالية والسفارة الامريكية لمعالجة موضوع هذه العقود .

(2) - المخازن (متوسطة):

لاحظنا إن الوزارة لا تمتلك مخازن كافية حيث تبين إن الموجودات الثابتة مخزنة في مقر الوزارة الكائن في متنزه الزوراء ان الوزارة قامت مؤخراً باتخاذ بناية في منطقة الاسكان كمخازن لها وسيتم نقل كافة الموجودات في تلك المخازن. وقد تم تثبيت تلك الملاحظة في تقريرنا المرقم (417/36/8) لسنة 2007.

(3) - دفعات العقود (متوسطة):

ان العقد رقم (YS/10/6) الموقع بتاريخ 2001/11/1 بين مجلس الشباب والرياضة في العراق وبين مؤسسة (ITI) الاردنية بمبلغ (10,055,865) يورو زائد (10%) لبناء ثلاث صالات رياضية، هذا العقد قد تم إيقافه لمدة سنتين حتى تم تسديد الدفعة الاولى بتاريخ 2003/1/18 وقد تبين انه تم تسديد مبلغ (9,848,225) يورو حتى

2005/5/11 وهي تمثل 89% من قيمة العقد، إن المستندات تبين ان نسبة الانجاز لهذا العقد قد بلغت 35% بحسب المهندس المقيم في المشروع ، لقد توقفت الشركة الأردنية عن إكمال المشروع وقد رفعت وزارة الشباب والرياضة دعوى بحق الشركة الأردنية. ولم ترد أجابة من الوزارة. وتم تقديم مذكرة برقم (106) و(107) في 2009/3/10 و2009/3/15 على التوالي و لم ترد أي اجابة من الوزارة ولم يتم تزويد الهيئة بالاوليات لبيان الرأي.

(4) - السجلات المحاسبية (متوسطة):

لدى اطلعنا على السجلات المحاسبية للوزارة وجدناها لم تتضمن سجل الاستاذ العام فيما يتعلق بحسابات ديوان الوزارة، كما تبين لنا عدم مسك حسابات القسم الهندسي للسجلات المحاسبية بشكل كامل. وبينت الوزارة أن الملاحظة غير دقيقة حيث أنها تطبق النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي. وأيدت الهيئة ما ورد في أجابة الوزارة حيث أن السجل المعتمد هو سجل التوحيد .

(5) - سجل الموجودات الثابتة (متوسطة):

لدى الاطلاع على سجل الموجودات لاحظنا عدم تضمينه ارقام الشاصي بالنسبة لسيارات الوزارة. ولم ترد اجابة من الوزارة. وايدت الهيئة ماورد في تقرير الشركة وتم تشخيصها في تقرير الديوان المرقم (417/1/36/8) في 2007 .

سابعاً - وزارة النقل :-

(1) - مراجعة العقود (عالية):

خلال مراجعتنا لعقد شراء ساحبات بحرية عدد 4 بمبلغ (18.800.000) دولار امريكي من شركة وزف بتاريخ توقيع العقد 2004/12/6 ونتيجة لتأخر فتح الاعتماد تم في عام 2008 بدلا عن ذلك التعاقد لشراء ساحبات عدد 2 بمبلغ (18.800.000) دولار امريكي . وأجابت الوزارة أن الملاحظة تخص الشركة العامة لموانئ العراق وان التأخر كان بسبب الوضع الامني لمحافظة البصرة خلال السنوات 2004 - 2007 وان سبب الارتفاع يعود الى زيادة الاسعار عالميا بسبب ارتفاع اسعار النفط بشكل جنوبي خلال النصف الاول من سنة 2008 وان هناك موافقة على ذلك من لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء، وتم انجاز العقد بنسبة 75% . وقد اظهرت متابعتنا ان سبب تأخر تنفيذ المناقصة لمدة تزيد

على (32) شهر من تاريخ صدور كتاب الأحوال يرجع الى عدم تحويل كامل مبلغ الاعتماد المستندي وفق شروط العقد وقد سبق وان قامت الشركة المجهزة بمفاتحة شركة الموانئ العراقية بعدة رسائل بلغت (14) رسالة ذكرت فيها ان الأسعار العالمية في تزايد مستمر وتغير اسعار صرف الدولار مقابل اليورو والأرتفاع المتزايد لأسعار النفط وان اجراءات الموانئ جاءت متاخرة حيث فعّلت 25% من الاعتماد بتاريخ 2006/6/26 وفعّلت 75% من الاعتماد بتاريخ 2007/7/25 مخالفين بذلك ماورد في العقد وملحق العقد الذي نص على تفعيل الاعتماد بالكامل بعد (30) يوم من تشكيل الحكومة وقد طلبت الشركة المجهزة توقيع عقد ملحق يتضمن تغيير سعر الساحة الواحدة بمبلغ (9400) الف دولار (تسعة ملايين واربعمائة الف دولار) وقد فاتحت وزارة النقل بكتابها المرقم (1384) في 2008/9/28 الامانة العامة لمجلس الوزراء، وحصلت موافقة المجلس بقراره المرقم (341) لسنة 2008 على مقترحات وزارة النقل وتم توقيع عقد ملحق بتاريخ 2008/12/3 واصبح سعر الساحة الواحدة (9400) الف دولار وحسب شروط ملحق العقد الجديد سيكون الأنجاز المتوقع منتصف عام/2009. علماً أن الملاحظة سبق وان ذكرت في تقريرنا الخاص بحسابات السنة 2004 المرقم (8972) في 2007/10/30 وتكرارها في التقرير الخاص بحسابات السنة 2005.

(2) - اضرار الحرب (متوسطة):

لم تقم الوزارة بحصر اضرار الحرب وتحديد قيمتها لشطبها من سجلاتها. واجابت الوزارة أنه تم تشكيل لجنة لحصر اضرار الحرب بموجب كتاب وزارة النقل المرقم(22926) في 2004/11/25 ولم تنجز تلك اللجنة اعمالها وقد تم تشكيل لجنة اخرى بموجب الامر الوزاري المرقم (778) في 2009/2/23 وهي الآن في طور تحديد الاضرار واتخاذ الاجراءات اللازمة لشطبها. ونؤيد ملاحظة الشركة وقد شخصت الملاحظة ضمن تقارير الديوان المثبتة ادناه:-

(5192/40/10) في 2006/6/27 البيانات المالية لديوان الوزارة للسنة 2003.

(5574/40/10) في 2006/7/6 البيانات المالية للشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل

المواصلات لسنة 2003.

(9458)/46/6/10) في 2004/11/6 البيانات المالية لشركة الظلال العامة لنقل

الأشخاص والبضائع لسنة 2003.

(3) - أرصدة مدينة (متوسطة):

خلال زيارتنا للشركة العامة لسكك الحديد لاحتظنا وجود عدد من الارصدة مدينة تخص سنوات سابقة لمؤسسات حكومية لم تتم معالجتها. وقد ايدت الوزارة ماورد في تقرير الشركة ، كما ايدت الهيئة ماورد في تقرير الشركة حيث شخصت في تقارير الديوان للسنوات 2001 ولغاية 2008 .

(4) - عملية الجرد (متوسطة):

من خلال زيارتنا للشركة العامة لسكك الحديد وجدنا ان الشركة لاتقوم بتشكيل لجنة من الشركة لتقوم بعملية الجرد في مناطق بيحي والقائم والرمادي والحقلانية وكركوك وانما تكتفي بالجرد الذي ترسله لها محطاتها لأغراض المطابقة. وبينت الوزارة ان تردي الاوضاع الامنية ادى الى التأخير الحاصل في اعداد تقارير مطابقة الجرد اضافة الى ذلك ان الشركة موزعة جغرافياً على انحاء القطر مما يؤدي الى صعوبة تحصيل المعلومات لانقطاع الطرق و المواصلات و الاتصالات في حينها ومع ذلك تم اجراء كشف ومعالجة قيمة الابنية ووسائل النقل و الانتقال المتضررة و المفقودة. وايدت الهيئة ماورد في تقرير الشركة وشخصت ذلك في تقاريرها للسنوات 2001 – 2006 علما ان الملاحظة لاتزال قائمة خلال عامي 2007 ، 2008 وان الشركة قامت بجرد الاثاث فقط ولم تجري المطابقة الاصولية مع السجلات الفرعية .

(5) - الهيكل التنظيمي (متوسطة):

لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة . واجابت الوزارة بوجود هيكل تنظيمي لدى الوزارة ووصف وظيفي بموجب نظام رقم(6) في سنة 1995 ولم يشرع لحد الآن قانون وزارة النقل الجديد بعد ان انفصلت الى وزارتي النقل والمواصلات. وايدت هيئتنا الرقابية ما ورد في تقرير شركة التدقيق وتم ذكر ذلك بموجب تقريرها المرقم (8976/1/40/10/1) في 2008/8/11، كما ان التقرير المرقم (10008/40/10/1) في 2008/8/28 اشار الى عدم وجود وصف وظيفي عند قيامنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للوزارة وتشكيلاتها، اما بخصوص الصلاحيات فإنه توجد صلاحيات تصدر سنويا عند الموافقة على الموازنة الفدرالية للدولة ولكافة المستويات ومن خلال قيامنا بمطابقة الهيكل التنظيمي مع النظام رقم (6) لسنة 1995 لوحظ وجود أختلافات فيما بينهما في المستويات الدنيا.

(6) - ضبط الدوام (منخفضة):

لاحظنا ان نماذج ضبط الدوام تمثل اوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحا وبالتالي لا وجود لاي ساعات ضبط دوام آلية، وان عدم وجود ساعات ضبط دوام آلية والاعتماد على نماذج ورقية لضبط الدوام اليومي قد يؤدي الى ضعف الرقابة على دوام المستخدمين . وبينت الوزارة انه يوجد سجل يدوي في استعلامات الوزارة يسجل فيه حضور الموظفين ولا توجد ساعات لضبط الدوام سواء في مركز الوزارة او تشكيلاهما . وايدت الهيئة ماورد في تقرير الشركة التدقيق.

ثامناً - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:-

(1) - الهيكل التنظيمي (متوسطة) :-

لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي للوزارة ودوائرها التابعة وتوصيف وظيفي حديث يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة، لقد وجدنا ان الوصف الوظيفي الموجود لدى الوزارة يعود الى شهر أيلول سنة 1983 . وبينت الوزارة بموجب كتابها المرقم (243) في 2009/3/11 بأنه صدرت التعليمات عدد (1) لسنة 2008 بتاريخ 2008/12/15 التي تتضمن تقسيمات دوائر مركز الوزارة واختصاصاتها أستناداً لقانون الوزارة الجديد وسوف تصدر تعليمات خاصة بالدوائر وان الوزارة تعمل على تحديث التوصيف الوظيفي الصادر في عام /1984. وقد أظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية صحة اجابة الوزارة وأنها قد شخصت الملاحظة ضمن تقريرها المرقم (14908/1/12/6) الخاص بالبيانات المالية لعام/2007.

(2) - بيانات مالية مجمعة للوزارة (متوسطة) :-

لاحظنا أن الوزارة لا تقوم بتجميع البيانات المالية مع البيانات المالية للهيئات والمديريات التابعة لها. وقد بينت الوزارة بموجب كتابها المرقم (2435) في 2009/3/11 أن تأخر تجميع البيانات المالية لعام/2007 يعود الى تاخر دائرة الرعاية الاجتماعية (شبكة الحماية) في تقديم البيانات المطلوبة لكونها دائرة حديثة التشكيل وفروعها موزعة في كافة المحافظات وسوف يتم العمل بذلك مستقبلاً. وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة كما قد شخصت ذلك ووجهت مذكرتها المرقمة (59) في 2008/3/19 بشأن تنفيذ ماجاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (م ت/1/15375) في 2007/9/13 الخاص بتجميع البيانات وكانت اجابة الوزارة بمذكرتها في 2008/3/23 بأنها بصدد تنفيذ ماجاء بكتاب مجلس الوزراء.

(3) - لجنة جرد مخزون الأسلحة (متوسطة) :-

تألفت لجنة جرد مخزون الأسلحة حسب الأمر رقم (1849) بتاريخ 2008/12/24 وقد لوحظ أن أمين مستودع الأسلحة هو عضو في هذه اللجنة مما قد يؤدي الى انعدام

الأستقلالية في الأداء. وقد اشارت الوزارة بكتابها (2435) في 2009/3/11 بأن عملية جرد الأسلحة تمت من قبل لجنة الجرد المختصة بجرد الأسلحة ودققت من قبل اللجنة العليا لجرد الموجودات وسوف يتم العمل بالتوجيه مستقبلاً بشأن عدم اشراك امين المخزن بلجنة الجرد. وأيدت هيئتنا الرقابية ما جاء بأجابة الوزارة.

(4) - اضرار حرب 2003 (متوسطة): -

من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا بأن الوزارة قد قامت بحصر وتقدير خسائر حرب سنة 2003 ولكنها لم تعتمد الى شطبها من السجلات المحاسبية. وقد قامت الوزارة بحصر اضرار الحرب استناداً الى التعليمات الصادرة من ديوان الرقابة المالية بهذا الخصوص وقد تم ارسال نتائج الحصر الى وزارة المالية لغرض استحصال الموافقة على الشطب ولم ترد الموافقة لحد الآن. وبعد ذلك تم تشكيل لجنة في وزارة التخطيط بالتعاون الأثمائي لغرض تطبيق آلية جديدة لعملية الشطب وأرسلت المعلومات الى وزارة التخطيط ولم تحصل الموافقات النهائية لحد الآن ليتسنى لنا تنزيلها من السجلات. وأيدت هيئتنا الرقابية اجابة الوزارة حيث ان شطب هذه الأضرار يحتاج الى قرار مركزي.

(5) - مكننة النظام الخاسبي (متوسطة) : -

لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي. وقد أجابت الوزارة أنها تعمل حالياً مع وزارة المالية لتسجيل المعلومات على الحاسبة الألكترونية من خلال العمل على نظام (FMIS) وسيتم مكننة العمليات الحاسبية عند تطبيق النظام بصوره كاملة. وأيدت هيئتنا الرقابية ما جاء بتقرير الشركة علماً أنها قد شخصت الملاحظة في تقريرها المرقم (9936) في 2008/8/27 الخاص بنتائج فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية للوزارة لعام/2007.

تاسعاً - وزارة الزراعة : -

(1) - صكوك مضى على تاريخ أستحقاقها اكثر من ستة اشهر (متوسطة):

عند مراجعة مطابقات الحسابات المصرفية لاحظنا ان هناك صكوك مضى على تاريخ إصدارها أكثر من ستة اشهر ووفقاً للقانون العراقي ان الصكوك التي مضى عليها أكثر من ستة اشهر تعتبر لاغية ، وبينت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في 2009/2/12 قيامها بتصفية الصكوك التي مضت عليها المدة القانونية لأكثر من ستة اشهر، وبينت الهيئة أن اجابة الوزارة مستوفية حيث لاحظنا وتابعنا قيام الوزارة بتصفية كافة الصكوك التي مضت عليها المدة القانونية علماً أن هذه الملاحظة تكررت ضمن الفقرة (6) الخاصة بمطابقات الحسابات المصرفية.

(2) - الرواتب (متوسطة):

لاحظنا خلال مراجعتنا لكشوف الرواتب بأن الرواتب تحتسب على اساس معادلة تم استحداثها داخليا لدى الوزارة وهي مخالفة للمعادلة المعدة من قبل وزارة المالية . وبينت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في 2009/1/22 ان سبب التذبذب الحاصل في الرواتب كان نتيجة اتباعها لآلية خاصة بها في عام 2005 ولغاية 2008/8/31 وقد اعترضت وزارة المالية بكتابها المرقم (6696) في 2008/8/19 وكذلك الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (16908) في 2008/7/13 على هذه الآلية كونها غير قانونية وتم اعادة احتساب الرواتب في 2008/9/1. وأظهرت متابعتنا أن أجابة الوزارة مستوفية ، حيث سبق للوزارة أن أتممت نظام رواتب خاص بها منذ عام 2005 ولغاية 2008/8/31 ولأعترض الديوان على ذلك فقد تم إعادة احتساب الرواتب مجدداً حيث شكلت الوزارة لجنة لإعادة احتساب رواتب موظفيها وفق تعليمات وزارة المالية .

(3) - اضرار الحرب (متوسطة):

لم تقم الوزارة بحصر اضرار الحرب اللاحقة بموجوداتها وتحديد قيمتها لشطبها من سجلاتها كون الوزارة لم تتمكن من حصر هذه الاضرار قيمة وعددا . وبينت الوزارة بأنها وجهت كتابها المرقم (17138) في 2008/8/14 المتضمن شطب الموجودات نتيجة احداث 2003/4/9 والموجه الى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ الدائرة القانونية لكونها الجهة المسؤولة عن ذلك . وأظهرت متابعتنا أن أجابة الوزارة غير مستوفية حيث سبق للوزارة أن قدمت نتائج أضرار الحرب ودُفقت من قبل الديوان الا أنه نتيجة تشكيل لجنة في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وطلبها من الوزارة بتقديم وحصر أضرار الحرب وتقييمها وتقديمها الى هذه اللجنة فأن الوزارة لم تُقدم ذلك ووضحت بكتابها المرقم (17138) في 2008/8/14 بأنه لاداعي لتقديم النتائج الى اللجنة لأنه سبق أن تم تقديمها الى الديوان .

(4) - التوصيف الوظيفي (متوسطة):

لم نجد الهيكل التنظيمي للوزارة والدوائر التابعة لها كما اننا لاحظنا ان التوصيف الوظيفي يعود الى سنة 1983 عندما كانت الوزارة تحت اسم وزارة الزراعة والري. وبينت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في 2009/1/22 بأنه لا يتوفر هيكل تنظيمي للوزارة لعدم صدور النظام الداخلي وحالياً هناك مشروع قانون للوزارة مرفوع الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبعدها يتم اصدار نظام داخلي وهيكل تنظيمي. وأظهرت متابعتنا أن أجابة الوزارة بخصوص الهيكل التنظيمي مستوفية حيث يوجد هناك هيكل تنظيمي للوزارة نُظم عام 2007 ، أما

بخصوص التوصيف الوظيفي فألاجابة غير مستوفية حيث يجب أن تقوم الوزارة بتحديث التوصيف الوظيفي السابق بحيث تُحدد المسؤوليات والواجبات الفعلية والحالية لكل موظف.

(5) - مكننة النظام المحاسبي (متوسطة):

لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي .وقد بينت الوزارة ان النظام المحاسبي الحالي يدوي وان الوزارة حالياً مستمرة بربط الجهاز الحسabi بشبكة الانترنت لمكننة العمل الحسabi واستخراج موازين المراجعة بواسطة هذا النظام الذي من المفروض تطبيقه اعتباراً من 2009/6/1. وأظهرت متابعتنا أن أجابة الوزارة غير مستوفية ويرى الديوان بأن تقوم الوزارة بأستعمال نظام معلومات محاسبي آلي في جميع المعاملات المحاسبية بدلاً من النظام اليدوي المستخدم لديها حالياً .

(6) - مطابقات الحسابات المصرفية (عالية):

لدى المراجعة وجدنا ان مطابقات حسابات المصارف قد تضمنت عدة مآخذ حيث لوحظ وجود ارصدة تعود لاشهر سابقة وبمبالغ كبيرة نسبيا دون تحليل وكذلك ايداعات تعود لسنوات سابقة لم يتم التحقق من ذلك قيدها فضلا عن تضمنها صكوك صادرة من الوزارة قبل اكثر من ستة اشهر لم يتم عكسها فضلا عن بقاء عمولات مصرفية تعود لأشهر سابقة ضمن الموقوفات، ولا تؤيد الوزارة وجود ارصدة تعود لأشهر سابقة حيث توجد تحاليل كاملة بالمبالغ وقد تم تصفيتهها خلال عام 2009 وكذلك الحال بخصوص الأيرادات حيث تم تصفيتهها خلال عام 2009 اما بخصوص الصكوك الصادرة من الوزارة قبل ستة اشهر ولم يتم عكسها فهذه الفقرة مكررة ضمن الفقرة (1) من التقرير وقد تم تصفيتهها خلال عام 2009. وقد ايدت الهيئة صحة اجابة الوزارة حيث تم تصفيتهها خلال عام 2009.

(7) - عقود القسم الهندسي (عالية):

لم يتوفر لدى القسم الهندسي بالوزارة ملفات واوليات عن العقود المبرمة من قبل القسم المذكور مع مقاولين محليين لتنفيذ ثلاث قرى عصرية في كربلاء في سنة 2007 بمبلغ (10,400,000,000) دينار وفي السماوة والديوانية خلال سنة 2008 بمبلغ (13738669500) دينار و(13,497,231,000) دينار على التوالي . وبينت الوزارة بأنها قامت بتسليم نسخ من الملفات والعقود المبرمة من قبلها للمشاريع المشار اليها أعلاه لغرض الاطلاع عليها وان التأمين الهندسي عليها غير موثق لدى القسم ووضحت بأن ذلك يوجد لدى القسم المالي . وأظهرت متابعتنا أن أجابة الوزارة غير

دقيقة حيث لاحظنا وجود بعض أوليات العقود لدى القسم الهندسي في الوزارة كما أظهرت متابعتنا لمديريات الزراعة في المحافظات أعلاه عدم توفر أي أوليات لديها وأن كافة الأوليات موجودة في مقر وزارة الزراعة .

عاشراً- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي :-

(1) - مطابقات الحسابات المصرفية (عالية):-

من خلال زيارتنا للوزارة في 14 كانون الاول 2008 لاحظنا أن آخر مطابقة للحساب مع المصرف العراقي للتجارة قد تمت في 29 آب 2007. وأيدت الوزارة الملاحظة ، وبينت أنها قد حصلت على كشوفات جديدة من المصرف للفترة من 2007/1/1 ولغاية 2008/12/31 وقد أنجزت مطابقات جديدة للفترة من 2007/1/1 ولغاية 2007/12/31 حيث تم تدقيقها لغاية 2007/8/31 وبقية المطابقات حالياً قيد التدقيق من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي. وأيدت الهيئة صحة الملاحظة الواردة في تقرير شركة التدقيق ، كما أن الديوان سبق أن أشار في تقريره المرقم (2294/1/18/6) في 2009/2/26 الى وجود تأخر في أعداد المطابقات الشهرية لغرض مطابقة كشف المصرف العراقي للتجارة خلال عام 2007/ وكذلك عدم دقة المطابقة التي أعدها حسابات الدوائر الثقافية وقد أوصى الديوان بأجراء التحقيق بصدد تلك المطابقات .

(2) - مكننة النظام المحاسبي (متوسطة):

لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الاستاذ العام وأستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي. وأيدت الوزارة الملاحظة حيث أن الترحيل يتم بشكل يدوي ولحد الان ،وقد بينت الوزارة أن قسم الشؤون المالية قد قام بالتنسيق مع مبرمجين باعداد برنامجاً بخصوص العمل على الحاسوب وهو الان تحت التجربة لغرض معرفة الملاحظات التي ستطرأ عليه وأعداد المعالجات اللازمة بصدها ومن ثم العمل به خلال الفترة القادمة . وأيدت الهيئة صحة الملاحظة الواردة في تقرير الشركة.

(3) - صكوك مضي على تاريخ أستحقاقها أكثر من ستة أشهر (متوسطة):

عند مراجعة مطابقات الحسابات المصرفية لاحظنا أن هناك صكوك قد مضي على تاريخ إصدارها أكثر من ستة أشهر. وبينت الوزارة أن تقرير الشركة لم يحدد الشهر الذي ظهرت فيه الصكوك الموقوفة، علماً بأن الوزارة بينت بأنها ستقوم بأجراء تسوية للصكوك الموقوفة التي مضت عليها المدة القانونية لحساب الامانات ومن خلال متابعتنا لاحظنا وجود مبلغ موقوف في مطابقة كشف المصرف الخاص بالمنهاج الأستثماري بمبلغ (5875900) دينار

كما في 2008/12/31. اما بخصوص الحسابات الجارية فإنه لا توجد صكوك موقوفة بتاريخ 2008/12/31.

(4) - بيانات مالية مجمعة للوزارة (متوسطة):

لاحظنا أن الوزارة لا تقوم بتجميع البيانات المالية مع البيانات المالية للجامعات والمديريات التابعة لها باعتبارها مؤسسات ومديريات مستقلة مادياً عن الوزارة. وأيدت الوزارة الملاحظة وقد جرى معالجتها في بداية السنة/2009 حيث تم العمل على الحاسوب في برنامج لتوحيد حسابات تشكيلات الوزارة مع حسابات مركز الوزارة لأغراض إحصائية حيث أن لكل تشكيل إداري موازنة خاصة به ويعامل بشكل مستقل من قبل وزارة المالية، وأظهرت متابعتنا صحة الملاحظة الواردة في تقرير الشركة، كما أنها أيدت الاجراء المتخذ من قبل الوزارة لمعالجة الملاحظة في بداية سنة 2009.

(5) - سجلات الوزارة (متوسطة):

لدى فحص سجلات الوزارة لوحظ أن هناك عدد من السجلات كانت بحالة غير مقبولة بسبب كثرة الاخطاء والحك والتصحيح ولاسيما دفاتر التخصيصات والسلف والامانات. وأيدت الوزارة صحة الملاحظة التي حددتها شركة التدقيق وقد تم توجيه المنتسبين بأجراء اللازم بتجاوز الحك أو الشطب في السجلات . كما أيدت الهيئة صحة الملاحظة .

(6) - نظام الحفظ (متوسطة):

خلال زيارتنا وفحصنا العديد من جوانب النظام المحاسبي والأجراءات المحاسبية للوزارة تبين لنا ان نظام حفظ الملفات (الأرشفة) يتم بشكل غير منظم مما يعرقل التدقيق أو العودة الى المستندات بسهولة. وأيدت الوزارة الملاحظة وتم تجاوز ذلك اعتباراً من 2009/1/1 بعمل فهرسة بالأضابير بما فيها الصرف والقيد، وايدت الهيئة صحة ملاحظة شركة التدقيق.

(7) - تجاوز على التخصيصات (متوسطة):

من خلال عملية المراجعة لوحظ تجاوز الوزارة على تخصيصاتها المتعلقة بالمخصصات باختلاف انواعها وقد حصلت الموافقة على اجراء المناقلة لجميع التخصيصات فيما عدا مخصصات السكن ومخصصات الضيافة. وبينت الوزارة ان التجاوز لايزال قائماً بالحسابين المشار اليهما بملاحظ شركة (KPMG) وهما مخصصات السكن ومخصصات الضيافة. وأظهرت متابعتنا ان التجاوزات على التخصيصات لا تزال قائمة للحسابين المذكورين ولغاية تاريخه.

احدى عشر - وزارة التخطيط والتعاون الأثمائي

(1) - تمديد العقود (متوسطة):

لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقود الوزارة ان عقد تنظيم مبنى الوزارة لعام 2008 هو تمديد لعقد عام 2007 مما يعني عدم الالتزام باجراءات التعاقد والحصول على عروض تنافسية. ولم ترد اجابة الوزارة وايدت الهيئة ما ورد في تقرير الشركة مع العرض انه تم استحصال موافقة السيد الوزير على اعلان مناقصة للعقد وحسب مذكرة الدائرة الادارية رقم (851) في 2008/11/5

(2) - تمديد العقود ولجان مطابقة المواصفات (متوسطة):

لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقود الوزارة ان عقد مكتب الربيع لنقل الموظفين لعام 2008 هو تمديد لعقد عام 2007 مما يعني عدم الالتزام باجراءات التعاقد والحصول على عروض تنافسية، بالاضافة الى ذلك لم نجد أي مستندات تدل على وجود لجنة من الوزارة لمطابقة مواصفات وعدد السيارات مع ما هو منصوص عليه في العقد، ولم ترد اجابة الوزارة، وايدت الهيئة ما ورد في تقرير الشركة مع العرض انه تم استحصال موافقة السيد الوزير على اعلان مناقصة للعقد وحسب مذكرة الدائرة الادارية رقم (851) في 2008/11/5، اما بخصوص لجنة مطابقة المواصفات فقد تضمنت فقرة التزامات الطرف الاول (2) من العقد " يتم دفع المبلغ نهاية استحقاق كل شهر وحسب تقرير مسؤول نقل الوزارة " .

(3) - الهيكل التنظيمي (متوسطة):

عدم وجود هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة . ولم ترد اجابة الوزارة. وقد أظهرت متابعتنا عدم دقة ما ورد في تقرير الشركة بخصوص الهيكل التنظيمي حيث هناك ثلاث مخططات للهيكل التنظيمي، الا انه لا يوجد مصادقة عليها من قبل السيد الوزير، اما التوصيف الوظيفي فأن الوزارة لا زالت تعمل بالوصف الوظيفي السابق وقد قامت الوزارة باعداد مسودة مشروع قانون جديد مع الهيكل التنظيمي تم اعادته من الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (31994) في 2008/12/7 لاجراء التعديلات التي اجرتها لجنة الاقتصاد والاستثمار والاعمار، علما ان الهيئة سبق وان اشرت ذلك في تقاريرها الصادرة عن نتائج اعمال فحص وتقويم الرقابة الداخلية 9917/1/4/4 في 2008/8/27 وتقرير البيانات المالية لديوان الوزارة لسنة 2006 بالرقم (9493) في 2007/11/14 .

اثنا عشر - وزارة الموارد المائية

(1) - الوصف الوظيفي (متوسطة):

لا يوجد توصيف وظيفي لمختلف الوظائف في الوزارة مما يؤدي الى عدم تحديد المسؤوليات والواجبات. وقد اجابت الوزارة بمايلي:-
(أولاً) - يوجد في وزارتنا دليل وصف وظيفي منذ عام 1988 والمعتمد حالياً في وزارتنا.
(ثانياً) - تم أستحداث نظام أو دليل الوصف الوظيفي وحسب متطلبات وزارة الموارد المائية بالتنسيق والتعاون مع خبراء مشروع التطوير والاسناد وهو الان في المراحل الاخيرة. وقد أظهرت متابعتنا انه تم الاشارة الى هذه الملاحظة في تقريرنا عن نتائج فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية المرقم (10085/1 /38/10) في 2008/8/31 ، وقد كانت أجابة الوزارة عن تقريرنا آنفاً بوجود دليل توصيف وظيفي قديم معتمد حالياً وجاري تحديث وتطوير دليل جديد وحسب متطلبات وزارة الموارد المائية في مراحلها النهائية ومازالت المتابعة مستمرة مع الوزارة لحين تزويدنا بدليل التوصيف الوظيفي الجديد.

(2) - أضرار حرب 2003 (متوسطة):

من خلال زيارتنا للوزارة تبين لنا بأن الشركة قد قامت بحصر وتقدير خسائر حرب سنة 2003 ولكنها لم تخول بشطبها من السجلات المحاسبية. وبينت الوزارة انه تم تشكيل لجنة مركزية لتدقيق البيانات المقدمة من الوزارات بخصوص نتائج حصر أضرار الحرب حيث تم شطب الموجودات وتثبيتها على (ح/1665). بموجب الامر الديواني المرقم (190) والصادر عن الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش ل/3/7/ق/ديواني / 20818) والمؤرخ في 2007/12/16 وبانتظار قرار مركزي وحالياً توجد لجنة لتدقيق البيانات لأرسالها الى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي. علماً ان تقرير الشركة (KPMG) لم يحدد اسم الشركة التي قامت بحصر وتقدير خسائر الحرب. وأن متابعة الديوان بهذا الصدد مستمرة ومكثفة حيث تم تدقيق القوائم المقدمة والمتعلقة بحصر أضرار الحرب لكل تشكيل وحث التشكيلات والوزارات لأنجاز البيانات وارسالها الى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.

(3) - عملية الجرد (متوسطة):

من خلال مراجعتنا لأسماء أعضاء لجان الجرد لاحظنا وجود أسم أمين مخزن من ضمن أعضاء لجنة الجرد مما يؤدي الى عدم الاستقلالية في أداء اللجنة. وبينت الوزارة أن أسماء امناء المخازن وردت في الامر الوزاري المرقم (18376) في 2008 /10/19 الخاص بتشكيل

لجان الجرد، لغرض الاشارة الى الذمة المخزنية والمسؤولية المالية لأمين المخزن وتوقيعه على الذمة لكل لجنة ولكنه لايشترك لجنة الجرد في جرد المواد وسوف يتم رفع أسماء أمناء المخازن مستقبلاً من أوامر الجرد. وقد اظهرت متابعتنا ملاحظة ذلك خلال قيامنا بأعمال الرقابة والتدقيق للبيانات المالية لوزارة الموارد المائية لسنة 2008/، وقد تم توجيه استفسار بهذا الخصوص برقم (3) في 2009/3/11، وأجابت الوزارة بأن امين المخزن تم ذكر اسمه في محاضر الجرد لغرض الايضاح، وتعهدت الوزارة بعدم ذكر أسماء أمناء المخازن في محاضر الجرد في المستقبل.

(4) - العقد رقم 2008/1 (متوسطة):

من خلال مراجعتنا للعقد رقم 2008/1 لاحظنا أن الوزارة قد استلمت قوارب ليست مطابقة للمواصفات المطلوبة في العقد. محضر استلام و لم يتم إدخال ذلك في المخازن حسب النظام. وبينت الوزارة ان القوارب المستلمة تخص العقد (17) لسنة 2008. بموجب كتاب الوزارة /المديرية العامة للشؤون المالية/ قسم التدقيق المرقم (11759) في 2008/7/9 وتم تأييد استلام القوارب التي تخص العقد رقم (1) لسنة 2008. بموجب كتاب المديرية العامة للسدود والخزانات / قسم الموجودات بكتابها المرقم (7264) في 2008/8/14 وأنها مطابقة للمواصفات. بموجب محضر الاستلام المؤرخ في 2008/8/12 وتم إدخالها مخزناً بالمستند المرقم (31345) في 2008/10/5 من قبل مشروع الرمادي. وأظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية أن وزارة الموارد المائية وبتاريخ 2008/1/8 تعاقدت مع شركة ذات الصوري العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن لغرض شراء (17) زورق بمبلغ (499500) الف دينار (اربعمائة وتسعة وتسعون مليون وخمسمائة الف دينار) وكما موضح في الجدول أدناه :

القياسات بموجب العقد	العدد	مبلغ الزورق الواحد الف دينار	العدد المستلم فعلاً
(2.8 × 5.5) م	4	35500	(مطابق للمواصفات).
(1.8 × 4.8) م	13	37500	(4 مطابق للمواصفات أما الباقي والبالغ 9 غير مطابق للمواصفات) بسبب اختلاف قياسات الزورق حيث كان (1.8 × 4.5) م.

علماً أن الوزارة لم تقم بتسديد قيمة الزوارق غير المطابقة للمواصفات والبالغة (9) زوارق ومازالت هناك مخاطبات ومفاوضات مع الشركة المجهزة بشأن الموضوع ولغاية تاريخه .

(5) - نظام ترميز موحد لترقيم العقود (متوسطة):

لاحظنا أن الوزارة لم تستخدم نظام موحد لترقيم العقود حيث وجدنا بعض العقود لا تحمل أرقام والبعض لا تحمل توقيع هذه العقود. وبينت الوزارة انه . لا توجد لدينا عقود غير موقعة وغير مرقمة تخص عام 2008 حيث تم توقيع كافة العقود المبرمة خلال السنة وجميعها تحمل أرقام من (1) ولغاية (34) علماً أن جميع العقود تم توقيعها من قبل طرفي العقد ومصادق عليها. بموجب أختام تخص الوزارة والجهة المتعاقد معها. ومن خلال أعمال الرقابة والتدقيق على وزارة الموارد المائية وخاصة فيما يتعلق بالعقود لم نلاحظ وجود عقود غير مرقمة أو غير موقعة، باستثناء أنه لم يتم أرفاق مسودات العقود في أضبارة العقد الاصلية وهذا لا يعني عدم وجود العقد الاصلية والمصادق عليه من قبل الطرفين (طرفي العقد).

(6) - نظام الارشفة(متوسطة):

خلال زيارتنا للقسم المحاسبي والتدقيقي بالوزارة وجد أن نظام الارشفة بحاجة الى المزيد من الاهتمام وخصوصا فيما يتعلق بحفظ أوليات ملفات العقود. وبينت الوزارة انه تم إبلاغ قسم التدقيق والرقابة بضرورة تنظيم الارشيف لكافة المعاملات وبالذات فيما يخص العقود، ونؤيد ماورد في ملاحظة شركة التدقيق

(7) - النظام المحاسبي(متوسطة):

فيما عدا ما يتعلق بنظام الموجودات وجد أن جميع الادخالات والقيود في السجلات واستخراج التقارير يتم بشكل يدوي. وبينت الوزارة انه يتم تطبيق نظام معلومات الادارة المالية العراقي (FMIS) المعتمد من قبل الحكومة العراقية / وزارة المالية ، وقد تم تشغيل هذا النظام بصورة تجريبية في عام 2007 ، وسوف يطبق بصورة رسمية في 2009/6/1. بموجب كتاب وزارة المالية (820) في 2009/1/13. وسبق للديوان أن تابع النظم والبرامج المستخدمة لكافة التشكيلات على الحاسوب ومتابعتها مستمرة لحد الوزارة والتشكيلات لهذا الغرض.

ثلاثة عشر - وزارة الداخلية

(1) - رواتب منتسبي الوزارة بالمحافظات (عالية):

أن عملية صرف رواتب منتسبي الوزارة بالمحافظات يتم تدقيقها من قبل المحافظة ويتم صرف المبالغ من خزينة المحافظة ومن ثم يتم إرسال قرص (CD) بالأسماء والمفردات لكل شهر لقسم تدقيق الرواتب بالوزارة ويقوم هذا القسم فقط بتدقيق الاسم المكرر على نظام أكسس ويتم كل شهر تقريباً اكتشاف أسماء مكررة يتم إرسال مذكرة الى المحافظة لأسترجاع المبالغ المدفوعة أكثر من مرة. ولم ترد اجابة الوزارة بخصوص الملاحظة اعلاه. نؤيد صحة الملاحظة

خلال عام 2008 وقد اظهرت متابعتنا ان مقر وزارة الداخلية قد اعتمد نظام حاسبة تم بموجبه ادخال الاسم الرباعي واللقب لمنع تكرار الأسماء مع العرض ان مسؤولية تدقيق رواتب منتسبي الشرطة في المحافظات من مسؤوليه الخزائن كونها تمول مركزياً، وان هذا النظام يعمل اعتباراً من 2009.

(2) - صكوك مضي على تاريخ استحقاقها اكثر من ستة اشهر (متوسطة):

خلال مراجعتنا لمطابقات حسابات المصرف الشهرية لشهر تشرين الثاني 2008، لاحظنا أن هناك صكوك مازالت عالقة في المطابقة منذ سنة 2004 حتى تاريخ المراجعة، كما لاحظنا أيضاً وجود صكوك موقوفة ومدفوعات ظاهرة في كشف المصرف ولم تظهر بالسجل. ولم ترد اجابة الوزارة بصدد الملاحظة اعلاه. وأيدت الهيئة صحة الملاحظة الا ان الوزارة قامت بأجراء قيود تسوية وذلك بتسجيل الصكوك في حساب (امانات شيكات موقوفة) خلال عام 2009.

(3) - عدم الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (عالية):

لاحظنا أن العقد الموقع مع شركة الابراج التقنية للخدمات الهندسية يتضمن نسخة خطاب ضمان التأمينات بمبلغ (6) مليون دينار الصادر عن مصرف آشور بتاريخ 21-10-2007 في حين أن محضر لجنة فتح العطاء قد تم بتاريخ 7-10-2007 أي أن تقديم خطاب ضمان التأمينات قد تم تقديمه بعد تقديم وفض العطاء ولدى فحص المواد تبين ان منشئها مكسيكي وليس كما تعهدت الشركة بأن يكون انكليزي. ولم ترد اجابة الوزارة بصدد الملاحظة اعلاه. واطهرت متابعتنا أن شركة الابراج التقنية للخدمات الهندسية هي الشركة الوحيدة المتقدمة للمناقصة وعليه تم تبليغهم من قبل لجنة التحليل بجلب خطاب ضمان التأمينات الاولية بعد استحصال موافقة السيد الوزير .

(4) - اعادة الهيكلية (متوسطة):

لاحظنا أن قانون الوزارة ونظامها الداخلي النافذ قديم كما قامت الوزارة بأستحداث تشكيلات جديدة والغاء تشكيلات كانت موجودة من دون أمر قانوني ودون اعداد توصيف وظيفي. ولم ترد اجابة الوزارة بصدد الملاحظة اعلاه. وايدت الهيئة الملاحظة وبينت بأن القانون قيد الاصدار لدى مجلس شورى الدولة .

(5) - تجهيزات عسكرية (متوسطة):

قامت قوات التحالف بتجهيز مديرية شرطة بغداد بمسدسات كلوك عدد (6951) لم يجري أداؤها في المخزن ولا توجد معلومات عن مكان وجودها حتى الان. لم تؤيد المديرية العامة لشرطة محافظة بغداد / مديرية مستودعات الشرطة ملاحظة الشركة حيث بينت بموجب كتابها المرقم (88) في 2009/1/10 انها استلمت من قوات التحالف (6951) مسدس وكما مبين ادناه:-
2900 مسدس تم استلامها بموجب المستند 11 في 2006/5/31.
4015 مسدس تم استلامها بموجب المستند 15 في 2006/7/4.
36 مسدس تم واستلامها بموجب المستند 16 في 2006/8/22
6951

وان مجموع المسدسات التي تم صرفها من المديرية (6946) مسدس تم صرفها بموجب مستندات اصولية. وان مجموع المسدسات المتبقية هي (5) مسدسات فقط. وقد ايدت الهيئة ان المسدسات اعلاه مسجله بالسجلات لدى مديرية الميره في قيادة شرطة بغداد و مسلمه الى ذوي العلاقة بمستندات اصوليه.

(6) - عدم الالتزام بأجراءات التعاقد(عالية) :

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا بعض حالات عدم الالتزام بأجراءات التعاقد، بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية ودون وجود تبرير موثق للاحالة ، ومن الأمثلة على ذلك : عقد (2008 /14) بمبلغ (15) مليار دينار وعقد رقم (2008 /16) بمبلغ (7) مليار دينار وعقد رقم (2008/23) بمبلغ (1،7) مليار دينار وعقد رقم (2008/ 26) بمبلغ (37) مليار دينار وعقد رقم (2008/36) بقيمة (61) مليار دينار. ولم ترد اجابة الوزارة بصدد الملاحظة اعلاه، وقد اظهرت متابعتنا بأن العقود المرقمة (2008/14 2008/36 2008/26) هي عقود خاصة بأستيراد اجهزة كشف المتفجرات مبرمة مع شركة (atsc) البريطانية حصريا وبموافقات من لجنة العقود المركزية في مجلس الوزراء اما العقد 2008/16 فهو مع الشركة العامة لتجارة السيارات لتوريد (2) عجلة و (80) جهاز كشف متفجرات والعقد (2008/23) وقع مع شركة (nour usa) الامريكية كونها الشركة الوحيدة المختصة في برنامج المعلومات .

(7) - سجل الموجودات (متوسطة):

لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الارقام التعريفية للموجودات الثابتة، إن تخصيص الرقم التعريفي لكل أصل يساعد الوزارات على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة ، بالاضافة الى ذلك ، فإنه يسهل من عملية التحقق من الموجود الفعلي لهذه الموجودات الثابتة . ولم ترد اجابة الوزارة بصدد الملاحظة اعلاه وايدت الهيئة صحة ملاحظة الشركة.

(8) - تدقيق عقود السفارة الامريكية (عالية):

خلال زيارتنا الى وزارة الداخلية تبين لنا أن مديرية التدقيق - دائرة المفتش العام للوزارة تدقق (1317) عقد من عقود السفارة الامريكية وحسب التقرير هناك مخالفات جسيمة. ولم ترد اجابة الوزارة بصدد الملاحظة اعلاه. وايدت الهيئة ما ورد في تقرير الشركة بوجود مخالفات جسيمة في تدقيق عقود السفارة الأمريكية

اربعة عشر - وزارة الصحة/الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية

(1) - رسوم فتح الاعتمادات المستندية (متوسطة):

أر رسوم فتح الاعتمادات المستندية الممنوحة لمصلحة (كيماديا) قد تم حجزها من حسابها في المصرف العراقي للتجارة وقد تراكمت هذه الرسوم لتبلغ (1,5) مليون دولار، لقد بينت الشركة أنها سعت لملاحقة هذا الموضوع وحله مع المصرف العراقي للتجارة ولكن حتى تاريخه لم يحدث أي تقدم بهذا الشأن وانه تم الايعاز الى المصرف العراقي للتجارة بأعادة مبالغ العمولات المستقطعة من حساب الشركة لديهم خاصة التي لدى المصارف الاهلية، بموجب كتاب الشركة المرقم (19981) في 2008/10/20 وأظهرت متابعتنا أن الحالة المذكورة تعود لسنوات سابقة حيث يقوم المصرف ب قيد مبالغ الاعتمادات المستندية والعمولات الخاصة بها بذمة الشركة بالرغم من أن مبلغ الاعتماد يتم تخصيصه من قبل وزارة المالية وقد تم معالجة ذلك الخطأ الخاص بمبلغ الاعتمادات ومازالت عمولة فتح الاعتماد تقييد بذمة الشركة رغم أنها وبموجب العقود الاستيرادية المبرمة مع الشركات المجهزة يجب أن تُدفع من قبل تلك الشركات الا أن المصرف العراقي للتجارة لا يعالج تلك العمولات الا بعد مرور سنة الى ثلاث سنوات وقد بينت الشركة بكتابها المرقم (19981) في 2008/10/20 أن هذه التعليمات هي من قبل مصرف (جي. بي. موركن)، الا أنه ومن خلال مراجعة ماجاء في الكتاب أعلاه تبين أنه لم يُشر الى أن الوزارة قد أوعزت الى المصرف العراقي للتجارة بأعادة مبالغ العمولات المستقطعة من حسابها لدى المصرف كما مثبت في أجابتها أعلاه الا أنها بينت وجود عدم مطابقة في أرصدة بعض الاعتمادات، وبهذا الصدد فإنه وردت ملاحظات تخص الاعتمادات المستندية في تقرير الديوان الخاص بعقود الشركة الاستيرادية المرقم (2147/2/20/6) في 2009/2/24 الذي بينا فيه وجود خلافات وعدم مطابقة لأرصدة بعض الاعتمادات المستندية بين الشركة والمصرف العراقي للتجارة للفترة من سنة 2004 ولغاية سنة 2006.

(2) - ادارة المخزون (عالية):

- أ- عدم واقعية تقدير الاحتياج حيث يُطلب من العيادات الشعبية تحديد الاحتياج قبل سنة ونصف من تاريخ الاحتياج الفعلي.
- ب- لاتقوم اللجنة المختصة بالدائرة الفنية بطرح الكميات المتوقعة الوصول خلال الفترة حتى ورود تقدير الحاجة من التقدير الكلي .
- ج- عند وصول الادوية يجد المسؤولون في العيادات الشعبية أن الوقت غير كافي للمناورة بهذه الكميات لقرب إنتهاء فترة الصلاحية .
- د- تقوم الوزارة بالزام العيادات الشعبية بأستلام أدوية فائضة في مخازن الشركة وعادة ما تكون هذه الادوية قريبة أنتهاء الصلاحية.
- هـ- يتم توزيع الادوية الواصلة دون الاخذ بالاعتبار مناقلة هذه الادوية بين دوائر الصحة من جهة والعيادات الشعبية من جهة أخرى خلال فترة صلاحية هذه الادوية .
- و- وُجد أن العيادات الشعبية تعترض على المناشئ التي يتم إستيراد الادوية منها.
- ز- وُجد أن هناك الكثير من الادوية التي تنتهي صلاحيتها في مخازن العيادات الشعبية وبكميات ضخمة مما يؤدي الى عرضها على لجنة الاتلاف.
- وفيما يأتي تفاصيل ثلاث من هذه الادوية:-

Medicine	NO. Of pills	Pack size	Units	Unit Price IQD	Total IOD
Aldomet Tab.	7.602.330	30	253.411	1.730	438.401.030
Becotide Inh.	91.960	1	91.96	3.311	304.479.560
Mestinon Tab.	298.950	50	5.979	5.979	35.575.050
					<u>778.455.640</u>

- وأيدت الوزارة ماجاء في الفقرة (أ) من ملاحظة شركة التدقيق حيث بينت وفق أجابة مدير قسم تقدير الحاجة أن هذا صحيح ومعمول به ليس للعيادات الشعبية فقط وانما لجميع دوائر الصحة في المحافظات والمؤسسات الصحية الاخرى حيث أن عملية توفير الادوية والمستلزمات الطبية تستغرق وقتاً طويلاً.
- بالنسبة للفقرة (ب) فأن أجابة الشركة تضمنت ما يلي : تقوم لجنة دراسة وتحليل العروض عند دراسة المادة بدراسة أحتياج المادة مع الاخذ بنظر الاعتبار الموقف الاستيرادي والرصيد المخزني حيث يتم طرحهما من الاحتياج الكلي وتتم الاحالة على أساس العجز وحسب المعادلة التالية العجز = الاحتياج الكلي - (الموقف الاستيرادي + الرصيد المخزني).

- بالنسبة للفقرة (ج) فقد بين مدير قسم تقدير الحاجة أن هذه الفقرة لا تخص القسم وإنما تخص الشركة والمخازن حيث شكى مدراء أقسام الصيدلة في المحافظات انه يتم التجهيز في الاشهر الاخيرة من السنة وبحصّة السنة الكاملة في حين تنتفي الحاجة الى الدواء للاشهر الماضية مما يجعل هنالك فائض من الادوية يجب أخذه بنظر الاعتبار عند التجهيز واللفترات القادمة.

- بالنسبة للفقرة (د) فقد بين مدير قسم تقدير الحاجة أن هذه الفقرة تخص الشركة والمخازن علماً بأن الشركة والمخازن تجهز العيادات الشعبية بالاحتياج الذي سبق تقديره من قبلهم حيث لوحظ أن العيادات الشعبية تعدل احتياجاتها متعذرة بالوضع الامني غير المستقر وقلة المرضى المراجعين بحيث تقلل الكميات من عدة ملايين الى العشرات بأقل تقدير وقد تم أرفاق نموذج لقائمة تتضمن التعديلات للاعوام السابقة بحيث تكون موادها قد وصلت الى المخازن ويكون التعديل في مثل هذه الحالات غير ممكن لوصول المواد.

- فيما يخص الفقرة (هـ) فقد بين مدير قسم تقدير الحاجة أن مناقلة الادوية الفائضة هو من صميم عمل قسم الصيدلة والشركة والدوائر الصحية لغرض الاستفادة منها في أماكن ذات احتياج على أن يكون ذلك قبل مدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ نفاذ الدواء.

- اما فيما يخص الفقرة (و) من ملاحظة شركة (KPMG) فإن أجابة الشركة العامة لتسويق الادوية كانت كما يلي : تتم أحالة الادوية أستناداً الى السياقات المعمول بها والتي تعتمد على موقف التسجيل والرصانة والتنافس السعري وفترة التجهيز المثبتة وعمر المادة المصنوعة.

- واما فيما يخص الفقرة (ز) من ملاحظة شركة (KPMG) فلم ترد أجابة من قبل الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية الا ان مدير قسم تقدير الحاجة قد أوضح وضمن مطالعته بأنه يفترض من العيادات الشعبية وعند حصول فائض في الادوية أن يتم مفاخرة الوزارة لغرض مداولتها بين الدوائر الصحية .

- واظهرت متابعتنا مايلي:-

- فيما يخص الفقرة (أ) فإن الهيئة تؤيد صحة الملاحظة وهي لكافة المؤسسات والمراكز الصحية وليس فقط للعيادات الشعبية وأن ذلك يعود الى إجراءات أعداد ملازم الاحتياج من قبل قسم تقدير الحاجة في دائرة الامور الفنية في وزارة الصحة والتي تعمم في الاشهر

الثلاث الاولى من كل عام وتعاد للقسم قبل 9/1 ويتم دراستها ومناقشتها وصولاً لأرقام قريبة من الاحتياج الفعلي وبعدها تُحال للشركة العامة لتسويق الادوية ليتم عرضها على اللجان الفنية وأن هذه العملية تستغرق حتى توفير الادوية مايقارب السنتين وقد أبدت الشركة ذلك بموجب ورقة الاستفسار المرقمة (4) في 2009/3/11.

- فيما يخص الفقرة(ب) فإن الملاحظة غير صحيحة حيث أن ذلك من اختصاص الشركة ولايمكن اعتماد تلك الكميات كونها متوقعة الوصول لأحتياجات آنية قُدرت مسبقاً وتوزع حسب الاحتياج الذي تم التوريد على أساسه،وبخصوص لجنة دراسة وتحليل العطاءات فتقوم ومن خلال المعادلة الاستيرادية بتحديد الاحتياج على أساس العجز الحاصل من خلال طرح الاحتياج الكلي من الموقف الاستيرادي والرصيد المخزني.

- أما بالنسبة للفقرة (ج) فقد بينت الهيئة صحة الملاحظة حيثُ أن ذلك يعود الى تجهيز تلك العيادات والمؤسسات في الاشهر الاخيرة من السنة وبحصة كاملة الامر الذي يؤدي الى حصول فائض في الادوية لايمكن الاستفادة منه الا في الفترات القادمة وخارج الاحتياج المطلوب وقد أيدت الوزارة الملاحظة بمذكرتها المؤرخة في 2009/3/11.

- أما فيما يخص الفقرة (د) فقد ايدت الهيئة صحة الملاحظة و أن ذلك يعود الى عدم دقة المؤسسات والعيادات الشعبية في تقدير الحاجة حيث يتم تعديل الاحتياج من قبلهم بتقليل الكميات التي حصل فيها مبالغة من ملايين الوحدات الى مئات الالاف منها مما يؤدي الى وصول المواد قبل أعداد تلك الجهات لهذه التعديلات .

- أشارت الهيئة ضمن أجابتها عن الفقرة (هـ) صحة الملاحظة وأن ذلك يعود الى عدم قيام أقسام الصيدلة والدوائر الصحية بمناقلة الفائض لديها ليتم المناورة فيه وأعلام الجهات ذات العلاقة به أي الشركة.

- أما بالنسبة للفقرة (و) فقد ايدت الهيئة الملاحظة بخصوص اعتراض العيادات الشعبية على المناشئ علماً الادوية المستوردة لأتجهز الا من الشركات المعتمدة والمسجلة في وزارة الصحة والواردة في المرجع العلمي للادوية المتداولة وذات المناشئ الرصينة وبموجب أسس الفحص والاختبار ونجاح الدواء، فضلاً عن اعتمادها من قبل الهيئة الوطنية لأنتقاء الادوية .

- أما فيما يخص الفقرة (ز) فقد أيدت الهيئة الملاحظة وأن ذلك الخلل يعود الى عدم قيام العيادات الشعبية بالابلاغ عن قرب أنتهاء تلك الادوية ليتم المناورة والمناقلة فيها من قبل الشركة كونها المسؤولة عن توفير احتياجات المؤسسات الصحية، وقد بين تقرير الديوان الخاص بعقود أستيراد الادوية المرقم (2147/2/20/6) في 2009/2/24 الملاحظات الخاصة حول تأمين وتوفير الادوية والمستلزمات الطبية وآلية تقدير الحاجة .

(3) - القيد المحاسبية الافتتاحية(عالية):

لاحظنا بأن القيد الافتتاحي لسنة 2008 قد تم قيده في تشرين الاول 2008، أي في وقت متأخر من العام مما قد يؤدي الى عدم دقة في التقارير المالية التي صدرت قبل التاريخ المذكور. وقد اجابت الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية بتاريخ 2009/3/11 الى أن تأخر أعداد القيد الافتتاحي لعام 2008 يعود الى عدم أكتمال تدقيق الحسابات الختامية ووجود بعض الملاحظات التي يتم أعداد قيود تعديل بموجبها . وقد أيدت الهيئة الرقابية ما ورد في أجابة الشركة بخصوص ذلك .

(4) - مخزون الاسلحة والذخائر/ وزارة الصحة (عالية) :

لاحظنا أن الاسلحة والذخائر العائدة للوزارة بحوزة أشخاص لم يعودوا يعملون في الوزارة علما انهم ليسوا على ملاك الوزارة.وقد بينت الوزارة (قسم الافراد) أن براءة الذمة تُعد من قبل حماية الوزارة بعد أستلام السلاح من هؤلاء الاشخاص وكما جاء في أجابة الوزارة بتاريخ 2009/3/11. وبينت الهيئة الرقابية بان تقرير شركة (KPMG) لم يتضمن امثلة عن ماجاء في ملاحظتها أعلاه ليتسنى لها متابعتها والتحقق منها.

(5) - الصكوك المرتجعة / وزارة الصحة (متوسطة):

لاحظنا وجود ضعف في إدارة الاموال النقدية أذ أن بعض الصكوك الصادرة عن الوزارة لم يتم صرفها لعدم وجود أموال كافية في الحساب المصرفي للوزارة وبينت الوزارة أن ذلك يعود الى تأخر وزارة المالية في تمويل حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين. ونؤيد ما جاء في الملاحظة أعلاه .

(6) - المخزون والممتلكات والمعدات التالفة نتيجة الحرب(عالية):

لاحظنا أن الادارة المالية لم تشطب من سجلاتها المخزون والممتلكات والمعدات التالفة أو المسروقة نتيجة الحرب .وقد قامت الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية وخلال فترة الحسابات الختامية لعام 2003 بشطبها من السجلات وقيدها ضمن الفروقات النقدية والمخزنية لحين ورود تعليمات وزارة المالية لحسم تلك الاضرار البالغ أقيامها (7.652.103.397) دينار . نؤيد ماجاء في ملاحظة شركة التدقيق

(KPMG) . حيث ان شطب تلك الموجودات يستوجب قرار مركزي بها ونؤيد تسجيلها في حسابات الفروقات النقدية والمخزنية.

(7) - أشغال مناصب ادارية من قبل الاطباء / وزارة الصحة (متوسطة):

وُجد أن معظم الادارات العليا في الوزارة مشغولة من قبل أطباء وذوي المهن الطبية لا يتمتعون بمهارات ادارية وقد بينت الوزارة أن تلك المناصب يُعين شاغلوها بأقتراح من وزير الصحة ومصادقة الامانة العامة لمجلس الوزراء بدرجة وكالة لحين التثبيت دون الرجوع الى التدرج الوظيفي. وايدت الهيئة الرقابية ما جاء بملاحظة شركة التدقيق حيث من غير الممكن أن يشغل منصب مدير عام الدائرة المالية والادارية والقانونية من قبل أطباء وذوي المهن الطبية .

(8) - مكنة النظام المحاسبي (متوسطة):

لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وتحويلها الى الاستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي. وايدت الوزارة ذلك وأن هناك دراسة مقدمة من قسم الحسابات في الوزارة الى مركز تكنولوجيا المعلومات لاعداد نظام وفق ذلك . ونؤيد صحة ملاحظة الشركة.

(9) - عدم وجود ميزانية موحدة (متوسطة):

لاحظنا عدم وجود ميزانية موحدة تضم مركز الوزارة مع الدوائر التابعة مما ينتج عنه قيام دائرة الموازنة بوزارة المالية بأجراء المناقلة بين تخصيصات الوزارة وتخصيصات الدوائر التابعة. وقد أيدت الوزارة بعدم وجود ميزانية موحدة ونؤيد صحة الملاحظة وقد قامت هيئة الرقابة بمفاتحة الدائرة الادارية والمالية والقانونية بموجب المذكرة رقم (24) في 2009/2/4 بخصوص اعداد البيانات المالية الموحدة وذلك تنفيذاً للتعليمات المركزية بخصوص اعداد بيانات مالية موحدة لدوائر التمويل المركزي ودوائر التمويل الذاتي والمبلغ من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء الا أنه لم ترد الاجابة لغاية تاريخه .

خمسة عشر - وزارة التجارة - الشركة العامة لتجارة الحبوب

(1) - دائرة الاستيراد (عالية):

رغم وجود برنامج مفصل للتدقيق الداخلي على الاقسام والفروع والسايولات الا انه لوحظ عدم دقة الاجراءات التي تضمنها هذا البرنامج. ففيما يتعلق بقسم الاستيراد وجد ان البرنامج

لا يتضمن المفردات المتخصصة التي تتطلب دراية بتفاصيل بواخر وشحنات القمح. وقد اجابت الوزارة ان الملاحظة لم تحدد طبيعة المفردات المتخصصة بخصوص الشحنات والبواخر وبالتالي لا يمكن الاخذ بها، وان لدى الشركة برنامج للتدقيق الداخلي متكامل عن كافة اقسام الشركة ومنها قسم الاستيراد، وان لديهم كثير من الاجراءات واساليب السيطرة على العمل ابتداء من تثبيت الشحنات لمواد الحنطة والرز ووصولها الى ميناء التفريغ مع تأشير كافة التفاصيل التي تخص العقود. وقد أظهرت متابعتنا صحة الملاحظة وتم تضمين تقريرنا المرقم (532/1/2/4) في 2008/1/23 فقرة نظم المعلومات بأنه يتطلب اعداد دليل عمل متكامل لنظم المعلومات يتضمن وصف عام للنظام والاهداف ومسؤولية كل قسم .

(2) - نظام الرواتب والاجور (متوسطة) :

لاحظنا أنه لا يوجد تنسيق بين قسم الأفراد والقسم المحاسبي في تحديث قاعدة بيانات العاملين حيث يقوم القسم المحاسبي بتعديل قاعدة بيانات العاملين دون أخذ موافقة أو التنسيق مع قسم الأفراد. وقد اجابت الوزارة انه تم توحيد المعلومات الادارية والمالية من قبل قسم الحاسبة وحاليا هناك موظف من القسم المالي وآخر من القسم الاداري يعملان سوية على برنامج واحد لغرض توحيد المعلومات. وايدت هيئتنا الرقابية اجابة الشركة.

(3) - البيانات المالية المجمعة / تجارة المواد الغذائية (متوسطة):

ان الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية تمتلك (13) فرعا متصلة ببغداد و (3) فروع باقليم كردستان ان تجميع البيانات المالية يتم يدويا مما قد يؤدي إلى أخطاء بالاضافة الى أن اعداد هذه البيانات المالية يستغرق وقتا طويلا. وقد اجابت الوزارة إن عدد هذه الفروع (14) فرع إضافة إلى (3) فروع ضمن إقليم كردستان ما عدا محافظة بغداد وانه بعد أحداث 2003/4/9 أتلفت جميع البرامج والملفات التي كانت معتمدة في الحاسوب منها البيانات المالية، ولعدم وجود نظام بعد الإحداث تم انجاز الحسابات الختامية (اليومية والأستاذ) يدويا ثم يتم إدخالها بالجميع إلى الحاسوب لغرض تنظيم سيات الميزانية. وحاليا فأن جميع الموازين (الفروع وبغداد) تعتمد على الحاسوب والعمل جاري لاعتماد جميع البيانات ضمن مكننة الحاسوب علما إن جميع المستندات (الإخراج والاستلام والتحويل والمطابقة) معتمدة في نظام الحاسوب سابقا وحاليا. ونؤيد صحة الملاحظة وتم تشخيصها في تقريرنا المرقم (9934) في 2008/8/27 الخاص بفحص نظام الرقابة الداخلية.

(4) - مكننة النظام المحاسبي/تجارة المواد الغذائية(متوسطة) :

لاحظنا أن عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها إلى الأستاذ العام واستخراج ميزان مراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي. وقد أيدت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ما ورد في تقرير الشركة وبررت ذلك بعدم وجود برنامج لبرمجة جميع البيانات المالية وتنظيم القيود اليومية واعتمادها في مكنته النظام المحاسبي، وحاليا هناك متابعة لإدخال جميع البيانات المالية الخاصة بالميزانية في نظام الحاسوب، أما عن حسابات الفروع المخزنية فإنها ممكنة إضافة إلى إصدار مستندات الاستلام والتحويل والإخراج وقطع قوائم الوكلاء وقوائم المبيعات ومطابقات الإخراج والرواتب جميعها ممكنة. وقد أيدت الهيئة الرقابية ما ورد في اجابة الشركة وانها شخصت الملاحظة في تقريرها المرقم (9934) والمؤرخ في 2008/8/27 الخاص بفحص نظام الرقابة الداخلية.

(5) - ذمم مدينة يعود عمرها لأكثر من ثلاث سنوات /تجارة المواد الغذائية (عالية):

لاحظنا أن هناك ذمم مدينة تفوق ثلاثة مليارات دينار عراقي في سجلات الشركة يعود عمرها لأكثر من ثلاث سنوات. تعود هذه الذمم لمؤسسات حكومية . وقد أيدت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ما ورد في تقرير شركة التدقيق وبينت بان هذه الذمم تخص الدوائر المنحلة ولا يمكن شطبها من السجلات وهناك متابعة من وزارة التجارة مع وزارة المالية بموجب كتاب وزارة المالية المرقم (13647) في 2008/10/12 والذي اكدت فيه الوزارة المذكورة وجوب القيام بالتسوية مع الجهات التي ضُمت اليها هذه الدوائر، لعدم توفر أي اوليات لاحتراقها وتلفها. وقد أيدت الهيئة ما ورد في اجابة الشركة وتم تشخيص الملاحظة في تقريرنا المرقم (4789) لحسابات الشركة لعام 2006 .

(6) - مطابقات حسابات البنوك/تجارة المواد الغذائية (عالية) :

المطابقات التي تقوم بها الشركة هي لكل الحسابات سويا. لا تقوم الشركة بفصل الحسابات عند المطابقة. عند زيارتنا للشركة في تاريخ 2009/2/9 وطلبنا من المسؤول عن المطابقات بتزويدنا بالمطابقات العائدة لشهر تشرين الثاني وكانون الأول 2008 لم تكن المطابقات جاهزة وتامة بشكل نهائي. وقد بينت الشركة بموجب مذكرة قسم الرقابة والتدقيق بالرقم (59) في 2005/3/11 بأنه يتم مطابقة كل حساب بصورة منفصلة ولا يوجد دمج بمطابقة الحسابات كافة. وان سبب التأخير يرجع الى التأخر في تحليل سجل الشراء النقدي والذي يرحل بالدولار ومن ثم الى الدينار العراقي وحسب اسعار الصرف المختلفة. وقد أيدت هيئتنا الرقابية ما ورد في الملاحظة بخصوص تأخر إجراء المطابقات اما بخصوص ما ورد في المطابقات التي تقوم بها الشركة لكل الحسابات الجارية سوياً فلم يتم تأييدها .

(7) - سجل الصكوك / تجارة المواد الغذائية (عالية) :

سجل الصكوك مجهز من قسم الحاسبات لا يتطابق مع سجلات الدائرة المالية ولا يتطابق مع سجلات قسم الاستيراد . أيدت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية صحة الملاحظة وبينت ان سجل الصكوك الخاص بالدفع للشركات المجهزة يمثل جميع الاستحقاق وتمثل صرف لتجهيز المواد، صرف نسبة الضريبة، صرف المبالغ المستقطعة امانات والذي يمثل 5% في حالة عدم تجديد خطابات الضمان، في حين ان سجلات الاستيراد تقتصر على تثبيت صرف مستحقاق الشركات المجهزة للمواد وليس لها علاقة برسم الطابع او تسديدات التحاسب الضريبي. وان البيانات التي تصدر من القسم المالي هي الأساس المعتمد في المطابقة. ايدت هيئتنا الرقابية ما ورد في اجابة الشركة.

(8) - ديون مشكوك بتحصيلها / تجارة الحبوب (متوسطة) :

لدى الاطلاع على حسابات الشركة وجد ان هناك ديون مشكوك في تحصيلها حوالي (2.300.000.000) دينار تعود الى (60) جهة من الدوائر المنحلة بعد عام 2003 ، ان وجود هذه الأرصدة في سجلات الشركة يعكس صورة غير واقعية عن حساباتها.وقد أيدت الشركة الملاحظة وتم عرض الموضوع على مجلس ادارة الشركة في الجلسة الاخيرة وتم احوالها الى القسم القانوني لاتخاذ الاجراء اللازم. كما ايدت الهيئة الرقابية الملاحظة وانه تم تضمينها في تقريرنا المرقم (736/12/2/4) في 2008/1/29 الخاص بالبيانات المالية للشركة لعام 2007.

(9) - أضرار الحرب / تجارة الحبوب (متوسطة):

لم تقم الشركة بحصر أضرار الحرب اللاحقة بموجوداتها وتحديد قيمتها لشطبها من سجلاتها. وبينت الشركة انه تم اجراء اللازم بموجب لجان شكلت لهذا الغرض بعد 2003/4/9 وقامت بالتحقيق والتدقيق وجرّد الموجودات المالية والمخزنية وتم رفع التوصيات والاستنتاجات الى الوزارة. وأظهرت متابعتنا صحة الملاحظة وانه تم تضمين موضوع اضرار الحرب ضمن تقريرنا المرقم (1374/12/2/4) في 2006/2/22 وتقريرنا المرقم (6308) في 2008/6/30 .

(10) - صكوك مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر / تجارة الحبوب (متوسطة):

لدى مراجعة المطابقات المصرفية لاحظنا أن هناك صكوك مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر.وقد ايدت الشركة هذه الملاحظة والاجراءات مستمرة لغرض معالجتها. وقد تم تضمين الملاحظة ضمن تقريرنا المرقم (736/12/2/4) في 2008/1/29 .

(1) - عقد تجهيز قواطع دورة 400 - ك - ف (عالية) :

خلال زيارتنا الى وزارة الكهرباء ، لاحظنا ان العقد رقم EU/2006 مع شركة النخيل الباسق هو من العقود القديمة ومحالة الى شركة سيمنس ولم يتم تنفيذ العقد بسبب ظروف الحرب عام 2003 . لاحظنا بهذا الخصوص المخالفات التالية:

1- ان شركة النخيل الباسق لم تقدم الكفالة المصرفية في البداية ورغم ذلك لم يتم استبعادها اسوه بشركتين تم استبعادهما وهما شركة المستثمرين العرب وشركة كيميت .
2- لقد تبين ان شركة النخيل الباسق هي شركة وسيطة وليست شركة مصنعة في حين انه تم تفضيلها على اساس انها شركة مصنعة مع ان هنالك توصية من مجلس الوزراء بأن يتم التعامل مع الشركات المصنعة .

3- ان خطاب الضمان صادر من مصرف كويتي وغير مصدق عليه من المصرف العراقي .
4- ان الشركة المجهزة تأخرت في تقديم كفالة حسن الاداء .

5- تمت الموافقة على زيادة العقد بنسبة 10% بتاريخ 7 ايلول 2008 والسبب هو زيادة السعر في قاطع الكهرباء عن السعر الموجود بالعقد وتأخر في فتح الاعتماد . ان مبلغ العقد هو (14.233.214) دولار اميركي . وقد اجابت الوزارة انه لا يوجد ما يشير الى كون المناقصة من العقود القديمة المحالة على شركة سيمنس وقد تم الاتصال بالمديرية وأعلمونا بان المناقصة جديدة. وقد أجابت الوزارة بما يلي:

1- تم التوصية من قبل المديرية باحالة المناقصة بعهددة شركة النخيل الباسق ولكن لجنة تدقيق العقود الفرعية في مقر الوزارة اوصت بالاحالة على شركة سيمنس التركية كون شركة النخيل الباسق غير مصنعة مع عدم تقديمها كفالة الاشتراك بالمناقصة .

وقد تم الطلب من مجلس الوزراء / اللجنة الاقتصادية بكتابه المرقم (1338) في 2007/1/24 لاستحصال الموافقة على الاحالة على شركة سيمنس التركية بمبلغ (14608763/41) دولار.

2- ان قرار مجلس الوزراء بكتابه ذي العدد (س. ل. 809) في 2007/6/19 باحالة المناقصة على شركة النخيل الباسق (كونه أوطاً الاسعار على ان تكون المواد سويدية المنشأ) بالرغم من كونها شركة غير مصنعة .

3- ان خطاب ضمان حسن الاداء مقدم من قبل مصرف البلاد الاسلامي حيث تعتبر المصارف الاهلية من المصارف المعتمدة .

4- هناك تأخير من الشركة لتقديم الكفالة حيث طلبت عدة استشارات منها عدم شمولها بضريبة اعمار العراق.

5- ان تأخير فتح الاعتماد ادى الى طلب الشركة زيادة الاسعار بسبب عدم قيام وزارة المالية بتحويل مبلغ العقد لحين المصادقة على الموازنة الاستثمارية لعام /2008 بكتابتها ذي العدد (5212) في 2008/4/27 في حين ان مفاتحتها كانت بتاريخ (28348) في 2007/12/13

وقد اظهرت متابعتنا مايلي :-

- 1- لم تجد الهيئة أية أوليات في مقر الوزارة تُشير الى أن العقد قد تم .
- 2- اقترحت وزارة الكهرباء بأن يُحال العقد الى شركة سيمنس التركية الا أن الموافقات الرسمية الواردة من أمانة مجلس الوزراء المرقمة (س.ل/809) في 2007/6/19 أوصت بالاحالة الى شركة النخيل الباسق .
- 3- أن خطاب الضمان صادر من مصرف البلاد الاسلامي وليس من مصرف كويتي .
- 4- التأخر في تقديم كفالة حسن الاداء ناتج عن مطالبة الشركة بأعفائها من ضريبة اعمار العراق.
- 5- نؤيد الملاحظة بالمطالبة بالزيادة لأغلب العقود الا أن الموافقات الرسمية تأتي من الجهات المركزية.

(2) - عقد للمواد الاحتياطية للمحطات الثانوية(عالية):

لاحظنا أن مبلغ العقد للمواد الاحتياطية للمحطات الثانوية والبالغ (972.070) دولار أمريكي قد تمت زيادته خلال عام 2008 بقيمة (276.537) دولار أمريكي ناتجة بشكل رئيسي عن التأخر بفتح الاعتماد المستندي لشركة الماهر.

وقد اجابت الوزارة بمايلي :-

- تم مفاتحة وزارة المالية بكتابتها المرقم (23641) في 2007/10/24 وارفقنا لهم النسخة الاصلية من العقد اعلاه حيث سبق وان قامت مديرية نقل الشمال بمفاتحة وزارة المالية وارسلت لهم الصك بمبلغ العقد وقد طلبنا من وزارة المالية تحويل المبلغ الى ما يعادله بالدولار وايداعه لدى المصرف العراقي للتجارة لغرض فتح الاعتماد .
- اجابت وزارة المالية بكتابتها (12424) في 2007/11/6 بتحويل المبلغ .
- تم مفاتحة المصرف العراقي للتجارة بكتابتنا ذي العدد (25582) في 2007/11/14 لغرض فتح الاعتماد .

- تم فتح الاعتماد بتاريخ 2007/12/3 وتأخر البنك المراسل بتبليغ الشركة بفتح الاعتماد حيث ابلغها بتاريخ 2008/2/18 .
- طلبت الشركة زيادة في الاسعار 10% وحصلت موافقة لجنة العقود الطارئة على الزيادة بموجب كتابها ذي العدد (208) في 2008/4/27 .
- و نؤيد ما جاء في تقرير الشركة علماً بأن اغلب التأخير ناتج عن فتح الاعتماد المستندي نتيجة تأخر الاجراءات اللازمة لذلك .

(3) - عقد مواد احتياطية لمحطة الموصل (عالية) :

لاحظنا أن عقد تجهيز مواد احتياطية لمحطة الموصل - الضغط الفائق 400(K.V). بمبلغ (541.187) دولار أمريكي قد تمت زيادته خلال عام 2008 بنسبة 10% ناتجة بشكل رئيسي عن تأخر توقيع العقد مع شركة ارشست . وقد اجابت الوزارة بماليي:-

- تم ارسال الصك الى وزارة المالية من قبل مديرية نقل الشمال بكتابها المرقم (5600) في 2007/12/12 .
- تم مفاتحة وزارة المالية بكتابها ذي العدد (613) في 2008/1/10 لاعلامنا بالاجراءات حول تحويل المبلغ .
- قامت وزارة المالية بارسال الصك الى البنك المركزي بكتابها المرقم (664) في 2008/1/24 .
- لدى مراجعة محولنا الى البنك المركزي تبين بان كافة المعاملات وبضمنها الصكوك المرسله خلال شهر كانون الثاني قد احترقت وتم اعلام وزارة المالية بذلك ، واحيراً تم تحويل المبلغ الخاص بالعقد الى البنك المركزي بتاريخ 2008/4/22 بكتاب وزارة المالية المرقم (4941) في 2008/4/22 .
- طلبت الشركة زيادة في الاسعار بنسبة 10% وتم استحصال الموافقة على الزيادة من قبل امانة مجلس الوزراء بكتابها ذي العدد (23338) في 2008/9/11 .
- ونؤيد الملاحظة بأستثناء أن المطالبة بالزيادة ناتج عن تأخر فتح الاعتماد المستندي .

(4) - عقد تأهيل محطة النجف الوحدتين (1 و 2) (عالية):

لاحظنا وجود المخالفات فيما يتعلق بالعقد الموقع مع شركة (ABB) الالمانية :

- 1- تم دفع مبلغ كفالة حسن الاداء بمصرف ألماني وليس بمصرف عراقي .
- 2- تم تغيير بلد المنشأ للمواد .
- 3- تم حذف وثيقة التأمين على المعدات من العقد .
- 4- ملاحظة الشركة في تنفيذ العقد ولأكثر من ثلاثة سنوات .

وقد اجابت الوزارة بأنه تم الغاء العقد لتلكو الشركة بالتنفيذ .وقد اظهرت متابعتنا ان طلب الغاء العقد المذكور من قبل وزارة الكهرباء بموجب كتابها المرقم (6724) في 2009/3/5 والموجه الى الامانة العامة لمجلس الوزراء /لجنة العقود المركزية لتلكو الشركة بالتنفيذ حيث تم توقيع العقد في 2006/12/25 ولم ينفذ لغاية تاريخه.

(5) - مكننة النظام المحاسبي (متوسطة) :

لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الاستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي . وقد اجابت الوزارة أن عملية تحرير القيود المحاسبية يتم تسجيلها في الحاسبة وتستخرج منها الاستاذ العام وميزان المراجعة اضافة الى ترحيل القيود اعلاه في اليومية العامة يدوياً لاغراضنا فقط وتكون مطابقة مع الحسابات المستخرجة من الحاسبة. وايدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة.

(6) - الموجودات الثابتة (متوسطة):

لاحظنا ان سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الارقام التعريفية للموجودات الثابتة . إن تخصيص الرقم التعريفي لكل أصل يساعد الوزارة على تتبع أثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بها بالاضافة الى ذلك فانه يسهل عملية التحقق من الموجود الفعلي للموجودات الثابتة . وقد اجابت الوزارة بأن سجل الموجودات يتضمن الارقام التعريفية للموجودات الثابتة وبموجب نظام في الحاسبة. وايدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة.

(7) - ضبط الدوام (منخفضة):

لاحظنا ان ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وانه ليس هنالك أي نظام لضبط انتهاء الدوام. أن عدم وجود نظام ضبط دوام ألي (ساعات ضبط دوام آلية) يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين . وقد اجابت الوزارة بأنه يوجد سجل حضور الموظفين لدى قسم الادارة في الدائرة الاقتصادية ويوقع الموظف الحاضر يومياً . وايدت هيئتنا الرقابية صحة ملاحظة شركة التدقيق.

سبعة عشر - وزارة العدل

(1) - دعوى خارج العراق (عالية):

خلال زيارتنا للوزارة لاحظنا أن الدائرة القانونية تتلقى عبر بريد الكتروني مطالبات من محامين أجانب خارج العراق بمبالغ لقاء دعوى خارج البلاد وان المبالغ التي صُرفت لقاء ذلك خلال العام 2008 تُقدر بمبلغ (2.675.164.597) دينار عراقي لا يوجد لدى القسم

المالي أية معلومات إضافية عن المبلغ المذكور. وقد اجابت الوزارة بانه تمت موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء على ماجاء بتوصيات مكتب الاستشارات القانونية وذلك بموجب كتابها المرقم (ق/13004/107/1/2) في 2008/6/8 ومن بين التوصيات وقرارات المكتب هو الموافقة على تسديد مبلغ (31،50) يورو (واحد وثلاثون يورو وخمسون سنتاً) الى المحامي الهولندي (Albert knigge) من مكتب المحاماة (houthoff buruma) عن أجور أتعابه في الدعوى المتابعة من شركة (Ulrich Ammann) خلال شهر آب/2007. وقد حصلت موافقة وزير العدل على تسديد أجور المحامي الهولندي بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة العدل رقم (2035) في 2008/6/30 والمعنون الى الدائرة الادارية والمالية /قسم المحاسبة والمتضمن توجيه الدائرة بأخذ مايلزم لتحويل المبلغ المذكور أعلاه. ونؤيد الملاحظة بضرورة حصول القسم المالي على لائحة بالدعاوى ولائحة بأسماء جميع المحامين المعتمدين خارج البلاد من الجهات المعنية كلاً على حدة ولكن نود أن نوضح أن المبالغ المصروفة تم صرفها أستناداً الى قرار صادر من مكتب الاستشارات القانونية ثم مصادقة الامين العام لمجلس الوزراء على القرار ثم مصادقة وزير العدل على الصرف ليعتم الصرف من قبل القسم المالي ، إضافة الى أن الهيئة أشرت في التقرير الخارجي الخاص بالبيانات المالية لديوان وزارة العدل لعام 2007 و2008 بعدم تزويدنا بعدد الدعاوى الخارجية بالرغم من طلبنا ذلك بعدة مذكرات وأن المبلغ المذكور لايمثل المبالغ المصروفة عن اتعاب المحامين وأما جزء منه والجزء الاخر هو كتمويل للحساب أستناداً الى كتابي وزارة المالية المذكورين في التقرير وكما في أدناه:

تمويل وزارة المالية	دينار	2.100.000.000
المبالغ المصروفة	دينار	567.357.575
العمولات المصرفية	دينار	7.789.022
المبلغ الاجمالي.	دينار	2.675.146.597

وأن هذا المبلغ هو الصحيح وليس كما ورد أعلاه في تقرير شركة التدقيق.

(2) - تسجيل العقود (متوسطة):

في عام 2008 تم تأسيس قسم العقود حيث وثقت كل العقود التي وقعت في عام 2008 أما العقود التي وقعت قبل العام 2008 فأثما ما زالت في قسم الاستثمار ولا يوجد تنسيق بين القسمين مع العلم أنه يوجد عقود في قسم الاستثمار موقعه قبل عام 2008 ولكنها سُددت مستحقاًها خلال عام 2008. وقد اجابت الوزارة بأنه تم العمل والتنسيق بين شعبة الاعمار وقسم العقود في الوزارة بصدد الاحتفاظ باوليات العقود المبرمة في سنة 2007/ والتي تم الصرف عليها في سنة 2008/ بعد تشكيل قسم العقود في الوزارة.

ونؤيد الملاحظة ، إضافة الى أن الهيئة أشارت في التقرير الداخلي لسنة 2008 الخاص
بديوان وزارة العدل الى هذه الملاحظة.

(3) - سجل اليومية للميزانية التشغيلية (متوسطة):

- من خلال مراجعتنا لسجل اليومية للميزانية التشغيلية في وزارة العدل تبين لنا :
- ا- لم يتم تدوين أرقام القيود المحاسبية لكافة العمليات المحاسبية خلال السنة.
 - ب- أن السجل خالي من أختام وتواقيع المحاسب وقسم التدقيق الداخلي.
 - ج- أستعمال الحبر الابيض أو الشطب في سجل اليومية.

وقد إجابات الوزارة بما يلي :-

أ- أن جميع أرقام القيود الحسابية الخاصة بسندات الصرف والقيود الجاري والمغلق مدونة في
سجل اليومية.

ب- فيما يخص التواقيع بالنسبة للمحاسب وقسم التدقيق الداخلي فإنه يتم على ميزان المراجعة
الشهري والذي يمثل سجل اليومية وسوف يتم الأخذ بالملاحظة بختم سجل اليومية إضافة
الى موازين المراجعة أعتباراً من هذا العام .

ج- تم التوجيه للموظفة المسؤولة على السجل بعدم أستخدام الحبر الابيض في سجل اليومية
ومراعاة الدقة في التسجيل .ولانؤيد الملاحظة فيما يخص أرقام القيود المحاسبية حيث
سُجلت في سجل اليومية بأرقام تسلسلية أما فيما يخص التواقيع وحتم التدقيق الداخلي
وأستعمال الحبر الابيض فأننا نؤيد الملاحظة، إضافة الى أن الهيئة أشرت في تقرير نتائج
فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية لسنة 2007 حول عمل قسم التدقيق الداخلي بأنه
لا يُغطي كافة أنشطة الوزارة وتشكيلاتها بالاضافة الى عدم وجود قسم وأما هيئة تدقيق
قبل الصرف وكذلك ما مثبت في التقرير الداخلي لوزارة العدل لسنة 2008 عن
أستعمال الحبر الابيض في سجل اليومية العامة.

(4) - دائرة الاصلاح العراقي (متوسطة):

لاتقوم دائرة الاصلاح العراقي التي هي احدى تشكيلات وزارة العدل والمسؤولة عن كافة
السجون في العراق بالتنسيق مع دوائرها في المحافظات في امور إجراءات الجرد للمخازن
والموجودات. ولم ترد اجابة دائرة الأصلاح العراقية عن الملاحظة أعلاه. ونؤيد الملاحظة حيث
لم يتأيد لنا وجود إجراءات فعالة بمجال التنسيق بين دائرة الاصلاح العراقية ودوائرها في
المحافظات في مجال إجراءات جرد الموجودات الثابتة والمخزنية الا أنه تم تفعيل هذه الاجراءات
بعد استلام المدير العام الحالي مهامه في 2008/8/10 وتم إصدار أوامر ادارية بتشكيل لجان
جرد مشتركة مع المحافظات لغرض جرد الموجودات الثابتة والمخزنية.

(5) - إجراءات التعاقب (متوسطة):

من خلال مراجعة عينة من عقود الوزارة تبين لنا أن عقد تجهيز وربط وتحويل قواطع هوائية لمبنى وزارة العدل الموقع مع الشركة العامة للصناعات الكهربائية أن الشركة المذكورة طلبت الموافقة على تمديد مدة تجهيز المواد بعد أنقضاء (35) يوماً من المدة المحددة قانوناً لانتهاج العقد في 2008/1/20 حيث أن طلب التمديد قد حُرر من الشركة في 2008/3/25 وهذا الامر مخالف للتعليمات مع العلم أن الوزارة قد أستحصلت على غرامات تأخيرية الا أنها قامت بأعادتها لاحقاً للشركة ومن الجدير بالذكر أن الوزارة قامت بتوقيع عقد ثان مع الشركة لذات الموضوع كما مبين في العقد. وقد بينت الوزارة انه بصدد اعفاء الشركة العامة للصناعات الكهربائية من الغرامات التأخيرية عن عقد السراكت/ تم أرفاق كافة الاوليات الخاصة بأعفاء الشركة من هذه الغرامات حيث أنه قد تم استقطاع هذه الغرامات ابتداءً وتم أعادتها الى الشركة بموجب كتاب قسم العقود في الوزارة المرقم (5139) في 2008/9/3 أستناداً الى كتاب وزارة التخطيط والتعاون الانمائي المرقم (10191) في 2008/9/2. ولانؤيد الملاحظة حيث أن الوزارة قد قامت بمفاتحة وزارة التخطيط والتعاون الانمائي /دائرة العقود العامة الحكومية بموجب الكتاب المرقم (4906) في 2008/8/7 وأجابتها الدائرة المذكورة أعلاه بموجب كتابها المرقم (10191) في 2008/9/2 بأن المادة (الثانية عشر) من العقد تنص (في حالة حدوث توقفات كلية أو جزئية خارجة عن الارادة أو لاسباب لايمكن توقعها أو تفاديها حالاً فيصار الى تمديد فترة العقد بقدر تأثير ذلك على سير العمل بأنفاق الطرفين).

(6) - عقود (FMS) (عالية):

لاحظنا أنه تم خلال عام 2007 تحويل مبلغ (64) مليار دينار عراقي من وزارة المالية من دون علم أو تحويل وزارة العدل إلى الحساب الخاص (FMS) لمصلحة البنك الاحتياطي الفدرالي بدائرة العقود العسكرية الاجنبية الامريكى في نيويورك. لم يتوفر لأطلاعنا معلومات عن كيفية صرف المبالغ من هذا الحساب نظراً لعدم وجود هذه المعلومات لدى الوزارة ، علماً بأن الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب خلال العام ضمن مصاريفها ، فقط تأكدنا من دائرة الاصلاح العراقية التي هي من تشكيلات الوزارة ، أنها أستلمت فقط (300) الف ليدر كازويل بسعر الليدر (750) دينار عراقي أي ما مجموعه (225.000.000) دينار عراقي من 2007/10/21 لغاية 2007/11/22 . وقد اجابت الوزارة انه لم يتبين وجود اي سجلات او سندات ثبوتية في دائرة الاصلاح العراقية لصرف المبلغ المذكور حيث تم صرف المبلغ من قبل الجانب الامريكى حسب ادعائه وقد تم

تشكيل لجنة لتدقيق الاوليات المشار اليها أعلاه وسنوافيكم بالأجراءات حال انتهاء اعمال اللجنة. ونؤيد الملاحظة أضافة الى أن السجلات المالية لدائرة الاصلاح العراقية لم تُظهر أية مبالغ بخصوص صرف المبلغ المذكور أعلاه ولم تقم الوزارة بتسجيل المبالغ التي تم صرفها او التي تم تحويلها على هذا الحساب، ولم يتم أثبات مادة الكازولين في سجلات السيطرة حيث تم الصرف من قبل الجانب الامريكي أستناداً الى مذكرة الدائرة في 2009/3/12 وأن الدائرة شكلت لجنة لغرض تدقيق الاوليات وسيتم متابعة نتائج عمل اللجنة.

ثمانية عشر - وزارة الثقافة

(1) - تجاوز المبالغ الملحوظة في الموازنة (متوسطة):

لاحظنا من خلال المراجعة لعينة من العقود أن مركز بحوث ومتاحف الاهورار/المرحلة الاولى موجود بعقد رقم (مناقصة 2007/9) موقع من قبل الوزارة مع شركتين هما (قصر الامير) و (سنجار). بمبلغ اجمالي (5.475.600.000) دينار عراقي، ان المبلغ المخصص لهذا المشروع المدرج ضمن الموازنة الاستثمارية لسنة 2008 (800.000.000) دينار عراقي. ولم ترد اجابة الوزارة ونؤيد الملاحظة وقد وردت في تقريرنا المرقم (10613) في 2008/9/11.

(2) - أضرار الحرب (متوسطة):

لم تقم الوزارة بمحصر اضرار الحرب اللاحقة لموجوداتها وتحديد قيمتها لشطبها من سجلاتها وقد تشكلت لجنة في 2008/6/19 بموجب الامر الاداري المرقم (4371) ولم تصل هذه اللجنة الى نتيجة حتى الان. ولم ترد اجابة الوزارة ونؤيد الملاحظة وقد وردت في تقريرنا المرقم (6832) في 2008/7/3.

(3) - مكنتة النظام الحاسبي (متوسطة):

لاحظنا أن عملية تحرير القيود الحاسبية وتسجيلها في سجل اليومية العامة وترحيلها الى سجل الاستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي. ولم ترد اجابة الوزارة ونؤيد الملاحظة وقد وردت في تقريرنا المرقم (9990) في 2008/8/28.

(4) - نظام الرواتب وفصل المهام (عالية):

خلال مراجعتنا لعملية الرواتب في الوزارة لاحظنا ان الوزارة تعد الرواتب يدوياً ان هذه العملية مجهددة ومستنفذة للوقت بالاضافة الى ذلك ان الاعداد اليدوي للرواتب يزيد من امكانية ارتكاب الاحطاء البشرية كذلك لاحظنا ان المسؤول عن تحضير الرواتب هو المسؤول عن تسليم الرواتب الى اللجان (هندسة، تنفيذ، الحسابات والتدقيق) كما ان اللجان التي تستلم

الرواتب لم تتغير خلال سنة 2008 . ولم ترد اجابة الوزارة ونؤيد الملاحظة وقد وردت في تقريرنا المرقم (6832) في 2008/7/3 .

(5) - الهيكل التنظيمي (متوسطة) :

لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة. ولم ترد اجابة الوزارة ونؤيد الملاحظة وقد وردت في تقريرنا المرقم (9990) في 2008/8/28.

(6) - الميزانية التشغيلية (متوسطة):

لدى مراجعة سجل اليومية للميزانيات التشغيلية لاحظنا وجود كثير من التصحيحات على القيود اما بالشطب او باستعمال الحبر الابيض دون تلازم وجود ختم او توقيع مدير المحاسبة والمدقق الداخلي على بعض هذه التصحيحات. ولم ترد اجابة الوزارة ونؤيد الملاحظة وقد وردت في تقريرنا المرقم (6832) في 2008/7/3.

(7) - صكوك مضي على تاريخ اسحقاقها أكثر من ستة أشهر (متوسطة):

لدى مراجعة المطابقات المصرفية لاحظنا أن هناك صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من ستة أشهر. ولم ترد اجابة الوزارة ونؤيد الملاحظة.

تسعة عشر - وزارة التربية:-

(1) - مطابقات حسابات المصارف (عالية) :

من خلال مراجعتنا للمطابقات المصرفية لاحظنا أن بعض المطابقات تتم كل ثلاثة أشهر وليس كل شهر كما لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للمبالغ العالقة في المطابقات غير موجودة. وقد بينت الوزارة أن المطابقة تتم شهريا بحسب التعليمات المالية النافذة وقد حصلت مطابقة واحدة وتمثل مطابقة (ثلاثة أشهر) (آذار، نيسان، مايس) لسنة 2008 لعدم وجود حركة في العمليات الحسابية كافة وحسب توجيهات وزارة المالية بذلك. وأيدت هيئتنا الرقابية حدوث حالة واحدة بأعداد مطابقة لثلاثة أشهر والواردة في الملاحظة أعلاه الا أن ذلك لا يمنع من إجراء مطابقات شهرية حتى وأن لم تكن هناك حركة .

(2) - الهيكل التنظيمي (عالية) :

أن التوصيف الوظيفي يعود لسنة 1984 مع العلم بأن الهيكل التنظيمي قد تم تحديثه خلال سنة 2003 . وقد بينت الوزارة بأنه قد تم تشكيل لجنة بموجب الامر الوزاري المرقم (781) في 2009/2/18 لوضع وصف وظيفي لـ (المعلم، المدرس، المشرف التربوي، الاختصاص التربوي) وقد أحيل كتاب مجلس الوزراء المرقم (ق/6/5/41/851)

في 2009/1/14 الى المديرية العامة للتخطيط التربوي بحسب العائدية الا انه لم تردنا
الاجابة لغاية الان . و تؤيد هيئتنا الرقابية أجابة الوزارة .

عشرون - وزارة حقوق الإنسان

(1) - الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي (متوسطة):

لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية
والمسائلة . ولم ترد إجابة الوزارة وبينت هيئتنا الرقابية بأنه يوجد هيكل تنظيمي ووصف
وظيفي تعمل الوزارة بموجبه حين إصدار قانون الوزارة وهو في طور التشريع .

(2) - ضبط الدوام (منخفضة) :

لاحظنا ان ضبط الدوام يتمثل باوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى
الحضور صباحا وانه ليس هناك أي نظام لضبط انتهاء الدوام. ان عدم وجود نظام ضبط دوام
آلي (ساعات ضبط دوام آلية) قد يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين. ولم ترد
اجابة الوزارة وبينت هيئتنا الرقابية بانه قد تم تجاوز الملاحظة الواردة في تقرير شركة التدقيق
حيث قامت الوزارة بأستخدام نظام ضبط بأصدار هويات تحمل أرقام سرية وبصمات الأبهام
لموظفي الوزارة في الحضور والانصراف خلال عام 2009 .

(3) - صكوك مضي على تاريخ استحقاقها اكثر من ستة اشهر (متوسطة) :

لدى مراجعة المطابقات المصرفية لاحظنا أن هناك صكوك مضي على تاريخ استحقاقها أكثر
من ستة أشهر، ولم ترد إجابة الوزارة وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة بوجود صكوك
مضت عليها المدة القانونية .

(4) - مكننة النظام المحاسبي (متوسطة):

لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في سجل اليومية العامة وترحيلها الى
الاستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي . ولم ترد إجابة
الوزارة وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة بعدم قيام الوزارة بتسجيل القيود المحاسبية
وترحيلها وأعداد موازين المراجعة على الآلة الحاسبة ما عدا قيام الوزارة بأدخال البيانات المالية
على الحاسوب فقط .

(5) - سجل الموجودات (متوسطة):

لدى الاطلاع على سجل الموجودات لاحظنا عدم تضمنه أرقام الشاصي بالنسبة لسيارات
الوزارة . ولم ترد إجابة الوزارة وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة الواردة في تقرير شركة
التدقيق .

واحد وعشرون - وزارة المهاجرين والمهجرين

(1) - النظام الداخلي (عالية):

خلال زيارتنا للوزارة لاحظنا عدم توفر نظام داخلي صادر بموجب قانون مصادق عليه من الجهات المعنية يحدد سير العمل والمسؤوليات والواجبات. وقد بينت الوزارة بان قانون الوزارة الجديد مازال قيد التشريع لذلك لم تقم الوزارة باعداد نظام داخلي لها بانتظار صدور قانون الوزارة الجديد. ونؤيد ما ورد في اجابة الوزارة .

(2) - سرقة سيارة (عالية):

خلال مراجعتنا لسجل الموجودات لاحظنا وجود كلمة مسروقة بجانب بند سيارة نيسان (Sunny) ولم يلاحظ وجود رقم شاصي للسيارة مكتوبا في السجل وكذلك لم نجد أي محضر تحقيق بالسرقة. وقد أيدت الوزارة عدم وجود رقم شاصي السيارة مكتوباً في سجل الموجودات وقد تم توجيه الموظفة المسؤولة عن السجل بموجب مذكرة الدائرة الادارية والمالية المرقمة (10) في 2009/3/12 بتثبيت ارقام شواصي السيارات في السجل. ونؤيد ما ورد في اجابة الوزارة.

(3) - مطابقة حسابات المصارف (عالية):

من خلال زيارتنا إلى الوزارة لاحظنا إن مطابقة الحسابات المصرفية مع كشوف المصارف لا تتم بالشكل المطلوب حيث لم تتضمن مطابقة حساب رقم (11200) معلومات وافية عن الفروقات بين سجلات الوزارة مع كشف المصرف. وقد إجابت الوزارة في ما يخص مطابقة الحسابات المصرفية مع كشوفات المصارف ان السبب يعود الى عدم قيام المصارف بتزويد الوزارة بالاشعارات المدينة وانها ستقوم بالأخذ بالملاحظة ومطالبة المصارف بتفاصيل المبالغ الموقوفة. نؤيد ماورد في ملاحظة مدققي الشركة.

(4) - سجل الموجودات الثابتة (عالية):

من خلال مراجعتنا لسجل الموجودات الثابتة تبين تسجيل عدة انواع من الموجودات في سجل واحد غير نظامي، كذلك لاحظنا بأنه ليس هناك ارقام تعريفية للأسلحة وكذلك ارقام الشاصي للسيارات. وقد إجابت الوزارة في ما يخص تسجيل عدة انواع من الموجودات في سجل واحد غير نظامي فأن الوزارة قامت بمسك سجلات للاثاث والاجهزة وسجلات اخرى وتم تلافي ذلك في عام 2009 اما ما يخص الاسلحة بعدم وجود ارقام تعريفية للأسلحة

اعلمتنا الوزارة بأنه سوف يتم التحري عن اسباب عدم وجود ارقام تعريفية وايدت الهيئة ماورد في الملاحظة وقد تم تلافي الملاحظة من قبل الوزارة خلال عام 2009.

(5) - الملاك (متوسطة):

من خلال مراجعتنا وجدنا ان الملاك يتضمن وكيل وزير واحد في حين ان عدد الوكلاء الفعليين كان ثلاثة وكلاء، كما لاحظنا ان احد المدراء العامين (السيد عبدالله فاضل عون) دون دائرة. وقد إجابت الوزارة بوجود ثلاث وكلاء في حين يوجد ضمن الملاك للوزارة وكيل واحد. نؤيد ماجاء بملاحظة الشركة الا ان الوزارة قد حددت عدد الوكلاء والمدراء العامين بموجب القانون الجديد والذي هو قيد التشريع بوكيل وزير واحد ومستشارين عدد (2) وسبعة مدراء عامين وقد قامت الوزارة بتوجيه كتابها المرقم (955) في 2009/2/19 الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بخصوص الفائضون عن الحاجة والذي شمل ثلاثة وكلاء وزارة اما ما يخص السيد عبدالله فاضل مدير عام في الوزارة فأن تعيينه جاء من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء، ونؤيد ما ورد في اجابة الوزارة.

(6) - مكننة النظام المحاسبي (متوسطة):

لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في سجل اليومية العامة وترحيلها الى الاستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي . وقد إجابت الوزارة فيما يخص عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في السجلات الذي يتم بشكل يدوي سبب ذلك يعود الى ايقاف العمل في نظام ادارة المعلومات المالية الذي كان معمول به في سنة 2006 وقد باشرت الوزارة بتطبيقه في شهر اب /2008 حسب توجيهات وزارة المالية بأدخال ميزان المراجعة مع الكشف المصرفي والمصروفات والايرادات على الحاسبة دون ادخال مستندات الصرف والقيود فيها ونحن نؤيد ملاحظة الشركة اعلاه . وقد اظهرت متابعتنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في السجلات يتم بشكل يدوي يعود بسبب ايقاف العمل بنظام ادارة المعلومات المالية الذي كان معمول به في سنة 2006 وقد باشرت الوزارة بتطبيق النظام في شهر اب سنة 2008 حسب توجيهات وزارة المالية بأدخال ميزان المراجعة مع الكشف المصرفي والمصروفات والايرادات على الحاسبة دون ادخال مستندات الصرف والقيود فيها ونحن نؤيد ملاحظة الشركة اعلاه.

اثان وعشرون - وزارة العلوم والتكنولوجيا

(1) - صكوك مضى على استحقاقها اكثر من ستة اشهر (متوسطة) :

لاحظنا في المطابقات المصرفية للحساب (468) في 2008/12/31 وجود صكوك موقوفة من شهر تموز 2008 ولم يتم معالجة هذه الموقوفات في مطابقة شهر كانون الثاني لعام 2009. ولم تؤيد الوزارة ما ورد في تقرير شركة التدقيق وذلك لألغاء الصكوك بعد مضي المدة القانونية. وقد اظهرت متابعتنا ان الصكوك الموقوفة كانت بتاريخ 2008/7/13، ولكي يتم إلغائها يجب مضي المدة القانونية البالغة ستة أشهر وعشرة أيام أي لغاية 2009/1/23 أي أن تلك الصكوك بالتأكيد ستظهر ضمن مطابقة شهر كانون الثاني/2009 وقد قامت الوزارة بإلغائها بالقيدين المرقمين (104،100) في 2009/2/22،23 .

(2)- لجنة فتح وتحليل العطاءات (عالية) :

لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري كما هو مطلوب حسب تعليمات تنفيذ الموازنة السنوية الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر. ولم ترد أجابة الوزارة ، لانؤيد الملاحظة حيث ورد في الفقرة (د) من المادة (39) (أحكام عامة) من تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة 2008 مايلى (يراعى أستبدال أعضاء لجان المشتريات التي لها علاقة بالشراء من السوق وبمعدل (3/1) من أعضاء اللجنة بشكل دوري حفاظاً على حقوق الخزينة العامة وتحديد مدة بقاء أعضاء اللجان المذكورة لمدة لاتزيد على ستة أشهر ولايجوز تجديدها بأي حال من الاحوال الا في حالة الضرورة القصوى وتحقيق الحاجة الماسة ولايجوز بعدها أشراك العضو في لجنة المشتريات ثانية الا بعد مضي مدة لاتقل عن سنة واحدة) ولم تتطرق التعليمات الى تغيير أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات كذلك تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008 لم تتطرق الى وجوب تغيير لجان فتح وتحليل العطاءات بشكل دوري.

(3)- خطابات الضمان وكفالة حسن الاداء (متوسطة) :

من خلال مراجعتنا للعقود لاحظنا أن قسم العقود لايقوم بمتابعة مستمرة لخطابات الضمان وكفالات حسن التنفيذ حيث يقوم بمخاطبة المصرف لغرض تمديد خطاب الضمان بعد تأريخ نفاذه مثال ذلك :-

رقم العقد	رقم خطاب الضمان	تاريخ نفاذه	تاريخ مطالبة الوزارة بالتمديد
20	2008/901	2009/2/1	2009/2/3
14	2008/690	2009/2/1	2009/2/10

وقد إجابته الوزارة بانها قامت بطلب التمديد بتاريخ 2009/2/3 وقد تم تمديد خطاب الضمان المذكور لغاية 2009/4/1 وقد حصلت الوزارة على صحة صدور للخطاب الذي تم تجديده هذا بالنسبة للعقد الأول. ونؤيد صحة الملاحظة بالنسبة للعقد الثاني وقد تم تأشيرها في تقريرنا ذي العدد (14839/1/17/5) في 2008/12/14.

(4) - عقد تدريب الموظفين (عالية) :

خلال مراجعتنا للعقود لاحظنا أن العقد رقم (37) (عقد تدريب موظفين لتطوير القدرات البشرية) قد تم عن طريق دعوة مباشرة أي بأسلوب العطاء الواحد ولم نجد مايرر أن تتم عملية التعاقد بدون طلب أستدراج عروض. ولم ترد أجابة الوزارة. وتم تأشير ذلك في تقرير الديوان رقم (2481/1/17/5) في 2009/3/4 .

(5) - قسم العقود (متوسطة) :

لاحظنا من خلال مراجعتنا للعقود أن قسم العقود لا يقوم بذكر مقدار التأمينات الأولية وأن ذلك مخالف لـ (هـ من الفقرة (2) من المادة (5) - الاعلان عن المناقصات) مثال ذلك :

رقم العقد	رقم المناقصة
2	45 م 2008
13	7 م 2008

ولم ترد أجابة الوزارة. وقد اظهرت متابعتنا انه في الاعلان يتم الاشارة الى (الاطلاع على وثائق المناقصة-----) وفي وثائق المناقصات يتم ذكر مبلغ التأمينات .

(6) - قانون التأسيس الوزارة (متوسطة) :

لاحظنا أن قانون تأسيس الوزارة مازال بصيغة مسودة غير مصادق عليه من قبل الجهات المعنية ولم ترد أجابة الوزارة. ونؤيد صحة الملاحظة وقد تم تأشيرها في تقرير الديوان ذي العدد (4436/1/17/5) في 2008/11/27.

ثلاثة وعشرون - وزارة البيئة :-

(1) - نظام الرواتب والاجور (متوسطة) :-

من خلال مراجعتنا لأجراءات رواتب المتعاقدين لاحظنا ان شعبة السجلات في ادارة الأفراد تسجل فقط رواتب موظفي الملاك في نظام الرواتب والأجور ولا تأخذ بعين الاعتبار رواتب

الموظفين المتعاقدين حيث يقتصر عرض اسماءهم فقط كما لاحظنا ان ملفات المتعاقدين غير منظمة وغير مرتبة. وقد إجابته الوزارة أن الأوامر الإدارية الخاصة بتعيين الموظفين بصفة عقد تصدر من قسم الأفراد ويحدد مبلغ العقد وفق ضوابط خاصة ولا يوجد تدخل لشعبة الرواتب بخصوص الموضوع فضلاً عن ان ملفات المتعاقدين مستكملة لكافة الأمور بما فيها من مستمسكات رسمية تتعلق بالتعاقد، وقد بينت هيئتنا الرقابية بأنه قد تم تزويدها بكشف يتضمن أسماء المتعاقدين ورواتبهم حيث أنها فئات مدونة (بكالوريوس 180000) دبلوم اعدادية تجارة (150000) واعدادية عامة (130000). ومن خلال قيامها بفحص عينة من ملفات الموظفين المتعاقدين لاحظت وجود المستمسكات المطلوبة من الشهادة وصحة الصدور وامر التعيين، الا انها غير مفهرسة ومبوبة كما تقتضيه الأضبارة الخاصة بالموظفين.

(2) - ملفات الموظفين (منخفضة): -

أن شعبة السجلات في قسم الأفراد في الوزارة تحتفظ بملفات موظفي مركز الوزارة فقط ولا تحتفظ بنسخ من ملفات موظفي المديرية التابعة لها. وقد إجابته الوزارة انه تم توجيه مسؤولي الشعب الإدارية في المديرية البيئية منذ عام 2008 وتم وضع سياق وآلية عمل بضمنها فهرسة الأضابير الشخصية (الأصلية) وتصوير نسخة منها تحفظ لديهم وأرسال الأضابير المنجزة لأستلامها. بموجب محضر أستلام وتسليم ينظم بذلك. وايدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة وبينت ان الوزارة تقوم حالياً ولضيق المساحة في الدائرة المالية والأدارية بتهيئة قاعة في دائرة شؤون الألعام لحفظ ملفات موظفي الوزارة.

(3) - التنسيق بين كافة دوائر الوزارة (متوسطة): -

خلال زيارتنا لوزارة البيئة، لاحظنا ضعف التنسيق بين قسم العقود والقسم المالي حيث لا يقوم القسم المالي بتزويد قسم العقود بما يفيد استلامه كفاءة حسن التنفيذ الأمر الذي يؤدي الى استمرار قسم العقود بعملية التعاقد مع المجهز بالرغم من عدم التزامه بشروط العقد في بعض الأحيان. وقد إجابته الوزارة انه عند اجراء التعاقد تقوم الشركة المتعاقد معها بتقديم كفاءة حسن التنفيذ وعند اجراء صحة الصدور يقوم قسم العقود بتزويد القسم المالي بنسخة منها وعند أنتهاء العقد وكافة الألتزامات الواردة فيه يتم أعادته لأنتفاء الحاجة اليه ويتم اشعار القسم المالي أيضاً بذلك، وقد بينت هيئتنا الرقابية أن الآلية الصحيحة هي ان قسم العقود ولجان الفتح والتحليل هي التي تحدد هل ان التعاقد قدم كافة الألتزامات وبضمنها التأمينات الأولية (وتأمينات حسن الأداء)، أما فيما يختص بقسم العقود وتعاقدات الوزارة فقد وردت عدة ملاحظات جوهرية منها في تقاريرنا الرقابية: -

- تقريرنا (10142) في 2008/9/1.

- تقريرنا (1923) في 2008/3/6 .

- تقريرنا (11783) في 2008/10/12 .

(4) - الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي (متوسطة) :-

لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.

وقد أحابت الوزارة بأنها كلفت لجنة مركزية مشكلة بموجب الأمر الوزاري المرقم (5) في 2009/1/5 لتنفيذ قانون وزارة البيئة المرقم (37) لسنة 2008 والعمل مستمر حول أعداد التشكيلات الرئيسية التي بمستوى دائرة عامة وسيتم إصدار امر وزاري بالهيكلية ومهام وواجبات كل منها وسيتولى القسم القانوني متابعة إصدار النظام الداخلي للوزارة اما بخصوص الوصف الوظيفي فأن الوزارة سباقة بذلك حيث أعدت وصفاً وظيفياً لكافة العناوين الوظيفية المتداولة داخل الوزارة وسيتم تشكيل لجنة مركزية لمتابعة تنفيذها داخل الوزارة. وقد أيدت هيئتنا الرقابية صحة ملاحظة شركة التدقيق حيث لا يوجد نظام داخلي ووصف وظيفي معتمد عليه وقد ورد ذلك بتقريرنا (10142) في 2008/9/1 وبينت هيئتنا الرقابية بأن الوزارة تأخرت في أعداد الهيكل التنظيمي لها بعد صدور قانونها رقم (37) لسنة 2008.

(5) - إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية والمالية (عالية) :-

خلال زيارتنا الى الوزارة لاحظنا انه لا يوجد دليل شامل لأجراءات وسياسات الرقابة الداخلية والمالية للوزارة. وقد أوضحت الوزارة بانه يوجد دليل شامل لأجراءات وسياسات الرقابة والتدقيق الداخلي يغطي أغلب أنشطة الوزارة وسوف يتم تغطية الأنشطة كافة بعد أكتمال ملاك القسم وأكتساب الخبرة لدى المدققين، وقد أيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة حيث بينت أن الملاحظة قد وردت في تقريرنا (10142) في 2008/9/1.

(6) - سجل الموجودات الثابتة (متوسطة) :-

لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. وقد بينت الوزارة انها تقوم بمسك سجل مخازن محاسبة (13) ووضحت بأنه سيتم العمل بالبطاقة المخزنية مستقبلاً بالإضافة الى ترميز السجلات المخزنية . وقد أيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة كما أنها وردت في تقريرنا (10142) في 2008 /9/1 .

(7) ضبط الدوام (منخفضة) :-

لاحظنا ان ضبط الدوام يتمثل بأوراق عادية يتم التوقيع عليها من قبل المستخدمين لدى الحضور صباحاً وانه ليس هناك أي نظام لضبط انتهاء الدوام، أن عدم وجود نظام ضبط دوام

آلي (ساعات ضبط دوام آلية) قد يؤدي الى ضعف في الرقابة على دوام الموظفين. وقد إجابات الوزارة أن سياقات الوزارة بهذا الخصوص كالتالي:-

أ- توجد سجلات موحدة لتواقيع الموظفين (صباحاً ومساءً) في كل دوائر الوزارة ومديريات البيئة في المحافظات وهذه السجلات تكون بمسؤولية موظفين مختصين لهذا الغرض ومعرضة للتدقيق.

ب- ترفع السجلات من الاستعلامات عند الساعة 8.30 صباحاً ولا يجوز لأي موظف التوقيع بعد هذا الوقت حتى لو حضر الى الوزارة.

ج- يوجد موظف آخر مختص بأعداد أستمارة لتسجيل كل الأسماء الذين لم يوقعوا بالسجلات صباحاً وتقدم الأستمارة لكل مدير قسم مسؤول للموظف الذي يتخلف عن التوقيع بالسجلات ويقوم مدير القسم المختص بتأييد اجازة الموظف او تغيبه وذكر اسباب التأخير ويوقع مدير القسم المعني على اسماء موظفيه.

د- تُرفع هذه الأستمارة يومياً الى مدير الدائرة الإدارية والمالية ثم الى قسم الأفراد ليتم إصدار امر اداري بتغيب الموظفين أو تأشير الاجازات والتأكد من عدم تكرار تأخر الموظفين المتأخرين عن الدوام الرسمي.

هـ- عند أنتهاء الدوام الرسمي يتطلب من كل موظفي الوزارة التوقيع في السجلات بالحقول المسائي وترفع هذه السجلات من الساعة 3.30 مساءً وكل موظف لم يؤشر توقيعه في الدوام المسائي يعتبر غائباً عن الدوام الرسمي ماعدا حالات الخروج الرسمي أو الاجازة الزمنية والمؤيدة من قبل مدير القسم المختص وهذه الآلية المذكورة بالفقرات اعلاه تكون دقيقة جداً في ضبط الدوام الرسمي لكافة منتسبي الوزارة.

ز- تم شراء جهازين (التوقيع الإلكتروني) هذا العام للعمل بموجبه في مركز الوزارة في الكرادة والوزيرية فقط وسيتم تزويد دوائر الوزارة الأخرى ومديريات البيئة بالمحافظات، وقد أيدت هيئتنا الرقابية صحة ماورد في اجابة الوزارة حيث ان سجلات الدوام والتوقيع عليها يتم صباحاً وعند أنتهاء الدوام الرسمي ونعتقد ان هذا يوفر رقابة كافية لضبط دوام الموظفين .

(8) - عقد تجهيز أثاث (عالية) :-

من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز أثاث لأبنية مديريات البيئة في المحافظات (البصرة و ميسان وذي قار) مبلغ اجمالي (283430000) دينار عراقي في وزارة البيئة لاحظنا ان كفالة حسن الأداء مقدمة على شكل صكين مصدقين بقيمة اجمالية (10000000) دينار عراقي بما يمثل (3.53%) من مبلغ العقد في حين ان التعليمات الحكومية تنص على (5% اي ما يعادل (14171500) أي يوجد فرق بقيمة (4171500) دينار عراقي (1.47%)، وقد بينت الوزارة بأنه تم أشعار الشركة بضرورة قيامها بتجديد الصكوك

المقدمة من قبلها (كفالة حسن الأداء) والبالغة (5%) من قيمة العقد، وأيدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة الواردة في تقرير شركة التدقيق.

(9) - العقد رقم (121) شركة اللؤلؤ (عالية) :-

من خلال مراجعتنا للعقود لاحتظنا في العقد رقم (121) شركة اللؤلؤ والمرجان (عقد تجهيز ونصب أجهزة مراقبة نوعية الهواء المرحلة الثانية) ان التأمينات الأولية هي عبارة عن صك مصدق بقيمة (14000000) دينار عراقي لا تمثل نسبة 1% من قيمة العطاء البالغ (1456000000) دينار عراقي حيث ان قيمة التأمينات الأولية الواجب دفعها هي (145600000) دينار عراقي أي ان التأمينات المقدمة أقل بمبلغ (560000) دينار عراقي. وقد إجابت الوزارة الى أن مبلغ دخول المناقصة البالغ 1% من قيمة العطاء يقدم عند دخول المناقصة وهذه إجراءات تخص عمل لجنة تحليل العطاءات وعند رسو العطاءات تقدم الشركة مبلغ 5% حسن التنفيذ أي ان مبلغ 1% أحالة يكون ضمن عمل لجنة التحليل ولا علاقة لقسم العقود بذلك كون الشركة المحال اليها تلزمها بمبلغ 5% (حسن التنفيذ)، وأيدت هيئتنا الرقابية صحة ملاحظة شركة التدقيق وأن رد الوزارة غير دقيق.

(10) - تكرار إعلان العطاءات (متوسطة) :-

لاحظنا خلال مراجعتنا أن الوزارة تقوم بأعادة الأعلان عن بعض العطاءات بعد فتح العروض المقدمة لأسباب مختلفة مما يؤدي الى كشف الأسعار المقدمة من قبل المناقصين لأعضاء اللجان لذا تنعدم سرية العروض المقدمة مثال على ذلك عقد رقم (121/103/ 94/39/19/70). وقد بينت الوزارة بأنه عند أعادة الأعلان للمرة الثانية أو الثالثة وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية تقوم لجنة فتح العطاءات بكشف الأسعار وأعلامها لمعرفة تسلسل الشركة المشاركة في المناقصة وهذا ما أشارت اليه تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008، وأيدت هيئتنا الرقابية ماورد في أجابة الوزارة وبينت أن الكثير من حالات أعادة الأعلان تقتضي فتح العروض لغرض اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

(11) - صكوك مضي على استحقاقها أكثر من ستة أشهر (متوسطة) :-

خلال مراجعتنا للمطابقات المصرفية لشهر كانون الأول/2008 لاحظنا أن هناك صكوك عالقة في المطابقات منذ سنة 2007 حتى تاريخه، وقد بينت الوزارة أنه وبسبب عدم سحب هذه الصكوك من قبل المستفيدين يتم ألغائها. بموجب القانون لمرور أكثر من ستة أشهر عليها علماً أنه تم سحب هذه الصكوك خلال هذه الفترة مما أدى الى التأخير في معالجة هذه الصكوك وسوف يتم إجراء اللازم مستقبلاً. وقد أيدت هيئتنا الرقابية صحة ملاحظة شركة

التدقيق وبينت أن هذه الحالة وحالات أخرى تعبر عن الأرباك في القسم المالي فيما يختص بأجراء المطابقات اللازمة للحساب الجاري لدى المصرف وقد وردت هذه الملاحظة في تقاريرنا (1923) في 2008/3/6 و(11783) في 2008/10/12 .

اربعة وعشرون - وزارة الاسكان والاعمار

(1) - فصل المهام(عالية) :

خلال زيارتنا لوزارة الاسكان والاعمار لاحظنا أن قسم الرواتب يعدّ كشوفات الرواتب، يراجعها، يستلم المبالغ العائدة لها ويدفع الرواتب للموظفين أي أنه لا يوجد فصل للمهام بين المعد للكشوفات والمراجع لها والذي يتولى عملية الدفع . وايدت الوزارة صحة الملاحظة لقلة الكادر المتخصص في قسم الرواتب . ونؤيد الملاحظة حيث يقوم قسم الرواتب بأعداد الكشوفات الخاصة بالرواتب ويتم تدقيقها من قبل الرقابة الداخلية وينظم صك بالمبلغ من قبل قسم الحسابات والتوقيع من قبل أربع محولين وهم : مدير الشؤون المالية (مدير حسابات) ومعاون مدير عام ومدير القسم القانوني ومدير حيث يتم أستلام الصك من قبل شعبة الرواتب البالغ عددهم(3) وسحب المبالغ وتوزيعها من قبلهم ولا يوجد أمر بتشكيل لجنة لتوزيع الرواتب علماً ان المصرف داخل الوزارة .

(2) - ملفات العقود(متوسطة) :

لاحظنا أن الهيئات وليس قسم العقود في الوزارة هي المسؤولة عن أعداد المناقصات والاعلان عنها وقبولها وينحصر دور قسم العقود بتحليل العطاءات، وكذلك لا يحتفظ قسم العقود بوثائق ملفات العقود التي أبرمتها الوزارة خلال عام 2008 ولا يحتفظ بملفات العقود للسنوات السابقة .

ولم ترد أجابة الوزارة . وقد اظهرت متابعتنا تشكيل قسم العقود بتاريخ 2007/8/7 بموجب الامر الوزاري (13766) وبأمر مباشر بمهامه في (مايس 2008) ويتألف كادر القسم من (8) أعضاء من كل من (شعبة المتابعة وشعبة التعاقدات وشعبة الارشيف الالكتروني ونظام إدارة المعلومات التعاقدية) اما اللجان التي يتألف منها القسم فهي (لجنة فتح العطاءات ولجنة تحليل العطاءات) وتتضمن مهامها بفتح العطاءات والاعلان في الدائرة المعنية وتحليل العطاءات ودراستها والموافقة عليها والمصادقة عليها ورفعها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء(لجنة تدقيق العقود المركزية) وأعداد العقود والمصادقة عليها ويحتفظ القسم ببعض أوليات العقود أضافة الى متابعتة المالية في التشكيلات التابعة للوزارة .

(3) - الهيكل التنظيمي (متوسطة):

لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة. وقد اجابت الوزارة بانه سُكّلت لجنة بموجب الامر الوزاري (55) في 2009/1/5 لأعداد دليل وصف الوظائف في مركز الوزارة وماتتطلبه كُل وظيفة من أعباء ومسؤوليات والشروط الواجب توفرها. بمن يشغَل الوظيفة وسيتم أعداد هيكل تنظيمي بعد مصادقة مشروع قانون الوزارة. وقد اظهرت متابعتنا وجود هيكل تنظيمي قديم للوزارة والتشكيلات المرتبطة بها (هيكل عام) وقد جرت تعديلات على قانون (62) لسنة 1988 والنظام الداخلي رقم (3) لسنة 1987 وتم إلغاء أقسام وأستحداث أقسام أخرى ولم تحصل موافقة رسمية بذلك وقد وردت هذه الملاحظة في تقرير الديوان رقم (7688) في 2008/7/16 عن البيانات المالية لعام 2007.

(4) - منح من مؤسسات خارجية (عالية):

حصلت وزارة الاسكان على منح عينية من منظمات خارجية لم يُسجل الكثير منها في سجل الموجودات ولوحظ أن الكثير منها لم تدخل وتسجل في مخازن الوزارة. وقد اجابت الوزارة بمذكرتها المرقمة (81) في 2009/3/11 والصادرة من قسم الموجودات والمتضمنة تزويدهم بكشف عن المنظمات التي قدمت هذه المنح، وتؤيد الملاحظة حيث تم أثناء زيارة مخازن الوزارة في مقر الوزارة وجود طابعة خرائط كبيرة هدية من منظمة الامم المتحدة (منظمة الهايبيتات) كما لوحظ وجود نقص في الاوليات علماً أن ذلك تم تشخيصه من قبل الهيئة من خلال الجرد الذي تم من قبل الهيئة في 2008/12/31.

(5) - مخازن الاسلحة (متوسطة):

من نتائج الجرد للموجودات وجدنا أن الجرد الخاص بالاسلحة الخفيفة في نهاية السنة 2008 غير مطابق لما موجود في السجلات حيث لاحظنا وجود فرق في أعداد الاسلحة المُسلمة الى منتسبي الوزارة مثال ذلك:

النوع	العدد بموجب الجرد	العدد بموجب السجلات	الفرق
مسدس برتا	72	260	188
مسدس برونك	3	10	7
بنديقية كلاشكوف	104	139	35

وقد ايدت الوزارة الملاحظة بسبب عدم جرد اسلحة مكتب معالي السيدة الوزيرة وتاركي العمل والمتوفين والمنقولين والتي لم تبرأ ذمتهم لحد الان. وايدت الهيئة الرقابية الملاحظة وقد شُخصت ضمن تقرير الديوان رقم (7688) في 2008/7/16.

(6) - مخازن السيارات (متوسطة):

من نتائج عملية المراجعة التي قمنا بها في قسم الموجودات لاحظنا وجود سيارات مسجلة في السجلات ولم تظهر في الجرد الفعلي مثال ذلك :

بيجو ROA

دوج كريسلر

بروتون سالون

كيا سايبا

بيجو 306

وايدت الوزارة الملاحظة حيث تم تشكيل لجنة لبحث الموضوع بموجب الامر الوزاري (12901) في 2007/6/26 وتأكيده بموجب الكتاب المرقم (29) في 2009/1/21 و(79) في 2009/3/11 والمتابعة مستمرة .وايدت الهيئة الرقابية صحة الملاحظة وانها مشخصة في تقرير الديوان المرقم (7688) في 2008/7/16 والمتابعة مستمرة من قبل الهيئة.

(7) - مخزون السيارات والآليات (متوسطة):

من نتائج عملية المراجعة لقسم الموجودات في الدائرة المالية والتجارية لمقر وزارة الاعمار والاسكان لاحظنا أن هناك (49) سيارة خاصة وآلية تابعة للوزارة قد تم فقدانها أو سرقتها . قدم قسم الموجودات ضمن الدائرة المالية أشعاراً بهذا الموضوع الى القسم القانوني من أجل متابعة الموضوع الا أنه لم يتم حسم هذا الموضوع . قد إجابت الوزارة بأنه تم مفاتحة مديرية المرور العامة بكتابها المرقم (4516) في 2009/2/22 بشأن السيارات المسروقة والبالغ عددها (49) سيارة وتم أشعار الدائرة المالية والتجارية بذلك بموجب كتابها المرقم (98) في 2009/3/10 وشخصت هذه الملاحظة ضمن تقرير الديوان رقم (9896) في 2007/11/29.

(8) - سجل اليومية للميزانية التشغيلية (الجزئية) (متوسطة) :

من خلال مراجعتنا للسجلات المحاسبية الخاصة بمقر الوزارة لاحظنا أن سجل اليومية للميزانية التشغيلية (الجزئية) ولجميع أشهر السنة المالية 2008 خال من أختام أو توقييع مسؤول السجل أو المحاسب ولا توجد أي أختام في السجل لقسم التدقيق الداخلي في الوزارة . وقد إجابت الوزارة بأنه تم العمل بالملاحظة حيث تم ختم وتوقيع الأشهر التي لم يتم ختمها وتوقيعها من قبل مسؤول السجل والمحاسب وكذلك قسم الرقابة الداخلية في الوزارة للدلالة على مراجعتها شهرياً . و نؤيد الملاحظة وقد شخصت في تقرير الديوان عن تقييم أنظمة

الرقابة الداخلية ضمن حسابات 2007/ وكذلك تم ملاحظتها خلال سنة 2008 ولوحظ الكتابة في السجل بقلم الرصاص ولا يوجد توقيع المحاسب وقسم التدقيق بالاضافة الى كثرة الشطب .

(9) - حسابات موقوفة (متوسطة) :

من خلال عملية المراجعة للسجلات المالية والحسابات الختامية الخاصة بوزارة الاعمار والاسكان وجدنا أرصدة لحسابات موقوفة تعود الى فترة ما قبل 2003/4/9 لم يتم معالجتها حتى الان .

المبالغ (دينار عراقي)	أسم الحساب
1.546.259574	مدينو سلف تمويل مشاريع
136.000.000	سلف اعتمادات
1.522.167.915	آمانات
4.979.291559	دائنون

وقد إجابته الوزارة بأنه تم مفاخرة وزارة المالية لغرض معالجة الارصدة الموقوفة وكان آخر كتاب تم توجيهه برقم (793) في 2009/1/13 الا أن وزارة المالية لم ترد على كتب الوزارة لحد الان حيث لايمكن تسوية الموقوفات دون توفر السجلات والمستندات وذلك بسبب حرقها أثناء الحرب. ونؤيد الملاحظة كما أنها شُخصت ضمن تقريرنا المرقم (7688) في 2008/7/16.

(10) - مناقصة مشروع الانبار (عالية):

من خلال زيارتنا للهيئة العامة للاسكان ومراجعتنا لعينة من عقود الوزارة لاحظنا أن مناقصة مشروع المجمع السكني في الانبار المرقمة 2008/7 قد أُحيلت الى شركة حضرموت رغم زيادة السعر المقدم منها عن أشعار كل من شركة نبض الرافدين وشركة جبل السلام، لم نستطع الحصول على مبررات لمنح شركة حضرموت لهذه المناقصة لأن الملف قد أُحيل الى المحكمة .

قد تضمنت أجابة الوزارة بأن سبب عدم الاحالة الى شركة جبل السلام وشركة نبض الرافدين على الرغم من كونها قدمت أقل الاسعار مايلي:-

ا- لم يتم تقديم أعمال مماثلة بالمعنى الدقيق .

ب- سعر العطاءات للشركات أعلاه كانت (58889407000) دينار واصبح بعد التدقيق مبلغ (54771000000) دينار وقد بينت الشركتين أن السعر الاول هو الصحيح حسب كتاب رسمي لها وتؤيد وجود الملاحظة وأن الاوليات الاصلية لدى المحاكم وتم أستلام نسخ من العقد وكتاب الاحالة والمصادقة والعقد هو بناء مجمع سكني في الانبار (71) بناية ومدارس /روضة/مركز صحي وقد تم أرجاع كافة الاوليات الى الهيئة العامة للاسكان وقسم منها أرسلت الى المحكمة .

خمسة وعشرون - وزارة البلديات والاشغال العامة

(1) - دائرة العقود (متوسطة):

من نتائج عمليات المراجعة لدوائر وزارة البلديات و الاشغال العامة وجدنا ضعف في اداء واجبات دائرة العقود في الوزارة يتمثل بما يأتي :

أ — لامتلك الدائرة موقف بمناقصات وعقود مديرياتها على الاقل لعام 2008 التي هي من صلاحية لجنة مراجعة ومصادقة العقود او التي هي من صلاحية مدير عام المديرية .

ب — يقتصر نشاط الدائرة فقط على مراجعة المناقصة بعد صدور قرار الاحالة من المديرية صاحبة المناقصة ومن ثم تقديم وثائقها الى اللجنة المركزية بالوزارة .

ج — لاعلم للدائرة بالعقود التي وقعت قبل 2008 وجرى عليها تغيير خلال عام 2008 كالزيادة في المبالغ او مدد الانجاز . ولم ترد إجابة الوزارة وأيدت هيئتنا الرقابية ماورد في الفقرتين (أ،ب) من الملاحظة المشار اليها أعلاه وقد تم الاشارة لها في تقريرنا رقم (2557) في 2009/3/5 عن البيانات المالية لعام 2007 ، كما أيدت هيئتنا ما ورد في الفقرة (حـ) منها.

(2) - المديرية العامة للمياه والمجاري والبلديات — فصل المهام (عالية) :

خلال زيارتنا للمديريات لاحظنا ان قسم الرواتب يعد كشوفات الرواتب، يستلم المبالغ العائدة لها ويدفع الرواتب للموظفين ، أي انه لا يوجد فصل للمهام بين المعد للكشوفات والمراجع لها و الذي يشارك في عملية الدفع ، ولم ترد إجابة الوزارة وتؤيد هيئتنا الرقابية ما ورد في ملاحظة شركة التدقيق حيث سبق لها أن شخصت الحالة ضمن تقرير تقويم نظام الرقابة الداخلية رقم (10162) في 2008/9/1 .

(3) - المديرية العامة للمياه و المجاري والبلديات — مكنتة النظام المحاسبي (متوسطة) :

لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية في سجل اليومية العامة وترحيلها الى سجل الاستاذ العام واستخراج ميزان المراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي ، ولم ترد إجابة الوزارة

وتؤيد هيئتنا الرقابية ما ورد في ملاحظة شركة التدقيق حيث سبق لها أن شخصت الحالة ضمن تقرير تقويم نظام الرقابة الداخلية رقم (10162) في 2008/9/1 .

(4) - المديرية العامة للمياه - عقد تنفيذ وتجهيز معدات مشروع ماء الاصلاح الجبايش (عالية)

من خلال عملية المراجعة لعينة من عقود المديرية العامة للمياه لاحظنا ان عقد تنفيذ وتجهيز معدات مشروع ماء الاصلاح الجبايش بمبلغ اجمالي (23.064.870.400) دينار عراقي انه تم دفع نسبة (90 %) من قيمة الشحنة الاولى و البالغة (109.243) \$ بخلاف مانص عليه العقد بأحد بنوده على دفع نسبة (40 %) من قيمة الشحنة الاولى ، ولم ترد إجابة الوزارة ، وقد بينت الهيئة الرقابية بأنه لم يتم التأكد من صحة الملاحظة لعدم تزويد هيئة الرقابة في مقر الوزارة بنسخة من العقد وعدم ورود أحابة الوزارة على مذكرتنا رقم (27) في 2009/3/24، لذا فقد تم اليعاز الى هيئتنا الرقابية في محافظة ذي قار لغرض التأكد من صحة الملاحظة حيث تم مفاتحة مديرية ماء ذي قار بموجب كتابنا المرقم (234) في 2009/3/22 حيث أجابت المديرية بموجب كتابها المرقم (2066) في 2009/3/23 بأنه ليس للمديرية أو للمهندس المقيم أي علاقة بأي فقرة تخص تجهيز معدات المشروع والتي تكون بأشراف المديرية العامة للماء حيث يكون الاستلام عند وصول هذه المعدات الى الموقع عن طريق لجنة تُشكل من المديرية العامة للماء علماً أن كتاب المديرية أعلاه أوضح بأنه لم تصل أي معدات متعاقد عليها ضمن المشروع الى الموقع لغاية تاريخ هذا الكتاب .

(5) - المديرية العامة للمياه - طول المدة الزمنية بين تاريخ الاحالة وتاريخ توقيع العقد (منخفضة) :

من خلال المراجعة لعينة من عقود المديرية العامة للمياه لاحظنا ان المدة الزمنية بين تاريخ الاحالة وتاريخ توقيع العقد طويلة نسبياً مثال ذلك :-

اسم العقد	تاريخ الاحالة	تاريخ التوقيع
تجهيز 15 البية متعددة الاغراض مع الاحتياطية	2008/6/30	2008/11/18
اعداد دراسة وتصاميم ماء الكوفة	2007/12/27	2008/4/20

و لم ترد إجابة الوزارة. تؤيد ماورد من ملاحظات بخصوص التأخر في تاريخ توقيع العقد مقارنة بتاريخ الأحالة حيث تم التوقيع بعد مرور فترة طويلة من تاريخ الأحالة.

(6) - المديرية العامة للمجاري والمياه - السجلات المالية و المحاسبية (متوسطة) :

من خلال عملية المراجعة للسجلات المحاسبية في القسم المالي لكل من المديرية العامة للمياه والمديرية العامة للمجاري لاحظنا التالي :

- بالنسبة للمديرية العامة للمياه ان سجل اليومية المركزية لا تحمل اختتام وتوقيع قسم التدقيق الداخلي . اما بالنسبة للمديرية العامة للمجاري لاحظنا ان سجل الخطة الاستثمارية لا يحمل اختتام وتوقيع قسم التدقيق الداخلي ، ولم ترد إجابة الوزارة و أيدت هيئتنا الرقابية ما ورد بالملاحظة وشخصت الحالة من خلال متابعتنا للسجلات.

(7) - المديرية العامة للمجاري و المياه - تسجيل وتسوية دفعات خطابات الاعتماد(منخفضة) :

من خلال مراجعاتنا للسجلات المالية لاحظنا ان القسم المالي لا يسجل ولا يدرج الاعتمادات في سجلات خاصة تبين رقم الاعتماد ومبلغه وتاريخ فتح وأنتهاء الاعتماد وان القسم التجاري فقط هو المعني عن تسجيل الاعتمادات ، ولم ترد إجابة الوزارة، ونؤيد الملاحظة.

8 - المديرية العامة للمجاري - صكوك مضى على تاريخ استحقاقها اكثر من ستة اشهر(متوسطة):

لدى مراجعة المطابقات المصرفية لاحظنا ان هناك صكوك مضى على تاريخ استحقاقها اكثر من ستة اشهر ، ولم ترد إجابة الوزارة. وقد ايدت هيئتنا الرقابية صحة ملاحظة الشركة.

(9) - المديرية العامة للمجاري - اضرار الحرب(متوسطة) :

من خلال زيارتنا للمديرية لنا تبين لنا بأن المديرية قد قامت عام 2008 بأعادة تشكيل لجنة حصر اضرار الحرب لعام 2003 لأن اللجنة القديمة لم تتوصل الى مبلغ حقيقي ، ولم ترد إجابة الوزارة وقد أيدت هيئتنا الرقابية ما ورد بالملاحظة وقد تم ذكرها في تقريرنا للسنة 2006 .

(10) - المديرية العامة للمياه - ترقيم العقود(متوسطة) :

لاحظنا ان جميع عقود المديرية لا يتم اعطاءها ارقام تعريفية بل ارقام صادر ووارد ، ولم ترد إجابة الوزارة وأيدت هيئتنا الرقابية صحة ما ورد بالملاحظة .

(11) - المديرية العامة للمجاري - لعقد مشروع مجاري النعمانية(متوسطة) :

من خلال مراجعتنا لعقد مشروع النعمانية في المديرية بمبلغ اجمالي قدره (33.673.706.000) دينار عراقي لاحظنا ان الشركة قدمت تأمينات اولية بمبلغ (300.000.000) دينار عراقي (اقل من 1 % من مبلغ العطاء) ، التأمينات الاولية اللازم تقديمها (336.737.060) دينار عراقي أي بفرق قدره (36.737.060) دينار عراقي ولاحظنا كذلك عدم اكتمال توقيع اعضاء لجنة مراجعة ومصادقة العقود في قرارها (رقم 11 ، رقم 59) المتعلقة بمشروع مجاري النعمانية ، ولم ترد إجابة الوزارة ولم يتم التأكد من صحة الملاحظة لعدم تزويد هيئة الرقابة بنسخة من العقد رغم طلبنا

ذلك بمذكرتنا المرقمة (105) في 2009/3/29 حيث لازالت المديرية لم تنتهي من اعمال نقل وتنظيم اضابيرها الى الموقع الجديد للمديرية.

(12) – المديرية العامة للمجاري – سندات ادخال المخزني(منخفضة) :

خلال زيارتنا المديرية تبين لنا هناك فرق في سجل المخزن بمبلغ (752.526.914.752) دينار عراقي بسبب عدم ادخال السندات المخزنية بوقتها ان هذا الفرق يعود لعام 2008 وسنوات سابقة، ولم ترد إجابة الوزارة. نؤيد الملاحظة حيث شخصت بتقرير عام 2006.

(13) – المديرية العامة للمجاري – عقد تجهيز وتنفيذ ونصب محطة مجاري النجف الاشرف(عالية):

من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز وتنفيذ ونصب محطة مجاري النجف الاشرف بمبلغ اجمالي (85.350.053.450) دينار عراقي في المديرية العامة للمجاري لاحتظنا قيام الوزارة بتوقيع العقد من دون ورود موافقة لجنة العقود المركزية في مجلس الوزراء التي اوضحت بعد توقيع العقد لها غير مسؤولة عن صحة اجراءات الاحالة بسبب عدم توجيه كتاب من الوزارة الى لجنة العقود المركزية في مجلس الوزراء ، ولم ترد إجابة الوزارة، ولم يتم التأكد من صحة الملاحظة لعدم تزويد هيئة الرقابة في مقر الوزارة بنسخة من العقد بسبب عدم اكتمال نقل الأضابير الى المبنى الجديد للمديرية لذا فقد تم الابعاز الى هيئتنا الرقابية في محافظة النجف لغرض التأكد من صحة الملاحظة حيث بينت بأنها قامت بزيارة كلا من مديرية مجاري النجف ودائرة المهندس المقيم للمشروع واللذان أوضحا بأن كافة الاوليات الخاصة بالمشروع والمتمثلة بـ (دراسة الجدوى الاقتصادية، التصاميم، الاعلان، لجان الفتح، التحاليل ، الاحالة ، أبرام العقد) موجودة لدى المديرية العامة للمجاري في بغداد .

14 – المديرية العامة للبلديات – كفالة حسن الاداء(متوسطة) :

من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز 34 بلدروز الموقع مع شركة تويوتا تسوشو لاحظنا ان كفالة حسن الاداء مقدمة من الشركة بتاريخ 2008/12/14 وهذا بخلاف ما نص عليه العقد الموقع بتاريخ 2008/5/20 في احد بنوده على الزام الشركة بتقديم الكفالة بعد 15 يوم من توقيع العقد ، ولم ترد إجابة الوزارة، ولم نتأكد من صحة الملاحظة لعدم تزويدنا بأوليات العقد حيث اعتذرت المديرية جواباً على مذكرتنا المؤرخة في 2009/3/29 بسبب عدم الانتهاء من اعمال نقل وتنظيم الأضابير والأوليات العائدة للمديرية.

(15) – المديرية العامة للمياه و البلديات و مجاري – نظام الرواتب(متوسطة) :

خلال مراجعتنا لعملية الرواتب في المديرية ، لاحظنا ان المديرية تعد الرواتب يدوياً . هذه العملية مجهددة ومستنفدة للوقت . بالإضافة الى ذلك ، ان الاعداد اليدوي للرواتب يزيد من امكانية ارتكاب الاخطاء البشرية ، ولم ترد إجابة الوزارة، وأيدت هيئتنا الرقابية ما ورد بالملاحظة .

سنة وعشرون - وزارة الصناعة والمعادن :-

1- مطابقة بين ميزان المراجعة وجدول الرواتب (منخفضة):-

لاحظنا عدم قيام الرقابة الداخلية بمطابقة شهرية او فصيلة بين ميزان المراجعة وجدول الرواتب. لم ترد اجابة الوزارة، وقد اظهرت متابعة هيئتنا الرقابية أن مقر الوزارة ممول مركزياً ويطبق النظام المحاسبي الحكومي وان ما مثبت في ميزان المراجعة يطابق قيود الرواتب التي تم تنظيمها خلال الفصل، لذا فإن هذه الملاحظة غير دقيقة.

2- لجان الرواتب (عالية):-

لاحظنا خلال عام 2008 كان يتم تسليم الرواتب والمستحقات الأخرى لموظف واحد وهو المسؤول عن صرفها وليس الى لجنة. قامت الوزارة بسحب الأمر الوزاري عدد (5929/20/411) تاريخ 2009/2/12 بتشكيل لجان لأستلام وتوزيع الرواتب والمستحقات الأخرى. ولم ترد إجابة الوزارة، وقد اظهرت متابعة هيئتنا الرقابية أن إجراءات الوزارة في عام/2008 تمثلت بتشكيل لجان لاستلام الرواتب حيث تقوم هذه اللجان باستلام المبلغ المخصص لها ولكل دائرة ومن ثم يتم توزيع تلك المبالغ على المنتسبين بعد أخذ التأييد والتوقيع على استلام الراتب.

3- اضرار الحرب (متوسطة):-

تشكيل لجنة فنية لتحديد اضرار الحرب بحسب الأمر الوزاري عدد 21308/20/411 تاريخ 2008/7/3 ولكن من خلال مراجعتنا للوزارة اعلمنا بأن اللجنة لتاريخ 2009/4/7 لم تقم بإعداد جداول مكتملة للأضرار. لم ترد اجابة الوزارة، وقد اظهرت متابعة هيئتنا الرقابية ان اللجنة الوزارية المشكلة بموجب الأمر الوزاري رقم (21380) في 2008/7/3 قد قامت بأعداد جداول بأضرار وتم عرضها على اللجنة المشكلة بموجب الأمر الديواني برقم (190) لسنة 2008 وتمت المصادقة على (20) شركة ولا زالت المتابعة مستمرة بشأن استحصال الموافقات لباقي الشركات. مع العرض بأن الوزارة وشركاتها قد قامت بتطبيق كتاب ديوان الرقابة المالية المرقم (187) في 2003/8/31 والمتضمنة آلية معالجة اضرار الحرب.

4- مصروفات صيانة السيارات (منخفضة):-

لاحظنا لا يتم مطابقة رصيد مصروفات صيانة السيارات الظاهرة في السجلات المالية مع المطابقات الموجودة في قسم النقلات. ولم ترد اجابة الوزارة، وقد اظهرت متابعة هيئتنا الرقابية ان التسجيل في السجلات المحاسبية بالنسبة لمصاريف السيارات يتم على حساب مستلزمات سلعية ومصاريف الصيانة وبشكل اجمالي في حين يقوم قسم النقلات بحسك بطاقة لكل سياره تتضمن كافة المبالغ المصروفة عليها وقد تم توجيه القسم المالي بضرورة التنسيق مع قسم النقلات على تسجيل كافة المصاريف المثبتة في السجلات المحاسبية مع بطاقات السيارات لغرض المطابقة بين المصاريف المبوبة على هذه السيارات بشكل اجمالي والمصاريف المثبتة في كل بطاقة سيارة والتي يتم تدقيقها من قبل قسم التدقيق الداخلي.

سبعة وعشرون - وزارة الدفاع:-

(1) - مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين - الرئيسي (عالية):-

لدى الإطلاع على مطابقات الحساب أعلاه كما في 2008/12/31 وجدنا ما يأتي:-

1- تضمنت المطابقة عدداً من الصكوك المقيدة في سجلات الوزارة ولم تظهر في كشف المصرف، وقد جاءت بإجمالي مبلغ وقدره (1.076.097.424) دينار عراقي عن سنة 2006 وكذلك بإجمالي مبلغ (16.637.168.432) دينار عن سنة 2007 أي بما مجموعه (17.820.825.776) دينار إن كان ينبغي أن تلغى كونها تمثل قيم صكوك مضى على تاريخها اكثر من ستة أشهر.

2- تضمنت المطابقة مبالغ ظهرت في كشف المصرف وليس للوزارة علم بتفاصيلها، حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة 2005 مبلغ (10.278.250) دينار وللسنة 2006 إجمالي مبلغ (1.783.000) دينار وللسنة 2007 إجمالي مبلغ (892.122.350) دينار وإجمالي مبلغ (36.815.530) دينار لسنة 2008، بما مجموعه (941.000.130) دينار.

3- تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها في سجلاتها في جانب المقبوضات للحساب المصرفي ولم تظهر في كشف المصرف. حيث كان إجمالي هذه المبالغ مللسنة 2006 مبلغ (7.830.000) دينار وإجمالي مبلغ (456.019.150) دينار لسنة 2007 وإجمالي مبلغ (89.397.200) دينار لسنة 2008. هذه المبالغ ما مجموعه (545.416.350) دينار.

4- تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها ضمن الرصيد دون وجود أوليات بما مجموعه (18.625.637.039) دينار.

5- تضمن الكشف المذكور في (1) اعلاه خطأ في الجمع بمبلغ (9.000.000) دينار. لم ترد اجابة الوزارة. ايدت الهيئة ما ورد في ملاحظة الشركة بخصوص وجود صكوك موقوفة مثبته في سجلات الوزارة ولم تظهر في كشف المصرف. اما بخصوص المبالغ التي ظهرت في كشف المصرف وليس للوزارة علم بتفاصيلها فقد ايدت الهيئة كافة المبالغ باستثنا سنة 2008 حيث بينت ان المبلغ الصحيح هو (36971230) دينار وليس (36815530) دينار. اما المبالغ التي قامت الوزارة بقيدها في سجلاتها في جانب المقبوضات ولم تظهر في كشف المصرف فقد وجدت غير مطابقة وكما مبين ادناه:

السنة	المبلغ بموجب التقرير الشركة / دينار	المبلغ بموجب الهيئة/دينار
2007	456015150	534588650
2008	89397200	2997700

ونؤيد ما ورد في تقرير الشركة بخصوص وجود مبالغ مجموعها (18625637039) دينار ضمن المطابقة دون تعزيزها باية اوليات ووجود خطأ في جمع مجموع الصكوك الموقوفة بموجب الكشف المقدم من قبل الوزارة البالغ (9000000) دينار.

(2) - مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين - فرع الوزارة (عالية):-

- لدى الإطلاع على مطابقات الحساب أعلاه كما في 2008/12/31 وجدنا ما يأتي:-
- 1- تضمنت المطابقة مبالغ ظهرت في كشف المصرف وليس للوزارة علم بتفاصيلها، حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة 2006 إجمالي مبلغ (470.174.127) دينار عراقي ولسنة 2007 إجمالي مبلغ (1.391.551931) دينار عراقي وإجمالي مبلغ (70.722.912.844.300) دينار عراقي لسنة 2008. بما مجموعه (9.584.638.902.300) دينار عراقي.
 - 2- تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها في سجلات ولم تظهر في كشف المصرف. حيث كان إجمالي هذه المبالغ لسنة 2006 مبلغ (403.241.447) دينار عراقي إجمالي مبلغ (214.958.258) دينار عراقي لسنة 2007 وإجمالي مبلغ (411.982.096) دينار عراقي لسنة 2008. وشكلت هذه المبالغ ما مجموعه (1.033.960.601) دينار عراقي عن مجموع المذكور اعلاه بالأضافة الى إجمالي الوارد بالمطابقة عن سنة 2009 مبلغ (3.778.800) دينار عراقي.
 - 3- تضمنت المطابقة مبالغ قامت الوزارة بقيدها ضمن الرصيد دون وجود أوليات بما مجموعه (16.884.155) دينار عراقي.
 - 4- تضمنت الكشف المذكور في (1) اعلاه خطأ في الجمع بمبلغ (62.450) دينار عراقي كما تضمن الكشف المذكور في (2) اعلاه خطأ في الجمع بمبلغ (4) دينار عراقي.

لم ترد اجابة الوزارة .نؤيد ما جاء بالملاحظات المثبتة من قبل الشركة المتعلقة بالايذاعات والمبالغ الموقوفة في سجلات الوزارة لسنة 2006 والأخطاء في جمع الكشوفات.

(3) - مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين - فرع الزوية (متوسطة):-

لدى الإطلاع على مطابقت الحساب أعلاه كما في 2008/12/31 وجدنا ظهور مبلغ قدره (419.002.220) دع ضمن الفروقات عن قيمة صك مصدق محرر في 2006/7/25. وقد تم تشكيل مجلس تحقيقي بالفقدان ولم يبت بالموضوع حتى نهاية سنة 2008. لم ترد اجابة الوزارة .نؤيد ما ورد في ملاحظة الشركة المتعلقة بمبلغ الصك المصدق الظاهر ضمن موقوفات مطابقة الحساب الجاري والمحرر بتاريخ 2006/7/25 بمبلغ (419002220) دينار.

(4) - مطابقة حسابات المصارف: حساب الوزارة لدى مصرف العراقي للتجارة TBI (عالية):-

لم نجد أثراً لمطابقات حسابات الوزارة مع المصرف العراقي للتجارة (TBI) منذ سنة 2005، وقد اعلنا بأن هناك لجنة مشكلة لهذا الغرض لم تتخذ أجراءها حتى تاريخ المراجعة في نيسان 2009. وقد ترتب على هذا التأخير عدم قيام الوزارة بتسجيل أي قيد يخص المصرف المذكور رغم العمليات المحاسبية المهمة التي قامت بها الوزارة من خلال الحساب المذكور. لم ترد اجابة الوزارة .نؤيد صحة ما ورد في الملاحظة المتعلقة بقيام الوزارة بقيد مبالغ مجموعها (18625637039) دينار (ثمانية عشر مليار وستمائة وخمسة وعشرين مليون وستمائة وسبعة وثلاثين الف وتسعة وثلاثين دينار) ضمن رصيدها بموجب المطابقة دون تعزيز ذلك بأية أوليات.

(5) - قيود عمليات عقود المبيعات الخارجية العسكرية FMS (عالية):-

رغم تضمن موقف عقود المبيعات الخارجية FMS لعدد يفوق 100 عقد بقيمة اجمالية تفوق 4 مليار دولار امريكي فأننا لم نجد أثراً لقيود عمليات هذه العقود ضمن سجلات الوزارة لدى القسم المعني لدى مديرية الموازنة والبرامج منذ انضمام الوزارة لهذا البرنامج بموجب قرار لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء رقم (842) في 2006/10/11، حيث تبين ان القسم لا يقوم بالقيد لعدم توفير المستندات والمعلومات الضرورية. كما لاحظنا عدم استلام الكوادر ذات العلاقة للتدريب الكافي على العمل بموجب هذا البرنامج حيث لم يتم تفعيل استخدام استمارة التناقضات 103 - 340 على سبيل المثال حتى 2009/2/15 رغم دورها المهم في عملية الأستلام. لم ترد اجابة الوزارة .نؤيد ما ورد في ملاحظة الشركة بشأن برنامج (FMS) وان هذا الديوان يتابع موضوع هذه العقود وطريقة معالجتها وقد عقدت عدة اجتماعات بينه وبين ممثلي وزارة الدفاع والجانب الأمريكي وممثلي

الخزانه الأمريكية و اخرها كان بتاريخ 2009/5/10. علماً ان الوزارة بدأت مؤخراً بأثبات القيود الخاصة بالبرنامج في السجلات لعام 2006 بالرغم من تحفظنا على طريقة المعالجة المحاسبية.

(6) - الموجودات الثابتة (عالية): -

علمنا أن القسم المحاسبي لايقوم بمسك سجل للموجودات كما انه لا يتم إجراء الجرد السنوي على موجودات مديرية الموازنة والبرامج. لم ترد اجابة الوزارة. نؤيد ما ورد في ملاحظة الشركة وهي مؤشره من قبلنا ضمن تقريرنا الرقم (2056/1/6/5) في 2007/3/24 الخاص بحسابات السنة 2005.

(7) - رسائل قبول مجمدة ضمن برنامج FMS (متوسطة): -

لدى الإطلاع على موقف رسائل القبول في 2009/4/21 المتمثل بما يأتي :-

السنة	المجموع	منفذه	جزئية	غير منفذه	ملغية	مجمده
2005	1	1	0	0	0	0
2006	2	0	2	0	0	0
2007	53	23	16	10	3	0
2008	54	1	8	33	1	11
2009	3	0	0	2	0	1
	113	25	27	45	4	12

وقد تبين أن سبب تجميد العقود المبينة تحت عنوان (مجمدة) هو عدم توفر التخصيص اللازم لتمويل رسائل القبول رغم توقيع السيد وزير الدفاع على رسائل القبول علماً أن اجمالي قيمة هذه العقود (550597417) دولار . لم ترد اجابة الوزارة . نؤيد ما جاء بملاحظة الشركة بوجود 12 رسالة مجمده لعدم توفر التخصيص اللازم بمبلغها (550597417) دولار .

(8) - مؤهلات القوى العاملة في مديرية الموازنة والبرامج (متوسطة): -

خلال إطلاعنا على مؤهلات منتسبي مديرية الموازنة والبرامج وجدنا الأتي :-

- 1- وجود منتسب واحد يحمل شهادة دبلوم عالي في اللغة الفارسية.
- 2- وجود منتسب واحد يحمل شهادة بكالوريوس تربية/تاريخ وعدد واحد بكالوريوس تربية/فيزياء وعدد واحد بكالوريوس تربية/رياضيات ضمن المديرية.
- 3- وجود منتسب واحد يحمل شهادة بكالوريوس زراعة وعدد واحد بكالوريوس فنون جميلة وعدد واحد بكالوريوس هندسة ميكانيك وعدد واحد بكالوريوس علوم فيزياء ضمن المديرية.

- 4- وجود منتسب واحد يحمل شهادة دبلوم نفظ (قسم الصكوك) وعدد واحد دبلوم كهرباء (قسم الصكوك) وعدد واحد دبلوم ميكانيك دروع وعدد اثنين دبلوم معهد

المعلمين وعدد واحد دبلوم طبي في (قسم الصكوك) عدد واحد دبلوم كيمياء ضمن المديرية.

5- وجود (5) منتسبي يحملون شهادة أعدادية الصناعة وعدد واحد إعدادية الزراعة (قسم السجلات) ضمن المديرية.

لم ترد اجابة الوزارة. نؤيد ما جاء في ملاحظة الشركة بشأن مؤهلات العاملين في المديرية العامة للموازنة والبرامج وهي مؤشره ضمن تقريرنا المرقم (2056/1/6/5) في 2007/3/27 الخاص بحسابات السنة 2005.

(9) - مكننة النظام المحاسبي (متوسطة): -

لاحظنا ان عملية تحرير القيود المحاسبية وتسجيلها في اليومية العامة وترحيلها الى الأستاذ العام واستخراج ميزان مراجعة والتقارير المالية تتم بشكل يدوي. لم ترد اجابة الوزارة. نؤيد ما جاء بملاحظة الشركة المتعلقة بعدم اعتماد النظام المحاسبي الممكن في عملها.

(10) - ضبط الدوام (منخفضة): -

لاحظنا ان نماذج ضبط الدوام تتمثل بأوراق يتم التوقيع عليها من قبل المنتسبين لدى الحضور في غياب ساعات ضبط الدوام الألية مما يؤدي الى ضعف الرقابة على دوام المنتسبين. لم ترد اجابة الوزارة. وقد لوحظ ان النظام المعتمد من قبل الوزارة في ضبط دوام العاملين يدوي لكنه يعمل بشكل فعال.

ثمانية وعشرون - وزارة الخارجية: -

(1) - سجلات الموجودات (متوسطة): -

لدى الأطلاع على سجلات الموجودات الثابتة لسنة 2008 لاحظنا ما يأتي:-

- 1- لم تقم الإدارة المالية المعنية بتحرير قيود شراء هذه الموجودات حتى وقت مراجعتنا للوزارة في شهر أيار 2009. وجدنا تداخل بين مفردات الموجودات في صفحة الأسلحة من السجل حيث تم إدراج مسدسات وجعب في نفس الصفحة.
- 2- لم تتطابق الكميات المثبتة في صفحة الأسلحة مع كشف مشتريات الأسلحة لسنة 2008 حيث زاد المذكور في الكشف عنه في صفحة الأسلحة كما ونوعاً.
- 3- لم تتضمن مفردات الموجودات المقيده في السجلات لكثير من الحالات للمعلومات الهامة، حيث وجدنا على نسيل المثال نقصاً في ارقام الشاصي والمحرك لبعض السيارات كما لم تسجل كلف الشراء في السجل لمعظم السيارات.

4- عدم اعتماد السجلات النظامية (محاسبة 13) لجميع انواع الموجودات حيث وجدنا ان سجل السيارات كان خارج السياقات.

ولم ترد اجابة الوزارة. ونؤيد صحة الملاحظة بخصوص سجلات الموجودات الثابتة.

(2) - عقود شراء سيارات (عالية): -

خلال مراجعتنا لعقد شراء سيارات GMC Yokun XL المذكور اعلاه والذي قيمته \$ 692.500 تبين لنا ما يأتي: -

1- تمت عملية التعاقد عن طريق لجنة مشتريات على النقيض مما تنص عليه الفقرة الرابعة من (ب) صلاحيات الشراء) في تعليمات تنفيذ الموازنة حيث كان ينبغي ان تتبع فيها اجراءات المناقصة العلنية او الدعوة المباشرة.

2- لم تقم الوزارة بإعلام الجهات المعنية كإعلام وزارة التخطيط بتفاصيل العقد ومبلغه وبيانات الجهة المتعاقد معها حال إكمال إجراءات توقع العقد.

3- حلو العقد من أختام وموافقات الدائرة القانونية في الوزارة ومن الرقم التسلسلي ومن عنوان الطرف الثاني. وقد تبين لنا نفس الملاحظات اعلاه ما وجدناه بخصوص عقد شراء سيارات شيفروليه كابرس موديل 2008 بمبلغ \$806.250.

ولم ترد اجابة الوزارة. ونؤيد صحة ملاحظة شركة التدقيق بخصوص عقد شراء السيارات.

(3) - صرف الرواتب (متوسطة): -

خلال مراجعتنا لعملية صرف رواتب البعثات الدبلوماسية في الخارج لاحظنا ما يأتي: -

1- ان بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لأستلام رواتبهم بالنيابة عنهم دون وجود تفويض او اية وثائق مؤيدة لدى شعبة الرواتب المعنية بالوزارة للتأكد من صحة التحويل، ظهر ذلك كمثال في قوائم رواتب بعثات مانيلا ودمشق وطهران لشهر تشرين الثاني 2008.

2- لاحظنا في بعض الحالات ان الموظفين لايقومون بالتوقيع على قائمة الرواتب لإثبات استلامهم للراتب وقد ظهر لنا ذلك كمثال في قوائم رواتب بعثة صوفيا لشهر أيلول وتشرين الثاني 2008.

3- تحتفظ شعبة رواتب البعثات التي تصدر كشوفات الرواتب ببعض القوائم التي ترد من البعثات وبطريقة عشوائية، وكمثال على ذلك لم نجد لدى الشعبة القوائم الواردة من بعثات المنامة ووارسو وأثينا لجميع أشهر سنة 2008 علمنا انه يحتفظ بها لدى اقسام التدقيق الداخلي.

ولم ترد اجابة الوزارة. ونؤيد صحة ملاحظة شركة التدقيق بخصوص صرف رواتب البعثات الدبلوماسية في الخارج.

(4) - تنفيذ عقود لصالح الوزارة خارج العراق (متوسطة) :-

خلال مراجعتنا لعينات من العقود وجدنا ما يأتي :-

1- لاحظنا انه تم الإعلان عن مناقصة الأعمال الإستشارية لمشروع تأهيل وترميم مبنى السفارة العراقية في باريس بصحيفة محلية واحدة، كما انه تم الإعلان بصحفتين محليتين عن مناقصة بناء بناية القنصلية الجديدة ودار السكن في دبي، بخلاف التعليمات التي تنص على الإعلان في 3 صحف.

2- لاحظنا ان اجراءات التعاقد لبعض العقود تتم عبر الدائرة الهندسية بالتنسيق مع الدائرة القانونية، ولم نجد في مركز الوزارة دائرة او قسم مركزي للعقود يكون مسؤولاً عن اجراءات العملية التعاقدية.

ولم ترد اجابة الوزارة. ونؤيد صحة الملاحظة الا انه توجد شعبة للعقود العامة ترتبط بالوزير.

(5) - ضبط الدوام (متوسطة) :-

لاحظنا ان نماذج ضبط الدوام تتمثل بأوراق يتم التوقيع عليها من قبل المنتسبين لدى الحضور ان في غياب ساعات ضبط الدوام الآلية يؤدي الى ضعف الرقابة على دوام المنتسبين. ولم ترد اجابة الوزارة. ونؤيد صحة الملاحظة.

(6) - الهيكل التنظيمي (متوسطة) :-

لا تمتلك الوزارة هيكل تنظيمي محدث يوضح المستويات والصلاحيات فقد وجد ان الهيكل الموجود حالياً لا يتفق مع واقع الوزارة. كما لم نجد التوصيف الوظيفي للوزارة. ولم ترد اجابة الوزارة. ونؤيد صحة الملاحظة.

(7) - سجل التوحيد (متوسطة) :-

لاحظنا عدم مصادقة وزارة المالية على سجل التوحيد في الدائرة الإدارية والمالية بوزارة الخارجية/قسم المحاسبة لسنة 2008 والسنوات السابقة.

ولم ترد اجابة الوزارة. ونؤيد صحة الملاحظة.

(8) - سيارات مسروقة (متوسطة) :-

لاحظنا وجود حالات سرقة السيارات تابعة للوزارة حدثت سنة 2003، من بينها ثلاث سيارات سُرقت بحسب تقرير لجنة جرد السيارات في سنة 2008 ولم نستطيع الحصول على إجابات ومستندات موثقة تبين الموقف النهائي للموضوع اعلاه ما بين شعبة النقل وقسم الموجودات والدائرة القانونية مثال ذلك :-

نوع السيارة	رقم السيارة	تاريخ السرقة
دايوو	248810	2007/01/10
بيكب	470215	2008/08/24

و لم ترد اجابة الوزارة. ونؤيد صحة الملاحظة .

(9) – لجان جرد البعثات والممثليات الخارجية (متوسطة) :-

لاحظنا فيما يتعلق بعملية جرد موجودات البعثات للسنة المنتهية في 2008/12/31 ما يأتي:-

- 1- بعض البعثات قامت بالجرد دون إصدار إمر اداري بتشكيل لجنة مختصة لهذا مثال ذلك أسطنبول والدوحة والسفارة في القاهرة.
- 2- بعض البعثات لم ترسل قوائم جرد 2008 لحين إنهاء زيارتنا للوزارة في أيار 2009 مثال ذلك بعثات لندن ودي.
- 3- لم تتضمن سجلات الوزارة المتضمنة موجودات البعثات لسنة 2009 الكثير من البيانات الهامة فلاحظنا مثلا ورود جملة شراء قديم تحت بند رقم وتاريخ معاملة الشراء لأغلب صفحات سجل موجودات القنصلية في دمشق، كما لوحظ ان سجل سيارات السفارة في نيودهي لم يتضمن ارقام الشواصي.

و لم ترد اجابة الوزارة. وقد اظهرت نتائج هيئتنا الرقابية بخصوص الفقرات مايلي:-

- 1- لانؤيد الملاحظة حيث توجد اوامر ادارية للبعثات – الدوحة والقاهرة بموجب الأوامر (545/2/5) في 2009/2/22 و (5102/1/3) في 2008/11/26 على التوالي.
- 2- ارسلت بعثات لندن ودي قوائم جرد بكتب رسمية (533/2/1) في 2009/4/24 و (528) في 2009/2/26 على التوالي.
- 3- نؤيد صحة الملاحظة.

(10) – فقدان اسلحة (متوسطة) :-

من خلال مراجعتنا الكشف الخاص بأنواع واعداد الأسلحة المشتراة خلال عام 2008 لاحظنا فقدان بعض الأسلحة مثال ذلك بنادق كلاشنكوف تحمل ارقام (606 – 0370 – 26004251) دون إتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية من محاضر تحقيق وغير ذلك. و لم ترد اجابة الوزارة. ونؤيد صحة الملاحظة.

(11) - الموجودات (متوسطة) :-

لدى الأطلاع على جرد الموجودات في 2008/12/31 لاحظنا ما يأتي :-

- 1- لا يوجد نظام ترميز للموجودات.
- 2- لا يوجد نظام على الحاسوب بالنسبة لموجودات مركز الوزارة رغم اعتماد نظام ممكن لذلك فيما يتعلق بالبعثات. ولم ترد اجابة الوزارة وتؤيد صحة الملاحظة.

تسعة وعشرون - اقليم كردستان

تضمن تقرير الشركة ملاحظات مشتركة عن بعض الوزارات والمديريات في محافظتي السليمانية واربيل ضمن اقليم كردستان اضافة الى ملاحظات خاصة بوزارات ومديريات (المالية، النقل، البلديات، الكهرباء، التعليم العالى، الاعمار والاسكان). تم تبليغها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء/مكتب منسق حكومة اقليم كردستان بموجب كتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (16) في 2009/5/14 ولم تردنا أية اجابة من الوزارات والادارات المعنية في الاقليم لغاية تاريخه.

4_ متابعة تقرير شركة أرنست ويونغ لعام 2007/

أ - وزارة النفط

أولاً - اكمال مبيعات النفط والمنتجات النفطية :-

لازال التقدم في تركيب نظام شامل للقياس المتري في العراق وفقاً لأفضل تطبيقات صناعة النفط بطيئاً، إذ لوحظ تدني نسب انجاز تركيب هذه الأنظمة ولمعظم الشركات وقد طلبت وزارة النفط /الدائرة الفنية من كافة الشركات المعنية بكتابها المرقم (ف/403/157/7) في 2009/1/22 لدراسة أسباب هذا التدني والتأكيد على جميع الشركات المتلكأة على ضرورة تنفيذ الخطة في موعدها المحدد نهاية عام 2009 ، علماً ان كتاب وزارة النفط رقم (3) في 2009/2/18 قد حدد نهاية سنة 2011 تأريخاً لاستكمال نصب وتشغيل العدادات .

ثانياً - مبيعات المنتجات النفطية :-

لم تعمل (somo) على إعداد تسوية بالفرق البالغ (153749562) دولار (مائة وثلاثة وخمسون مليون وسبعمائة وتسعة وأربعون ألف وخمسمائة واثنان وستون دولار) بين إجمالي المبيعات وإجمالي التحصيلات وقد قامت شركة (somo) بمفاتحة شركة

التدقيق (ارنست ويونغ) لبيان مصدر المعلومات الواردة في التقرير بموجب كتابها المرقم (ح-1/1763) في 2009/5/5.

ثالثاً: - عمليات المقايضة :-

لا زالت البيانات الإجمالية المترتبة على تصدير زيت الوقود والنفط الخام بالمقايضة مع الحكومة السورية مغايرة لبيانات شركة (somo) وكما مبين أدناه:.

بيانات الشركة	المبالغ الإجمالية /دولار
أرنست ويونغ	1032598000
تسويق النفط (somo)	750864575

وقد قدمت شركة ارنست ويونغ تحليل بالمبلغ المثبت من قبلها المذكور اعلاه وكما مبين ادناه: -

المبلغ /الف دولار	الفترة
561105 78565 175537 217391	الرصيد وفقاً لتقرير KPMG كما في حزيران 2005 الصادر بتاريخ 29 ايلول 2005. عمليات المقايضة للسنة المنتهية في 2005/12/31. عمليات المقايضة لعام 2006. عمليات المقايضة لعام 2007.
1032598	المجموع

وقد اظهرت متابعتنا ان المبلغ بموجب سجلات شركة التسويق هو (750864575) دولار. وكما مبين ادناه: -

السنة	قيمة زيت الوقود دولار	قيمة النفط الخام دولار	اجمالي المبلغ دولار
2003	—	17276719	17276719
2004	46355229	129337981	175693210
2005	32798338	132141703	164940041
2006	7332794	168230355	175563149
2007	35387756	182003700	217391456
الأجمالي	121874117	628990458	750864575

علماً ان المبلغ المستحق على الحكومة السورية عن عمليات المقايضة البالغ (302391) الف دولار لم يسدد لغاية تاريخه وكما مبين ادناه: -

التفاصيل	الف دولار
قيمة زيت وقود و نفط خام ينزل قيمة منتجات مستلمة من الحكومة السورية	750865 (448474) 302391

رابعاً: - التأمينات الأولية :-

لم تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لملافاة استيفاء التأمينات الأولية البالغة (3%) بشكل كفالة مصرفية عن طريق بنوك أجنبية خارج العراق بما يخالف التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود والتي توجب إصدار الكفالة من قبل البنوك العراقية.

خامساً: - نظام التحميل التشغيلي :-

بخصوص عدادات النفط في أرصفة التحميل لشركة نפט الجنوب فقد بينت الشركة المذكورة بكتابها المرقم (46128/170) في 2008/10/12 الموجه إلى دائرة الرقابة الداخلية في الوزارة بأن هذه العدادات نصبت من قبل شركة بارسن الأمريكية وتم معايرتها من قبل شركة نפט الجنوب مع شركة (SGS) السويسرية (الشركة الفاحصة) وتم إصدار شهادات اعتمادية وأدخلت في التحاسب التجاري والمالي اعتباراً من 2008/7/1، وقد أيدت هيئتنا إجابة الشركة .

سادساً: - التسويات مع سجلات الشركات التابعة :-

سبق وان تم طرح موضوع إعداد تسوية لسجلات شركة سومو وشركات إنتاج النفط وشركات المصافي في تقارير هذا الديوان وفي الاجتماع المشترك بين ديوان الرقابة المالية ووزارة النفط إلا إن شركة سومو لم تستكمل لحد الآن إجراءات المطابقة بين كميات المنتجات المجهزة من قبل شركات إنتاج النفط وشركات المصافي والتوزيع مع سجلاتها لتلافي الفروقات الظاهرة بينهما.

سابعاً: - كميات المنتجات النفطية المستلمة :-

لا تقوم الدائرة الفنية في شركة سومو بإعداد تقارير لتأكيد الكميات المستلمة من المنتجات النفطية حيث إنها تقوم بالمصادقة على شهادات الكمية الصادرة من قسم الشحن للمنفذ الشرقي فقط دون باقي المنافذ الحدودية وقد بينت الدائرة الفنية أنها لا تقوم بأعداد تقارير لتأكيد الكميات المستلمة من المنتجات النفطية حيث أنها تقوم بالمصادقة على شهادات الكمية الصادرة من قسم الشحن في شركة التسويق للمنفذ الشرقي فقط، وقد بينت شركة التسويق بأن الدائرة العقدية تقوم بأرسال كشف بخط اليد يتضمن تفاصيل الشاحنات التي تفرغ حمولتها في المستودعات وممثل عن الدائرة الفنية والتي تقوم شركة التسويق بمطابقتها مع الكشوفات المرسله من قبل الشركات

المستفيدة ومن ثم اعداد شهادة كمية والقائمة التجارية على ضوء شهادة الكمية ومذكرة التسعيرة الصادرة من هيئة تسويق المنتجات، وبدورنا نوصي بتزويدنا بتقارير تأكيد الكميات المستلمة من المنتجات النفطية من كافة المنافذ المستخدمة لدخول المنتجات النفطية وعدم الأقتنار على المنفذ الشرقي فقط.

ثامنا: - أجور مراقبة كميات المنتجات النفطية :-

تم تحويل الدائرة الفنية في ديوان وزارة النفط بأعمال مراقبة كميات المنتجات النفطية المستوردة بعد إنهاء عقد شركتي صابرا وحيلاي وحسب آلية حددها الوزارة وان يتم الصرف على عملية المراقبة من المبالغ المستقطعة من المجهزين وقد اقترحت شركة سومو أن يتم وضع تخصيص معين في موازنتها للصرف على عمليات المراقبة إلا إن نتائج المتابعة أظهرت إن إجراءات الوزارة لازالت غير مكتملة لحد ألان على الرغم من مرور سنتين على تغيير جهة المراقبة ، إن على وزارة النفط وضع التخصيصات اللازمة للصرف على أعمال المراقبة من قبل الدائرة الفنية وضمن موازنتها ولا تؤيد قيام شركة التسويق بهذا الإجراء. كما نوصي بقيد الإيرادات المستقطعة الخاصة بعمليات المراقبة إيرادا لحساب الخزينة العامة وعدم استخدامها لأغراض المراقبة.

تاسعا: - الإجراءات الرقابية الداخلية على استيراد النفط :-

بينت شركة التدقيق بأن شركة التسويق لا تملك دليل اجراءات رقابية داخلية موثقة حول استيراد المنتجات النفطية، وبينت شركة التسويق بأنها قامت بأصدار كراس دليل الرقابة الداخلية على الأستيرادات.

عاشرا: - نظام القياس للمنتجات النفطية المستوردة :-

أظهرت متابعتنا لإجراءات شركة التسويق الخاصة بتطبيق نظام قياس دقيق لضمان الرقابة على كميات المنتجات المستوردة بعدم وجود ما يعزز إجراء المطابقات بينها وبين الشركات المجهزة.

احد عشر: - التسويات الشهرية مع مجهزي المنتجات النفطية :-

بينت شركة التسويق بأنه سيتم اجراء هذه المطابقات اعتباراً من سنة/2009 وتكون المطابقات سنوية، ويرى هذا الديوان بضرورة اجراء المطابقات الشهرية بين الكميات المسجلة في سجلات شركة التسويق ومجهزي المنتجات النفطية وليست سنوية.

أثنى عشر: - نظام حفظ الملفات :-

عدم قيام الشركة بانجاز تطوير نظام حفظ الملفات. بما يؤمن سهولة الرجوع إليها وتسهيل مهام الرقابة والتدقيق , ونقترح فتح اضبارة مركزية تتضمن كافة الأوليات الخاصة بعملية الاستيراد إضافة إلى الأضابير المسوكة في مختلف أقسام الشركة والمتمثلة في أقسام (التسويق , الشحن , المالية). وقد بينت شركة التسويق بوجود تطور في نظام الحفظ، وفي رأينا أن هناك ضرورة لتجميع المعلومات الخاصة بعمليات استيراد المنتجات النفطية في اضابير مركزية خاصة بالموضوع إضافة الى حفظ بعض الأوليات الخاصة بكل قسم في نفس القسم المعني.

ثلاثة عشر: - السيطرة على القوائم وشهادات الاستيراد :-

لم تقم شركة سومو باتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماد أسلوب التقييم المتسلسل المسبق والمطبوع للوثائق المهمة للسيطرة على القوائم والشهادات .

أربعة عشر: - سندات الصرف والوثائق المؤيدة :-

بالرغم من التأكيدات المستمرة لشركة التدقيق وتقرير الديوان بشأن ختم مستندات الصرف والوثائق المؤيدة لها بعد إتمام عملية الصرف. بما يعزز عملية الدفع (دفع) إلا أن شركة سومو لم تقم باتخاذ مايلزم بتنفيذ ماورد أعلاه.

خمسة عشر: - سعر الصرف :-

لم تتخذ شركة سومو الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوجيه الخاص باستخدام أسعار الصرف المعلن والمحدد من قبل البنك المركزي لإغراض تسجيل صادرات النفط العراقي، وقد بينت شركة التسويق بأنه في سنة 2009 سيتم اعتماد سعر صرف مقداره (1170) دينار (الف ومائة وسبعون دينار) لكل دولار وبالاتفاق مع ديوان الرقابة المالية ودائرة الرقابة الداخلية في الوزارة، تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق ونؤكد على ضرورة استخدام سعر صرف مقداره (1170) دينار (الف ومائة وسبعون دينار) لكل (1) دولار ومنذ 1 بداية سنة 2009 لاطهار الواقع الحقيقي لاقيام الإيرادات والمعاملات الأخرى.

ستة عشر: - التسوية مع الحكومة السورية:-

لايزال المبلغ المتحقق بذمة الجانب السوري عند عمليات مقايضة النفط الخام بالمشتقات النفطية والكهرباء والبالغ حسب تقرير شركة التدقيق بحدود (302391) الف دولار (ثلاثمائة واثنين مليون وثلثمائة وواحد وتسعين الف دولار) موقفا لغاية تاريخه على الرغم من الجهود التي بذلتها الشركة لاسترداد

وهناك متابعة مستمرة لاستحصال المبلغ المترتب بذمة مكتب تسويق النفط السوري من قبل وزارة النفط - شركة تسويق النفط، وزارة المالية - لجنة استرداد اموال العراق في الخارج، وزارة الخارجية - الدائرة العربية بالاضافة الى متابعة مصرف الرافدين باعتبار ان الألية المقترحة لتحويل المبلغ ستتم من خلال حسابه لدى فيرست ناشينال بنك/بيروت واخرها كتاب شركة (somo) المرقم (10637/3) في 2009/4/13.

ب- البنك المركزي العراقي:-

أولاً:- لائحة الصلاحيات والتفويض

لازلنا عند رأينا ان الصيغة المعتمدة في اصدار اوامر الدفع من قبل المديرية العامة للاستثمارات في البنك المركزي العراقي تعد كافية لضمان سلامة تنفيذ اوامر الدفع مع اننا نؤكد على ضرورة تحديد الأشخاص المخولين بالدفع من حساب (DFI) حصراً .

ثانياً- إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة :-

لازالنا البالغ المستردة إلى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والمتمثلة بالمبلغ المستردة من (إلغاء الاعتمادات المستندية، الفوائد على التامينات النقدية، الزيادة في التمويل المبلغ المطلوب، المبالغ الواردة من الأرصدة المحمودة خارج العراق، المبالغ المحولة من برنامج النفط مقابل الغذاء) غير مؤيدة بالمستندات الضرورية وبالتالي يتم إدراجها ضمن فقرة الإيرادات الأخرى، ونؤكد على ضرورة أن تكون قاعدة البيانات للمقبوضات والمدفوعات النقدية تؤمن التصنيف الدقيق وتحديد نوع الإيرادات.

ثالثاً:- سجلات الصندوق في البنك المركزي العراقي :-

لازالنا مبلغ الفرق بين أرصدة الصندوق المدينة والأرصدة الدائنة وبمبلغ (4250000) دولار (أربعة ملايين ومائتين وخمسين الف دولار) قيد التصفية .

رابعاً:- سرية وحماية البيانات

لازالنا البنك المركزي يستخدم البريد الالكتروني في المراسلات بدلا من استخدام الـ (Swift) باعتباره البريد الآمن.

خامساً:- تصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية :-

إن البنك المركزي العراقي يحتفظ بقاعدة بيانات للمقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفق برنامج اكسل وان هذا البرنامج لا يؤمن الكثير من البيانات الضرورية

التي تعطي وصف واضح ودقيق للعملية ابتداءا بالموافقة ومرورا برقم خطاب الاعتماد واسم الجهة المستفيدة.....الخ.

سادساً: - الفائدة المدفوعة عن التأمينات النقدية مقابل خطابات الاعتماد

بما ان وزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن ادارة حسابات الصندوق فان مسؤولية التحقق من احتساب الفوائد يقع عليها .

ج- وزارة المالية :-

أظهرت نتائج متابعتنا للملاحظات الواردة في تقرير شركة ارنست ويونغ لعام 2007 وحسب اجابة وزارة المالية / دائرة المحاسبة المرقم (11013) في 2009/7/16 مايلي :-

أولا : دليل الإجراءات والسياسات

اجابت الوزارة ان عمل الصندوق محدد يقتصر على متابعة جميع الإيرادات النفطية وغير النفطية وكذلك جميع المبالغ المحولة من الصندوق وبما ان الحساب يدار من قبل الفدرال رزرف والذي يقوم بدوره بارسال كافة الكشوفات والبيانات المالية الى البنك المركزي العراقي والذي يقوم بدوره بتزويد الوزارة بتلك الكشوفات لتتم المطابقة مع سجلاتنا وبالتالي لا توجد هناك اية سياسات جديدة لعمل الصندوق وانما توجد اجراءات جديدة يتم اتباعها من قبل موظفي الصندوق بما يخدم الصندوق في توفير البيانات والمعلومات المالية واطهرت متابعتنا عدم دقة اجابة الوزارة حيث لا توجد اجراءات جديدة ولازالت الملاحظة قائمة.

ثانيا : صلاحيات الدفع من حساب الصندوق :-

بينت الوزارة ان هناك صلاحيات دفع محده من حساب الصندوق والحسابات الأخرى وفقا لدرجة الصلاحية المعطاه لكافة المخولين وحسب درجة التمويل ودرجة صلاحية الصرف ولا حاجة لتوقيع شخصين او اكثر حيث ان المبلغ المحجوز في الصندوق لتغطية مبالغ تلك الأعمادات يكون بتوقيع كل من السيد الأمين العام لمجلس الوزراء بالنيابة عن رئيس الوزراء ووزير المالية او من ينوب عنهما لكل يكون المبلغ المحجوز تحت تصرف مدير عام دائرة المحاسبة. اما بخصوص عدم وجود وسائل السيطرة والتثبيت من ضمان عدم تجاوز المبالغ الممولة من الصندوق لمجموع المبالغ المحجوزه لدى البنك الأحتياطي الفدرالي فأن ادارة النقد هي الجهة المسؤولة عن متابعة رصيد المبلغ المحجوز وان كتاب النقدية الخاص بفتح الأعمادات المستندية لا يتم توقيعة من قبل مدير عام دائرة المحاسبة الا بعد تأشيرته (تنزيله) من رصيد المبلغ المحجوز في

حساب (DFI) ولا تتم تمشية كتب النقدية الخاصة بفتح الاعتمادات المستندية التي تتجاوز مبالغها رصيد المبلغ المحجوز في حساب (DFI) الا بعد تمويل المبلغ المحجوز في حساب (DFI) نيويورك مع العرض انه تتم المطابقات بين سجلات وزارة المالية وسجلات البنك المركزي بصورة دورية ومتابعة رصيد المبلغ المحجوز مع سجلات البنك المركزي. وظهرت متابعتنا بخصوص عدم وجود وسائل للسيطرة والتثبيت من عدم وجود تجاوز للمبالغ المحولة عن المبالغ المحجوزة وغياب المطابقات بين اقسام المحاسبة والجهات الأخرى.

ثالثاً: تحضير الموازنة:-

لأنّ ما ورد في تقرير الشركة حيث توجد اجراءات تتبعها وزارة المالية بالاعتماد على موازنة السنة السابقة والنفقات الفعلية.

رابعاً: النظام المحاسبي:-

اجابت الوزارة انه انما وضعت برامج من خلالها يتم استخراج البيانات المطلوبة اعداد التقارير والمعلومات المطلوبة في اوقاتها المحددة وبتفاصيل تخدم الإدارة والمدقق الخارجي. وقد بينت هيئتنا الرقابية صحة ملاحظة مدققي الشركة لكون مخرجان النظام غير كافية.

خامساً: السجلات المحاسبية للصندوق :-

بينت الوزارة ان السجلات المسوكة في وحدة ادارة النقد كافية وتلي متطلبات اعداد الحسابات المتعلقة بالصندوق وان هناك مطابقات بين وحدة ادارة النقد والبنك المركزي العراقي من خلال الكشف اضافة الى المراجعات الشخصية وهناك سجل خاص بالمطابقة يتم من خلاله متابعة البالغ المصروفه. وأن حساب (DFI) يدار من قبل الفدرال رزرف ويتم تزويد البنك المركزي العراقي بكافة البيانات الخاصة بالصندوق من قبل الفدرال رزرف والذي بدروه يتم ارساله الى وزارة المالية وتتم مطابقة ما تم صرفه في سجلات الوزارة مع الكشف الوارد عن طريق البنك المركزي. وقد اظهرت متابعتنا ان الملاحظة مازالت قائمة.

سادساً : أنظمة الرقابة الداخلية العامة :-

اجابت الوزارة بأن حساب صندوق تنمية العراق (DFI) يدار من قبل الفدرال رزرف في نيويورك ويتم تزويد المديرية العامة للاستثمارات في البنك المركزي بكافة البيانات المالية والكشوفات الشهرية والتي بدورها تزود وحدة ادارة في دائرة المحاسبة

لغرض المطابقة مع سجلاتها وبالتالي فان وحدة ادارة النقد هي وحدة مستقلة ضمن دائرة المحاسبة تقدم بادارة النقد المتأتي من تصدير النفط حيث توضع الإيرادات في صندوق تنمية العراق ويقوم الفدرال رزرف بادارة تلك الأموال واستثمارها وان وحدة النقد هي المسؤولة عن متابعة تسجيل الحركة في الصندوق ومقارنة ما يردها من بيانات من البنك المركزي بهذا الشأن وان عمل الصندوق في الوقت الحاضر يتم من قبل ادارة الصندوق ولايتطلب استحداث تشكيل اخر اما بخصوص فقرة الأفتقار الى نظام رسمي لقواعد العمل السلوكية والأخلاقية فلم ترد اجابة الوزارة عليها لعدم وضوحها.

سابعاً: إعداد التقارير والبيانات المالية للصندوق :-

بينت الوزارة انها اعدت كشف التدفقات النقدية اعتباراً من شهر تموز /2007 وتم تزويد لجنة الخبراء الماليين وديوان الرقابة المالية بالكشوفات اعلاه لغاية شهر اذار /2009 ونؤيد ما ورد باجابة الوزارة.

ثامناً: - تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة لدى (JP Morgan) :-

اجابت الوزارة انها شكلت لجنة لمتابعة المصرف العراقي للتجارة لغرض معالجة التأمينات المتأخرة لخطابات الاعتمادات ومعالجة الأرصدة القديمة.

تاسعاً: التامينات النقدية لدى البنوك المراسلة :-

بينت الوزارة انه سيتم العمل على احتفاظ الصندوق بسجلات كاملة للتأمينات المحولة الى البنوك المراسلة من قبل المصرف العراقي للتجارة ولكل التعاملات الأخرى واطهرت متابعتنا صحة الملاحظة حيث لم تقم الوزارة بمسك سجلات ولغاية تاريخه.

عاشراً: مدفوعات الصندوق الخاصة بالوزارات العراقية :-

اجابت الوزارة بانه تم فتح حساب مصرفي لدى البنك المركزي العراقي تحت رقم (301640) لايداع التمويلات من حساب الصندوق لدى البنك الأحتياطي الفدرالي في نيويورك ولم يتم تحويل المبالغ الى هذا الحساب لحد الآن. وقد ايدت هيئتنا الرقابية ما ورد بتقرير شركة التدقيق.

احد عشر: التسوية بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى :-

بينت الوزارة ان دائرة المحاسبة تقوم بمتابعة المبالغ التي يتم تحويلها من حساب صندوق تنمية العراق (DFI) لدى الوزارات وكذلك متابعة تسجيل تلك المبالغ في حساب الوزارات ويتم معالجة الفروقات ان وجدت بين البالغ المحولة

من قبل تلك الوزارات من خلال موازين المراجعة وهناك فرق عمل تدقيق ميدانية تقوم بفحص مطابقة السجلات المسوكة من قبل الوزارات. اظهرت متابعتنا عدم دقة اجابة الوزارة حيث لاتقوم وزارة المالية باجراء المطابقات.

اثنا عشر - مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي:-

بينت وزارة المالية / دائرة المحاسبة تقوم باعداد المطابقات الشهرية للحساب الجاري المفتوح لدى البنك المركزي العراقي رقم (70009) ويتم متابعة الحساب مع البنك المركزي العراقي حيث ان قسم ادارة النقد يقوم بتسجيل كافة المبالغ المصروفة في الحساب اعلاه ومقارنتها مع الكشف الوارد من البنك المركزي العراقي وكذلك مطابقة الحسابات مع قسم حسابات النقدية في الوزارة. وقد ايدت هيئتنا الرقابية ما ورد في اجابة الوزارة.

ثلاثة عشر : تمويل حساب وزارة المالية من صندوق تنمية العراق:-

بينت الوزارة ان هناك مخاطبات بين وزارة المالية والبنك المركزي حول احتساب العموله المستقطعة من قبل البنك المركزي العراقي وانه تم مفاتحة ديوان الرقابة المالية بموجب الكتاب (5728) في 2008/5/7 لغرض المساعده في حسم الموضوع. واطهرت متابعتنا بان الملاحظة مازالت قائمة لغاية تاريخه.

اربعة عشر : المدفوعات من الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية:-

أجابت الوزارة ان دائرة المحاسبة قامت بمفاتحة الوزارات والجهات ذات العلاقة لغرض تأييد صرف المبالغ من مكتب المشاريع والتعاقدات التابع للسفارة الأمريكية لصالح الوزارات وان عملية المتابعة مستمرة بهذا الخصوص مع العلم ان الوزارة لم تدفع أي مبلغ خلال عامي (2007 و 2008) ما لم يكن هناك تأييد من قبل الوزارة المختصة او الجهة المرتبطة بوزارة صحة وجود المشروع، ونؤيد صحة الملاحظة.

خمسة عشر: صندوق تعويضات الامم المتحدة :-

بينت الوزارة ان الحكومة العراقية ليس لها دخل بالموضوع وان هذه العملية من مسؤولية وزارة الخارجية ويتم معالجتها بالطرق الدبلوماسية، ونؤيد صحة الملاحظة.

ستة عشر: متابعة تحصيل مبلغ محجوز في الخارج:-

اجابت الوزارة ان وزارة الخارجية اب لغت وزارة المالية بأن السفارة العراقية في ايطاليا قامت بتكليف محامي ايطالي لمتابعة الموضوع. وقد اظهرت متابعتنا صحة الملاحظة حيث لم يجز حسم الموضوع لغاية تاريخه.

سبعة عشر: عدم وجود نظام حماية :-

بينت الوزارة ان النظام الحماية في الحساب يتكون عن طريق (Password) رئيس شامل للمحاسبة بحيث لا يمكن الدخول الا بواسطة الـ (User) المسؤول عن الحاسبة وقد بدأت الوزارة بتطوير كافة البرامج استناداً الى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (أ م /111/ك/12660) في 2009/4/30 والذي تضمن وضع خطة لأتمته كافة نظم المعلومات الخاصة بالوزارة. ونؤيد صحة الملاحظة.

ثمانية عشر: صلاحيات المبرمج لتعديل البيانات :-

اجابت الوزارة بخصوص هذه الفقرة بمايلي:-
- وجود مشغل محول مختص يقوم بعملية ادخال البيانات على الحاسبة الخاصة بادخال البيانات.
- القيام بعملية نسخ البيانات بعد الانتهاء من ادخالها وخزنها على حاسبة اخرى خاصة بقاعدة البيانات. وقد ايدت هيئتنا الرقابية صحة الملاحظة.

تسعة عشر: توثيق تعديلات النظام :-

بينت الوزارة انها ستقوم بعمل للتعديلات التي اجراءها على النظام بشكل فعال بعد اجراء التعديلات ووضع النظام الجديد وانها ستقوم بعمل ارشيف توثيق للتعديلات التي يتم اجراءها على النظام. نوصي صحة الملاحظة.

عشرون: اجراءات طلب تعديل النظام :-

سيقوم القسم بطبع نماذج خاصة لتوثيق كافة طلبات التعديل متضمنة الحقل المطلوبة. وبينت هيئتنا الرقابية بان الملاحظة مازالت قائمة.

واحد وعشرون: حماية معلومات النظام :-

اجابت الوزارة انه للطلب المتزايد والمتكرر من قبل الجهات العليا بضرورة تزويدهم بالبيانات فأن الوزارة تحتاج الى عمل نسخ احتياطية لتلافي حصول عطل او أي معوقات اخرى قد تحدث مستقبلاً. تعوق استخراج البيانات لذلك كان من الضروري وجود مشغل اقراص مرنة فعال ومشغل

اقراص مبرمج لعمل نسخ احتياطية لتزويد الجهات بهذه المعلومات ووجود دائرة متنقلة هذا مع العرض ان هناك موظف مختص في وحدة ادارة النقد لادخال تلك البيانات. ونؤيد صحة الملاحظة.

اثان وعشرون : تحديث نظام التشغيل الخاص بالنظام :-

بينت الوزارة ان التحديث لا يتم للأسباب التالية:-
- نسخه النظام التشغيلي ليست نسخه اصلية ولا يمكن تحديثها على شبكة الأنترنت علماً ان عملية تحديث نظام التشغيل هي من مهام دائرة تكنولوجيا المعلومات.
- ان شبكة الأنترنت مربوطة على حاسبة واحدة لغرض نسخ البريد الألكتروني الخاص بدائرة المحاسبة ولا توجد اية منافذ اخرى لتسرب البيانات. ونؤيد صحة الملاحظة.

د- وزارة الصناعة

تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

لازال هناك اعتمادين من مجموع ثلاثة اعتمادات لم يتم غلقها بالرقم (196) و (247) والمتابعة بشأنها مستمرة آخرها كتاب الدائرة الاقتصادية في وزارة الصناعة ذي العدد (10441) في 2008/4/8 الموجه الى المصرف العراقي للتجارة بشأن اعادة المبالغ المتبقية من الاعتمادات والبالغة (13913) دولار (ثلاثة عشر الف وتسعمائة وثلاثة عشر دولار) و (19370) دولار (تسعة عشر ألف وثلاثمائة وسبعون دولار) على التوالي .

هـ - وزارة الصحة

اولا - سجل الموجودات الثابتة

لم تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة بشأن تضمين سجل الموجودات الثابتة أرقام تعريفية .

ثانياً - الوثائق المؤيدة للعقود

لازالت الوزارة لم تتخذ الاجراءات اللازمة بشأن الاحتفاظ بالوثائق المؤيدة للعقود بشكل منتظم وقد شخص هذا الديوان ذلك في تقريره المرقم (9578) في 2007/11/19.

ثالثاً- التأخر في عملية الشراء والتعاقد

لازال هناك تأخير في عملية الشراء والتعاقد خلال عام 2008 .

رابعاً - تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

مازال المبلغ المتبقي من الاعتماد 2004 /1345 والبالغ (69276) دولار (تسعة وستون ألف ومائتان وستة وسبعون دولار) موقوفاً والذي يمثل (20%) من مبلغ الاعتماد وقد تم حث المجهز على شحن المتبقي من البضاعة الواصلة . كما قامت الوزارة بموجب كتابها المرقم (1843) في 2008/1/31 بأعادة المبلغ المتبقي للاعتماد (2003/143) والبالغ (2886) دولار الى صندوق تنمية العراق (DFI).

خامسا- التسويات مع الشركات التابعة للوزارة

لم تقم الوزارة بأعداد تسوية شهرية لخطابات الاعتمادات وأرصدة عقود الاستيراد بين السجلات المحاسبية للوزارة وسجلات شركة تسويق الادوية لاختلاف النظام المحاسبي في كلا الجهتين . علماً ان الوزارة لديها سجل يبين دفعات التمويل لإغراض مطابقتة مع الكشف المرسل من قبل الشركة العامة لتسويق الادوية .

و- وزارة التعليم العالي

اولاً - تسجيل عقود الوكالات الأمريكية .

لاتوجد لدى الوزارة اوليات تخص العقد المنفذ من قبل المؤسسات الامريكية وبمبلغ (99980) دولار (تسعة وتسعون الف وتسعمائة وثمانون دولار) .

ثانياً - تسوية الحركات مع الجامعات التابعة للوزارة

لازلنا على رأينا بأن الجامعات تتمتع بأستقلال مالي واداري ولا توجد لدى الوزارة اية اعتمادات او أو أرصدة تخص عقود الاستيراد ولا توجد في الوزارة اية ارصدة تخص هذه التشكيلات وان كنا نؤيد وجود توحيد احصائي للجامعات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

ز- وزارة البلديات والاشغال العامة

اولاً - نشاط المديرية التابعة للوزارة

نود ان نشير الى ان كل تشكيل من تشكيلات الوزارة لها استقلال مالي واداري ونظام محاسبي قد يختلف عن نشاط مقر الوزارة لذلك لايمكن معرفة نتيجة النشاط على مستوى الوزارة .

ثانياً- تسجيل الموجودات في سجلات المخزون

لازالت السجلات المخزنية المسوكة في الوزارة تقتصر على تسجيل كميات الموجودات دون تثبيت قيمتها اضافة الى عدم تسجيل قيمة الهدايا والمنح وانما يتم تسجيل انواعها وكمياتها كما ان سجل الموجودات الثابتة لايتضمن الارقام التعريفية للموجودات الثابتة . تم معالجة الملاحظة عدا مايتضمن الارقام التعريفية حيث لم تخصص لعدد من الموجودات الثابتة ارقام تعريفية .

ثالثاً- الوثائق المؤيدة للعقود

اظهرت متابعتنا ان الوثائق المؤيدة للعقود في مديرية البلديات العامة لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم حيث ان الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على قسم الدائرة المالية ، قسم القانونية ، قسم الاليات ، قسم التخطيط والمتابعة ، مما يؤدي الى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود .

رابعاً- لجان فتح العطاءات

ان أعضاء لجنة العطاءات لأ يتم تغييرهم بشكل دوري خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الصادرة من وزارة التخطيط والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر .

خامساً:- لجان الرواتب

لم تقم الوزارة خلال عام 2008 باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن تغيير لجان الرواتب .

ح- وزارة الاتصالات

اظهرت متابعتنا لارصدة التأمينات القديمة لخطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك

(JPMORGAN) الاتي :-

رقم الاعتماد	مبلغ الاعتماد دولار	المبلغ القائم دولار	المبلغ المتبقي دولار	الملاحظات
2004/225	300000	48900	صفر	تم اعادة الرصيد الى حساب DFI
2004/235	4970286	980561	980561	تم حجز المبلغ بموجب كتاب الشركة العامة للاتصالات والبريد بكتابتها المرقم (1310) في 2008/6/7 بسبب عدم التزام شركة الكاني الفرنسية ببند العقد
1877 2008/	500000	2600	1400	تم مفاطحة TBI بكتاب الشركة العامة للاتصالات والبريد رقم (19145) في 2008/10/13 بتحويل المبلغ المحجوز كغرامة تأخيرية لحساب DFi

ط- وزارة الزراعة

تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

- تم تحويل الرصيد المتبقي للاعتماد 2004/810 للعقد A/ 23/2004 والبالغ (16536) دولار (ستة عشر الف وخمسمائة وستة وثلاثون دولار) الى الـ (DFI) استناداً الى رسالة (TBI) بتاريخ 2008/6/5 .

- اما المبلغ المتبقي من الاعتماد 2004/1506 للعقد M/17/2004 المبرم مع الشركة العراقية لخدمات المكائن والمعدات المحدودة لتجهيز (3) بلدوزرات والبالغ (94878) دولار (اربعة وتسعون الف وثمانمائة وثمانية وسبعون دولار) فقد بينت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية بموجب مذكرتها المرقمة (بلا) في 2009/3/2 بأنه تم التأكيد على المراسل بشأن تحويل الرصيد المتبقي الى الـ (DFI) ولم يتم تحويل المبلغ لحد الان .

- لم يتم ولغاية تأريخه اعادة المبلغ المتبقي من الاعتماد 2005/1634 للعقد M130/2005 والبالغ (121200) دولار (مائة واحد وعشرون الف ومائتان دولار) الى (DFI) بالرغم من قيام الـ (TBI) بتاريخ 2009/2/23 بمفاتيحة بنك (Jp MORGAN) لارجاع المبلغ .

ي_ وزارة الثقافة

اولاً - ملفات العقود

لاتزال الملاحظة قائمة بخصوص عدم وجود ملف مركزي لكل عقد .

ثانياً - الرواتب والأجور

لازال العديد من ملفات الموظفين تفتقر الى الوثائق الثبوتية مثل (شهادة التخرج ، السيرة الذاتية) .

ك_ وزارة الكهرباء

اولاً - تسجيل وتسوية دفعات خطابات الاعتمادات

نؤيد عدم قيام الوزارة بمسك سجل الاعتمادات المستندية خلال عام 2008 واتخذت الوزارة الاجراءات اللازمة لوضع برنامج على الحاسبة لمتابعة الاعتمادات المستندية الموقوفة مع المصرف العراقي للتجارة ومن ثم تصفيتها .

ثانياً - تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

لاتتوفر معلومات عن ارصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة من خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك JPMorgan من قبل الـ (CPA) وقد تم استحداث برنامج في المصرف العراقي للتجارة (TBI) في عام 2007 وفيه الكثير من المعوقات ولم يتم تزويدنا بالإشعارات المدينة والدائنة لاجراض المطابقة .

ل_ وزارة النقل

اولاً - التعاقد والمستندات المؤيدة للعقود

بينت شركة التدقيق انه لا يوجد ملف مركزي في الوزارة وانما يتم حفظ الوثائق في الدائرة المعنية وقد أظهرت نتائج متابعة هيئتنا الرقابية انه تم تجاوز الملاحظة بعد تشكيل قسم للعقود في وزارة النقل تابع للسيد الوزير مباشرة وتم الاحتفاظ باضبارة مركزية للعقود خلال الربع الاخير من عام 2008/ وبداية عام 2009/ علما ان الملاحظة شخضت بتقريرنا المرقم (4557/1/40/10) في 2007/6/19 .

ثانياً - تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

لاتوجد لدى مركز الوزارة اعتمادات مفتوحة لدى بنك (JP MORGAN) وان هذه الاعتمادات تخص التشكيلات التابعة للوزارة وان هذه الملاحظة شخضت بتقريرنا المرقم (720/2/40/10) في 2009/1/20 المرفوع الى هيئة النزاهة والخاص بتدقيق عقود الشركة العامة للنقل الخاص .

م_ وزارة التجارة

اولاً - السحب على المكشوف من الحساب المصرفي

لازال الحساب المصرفي للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لدى المصرف العراقي للتجارة مكشوفاً وقد بررت الشركة وبموجب كتابها المرقم (4703) اسباب ذلك هو لتوفير وشراء مفردات البطاقة التموينية وان هناك اتفاق بين وزارة التجارة والمصرف العراقي للتجارة ولجنة الشؤون الاقتصادية بقيام المصرف لتعليق الرصيد المصرفي لتغطية الصكوك لغاية (250) مليون دولار (مائتان وخمسون مليون دولار) لضمان استمرار ورود المواد الغذائية وان رصيد الحساب المصرفي ومن خلال التعزيز اصبح موجباً في نهاية كانون الاول 2007/ وقد بينت هيئتنا الرقابية بأنه وبالرغم من تبريرات الشركة الا ان الحسابات المصرفية للشركة خلال عام 2008 مازالت تحتوي الكثير من الفروقات مقارنة بالسجلات المالية .

ثانياً - لجان فتح وتحليل العطاءات والعروض

لم تؤيد الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ما ورد في تقرير الشركة بشأن عدم وجود لجان مركزية لفتح وتحليل العطاءات وانما قامت بأصدار (7) أوامر ادارية للجان فتح وتحليل العطاءات خلال عام 2007 كما انها قامت بأصدار (3) أوامر ادارية بشأن تشكيل تلك اللجان خلال عام 2008 .

ثالثاً - تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

بين تقرير الشركة بأن هناك عدد من ارصدة التامينات القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan) لم يتم معالجتها و قد بينت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بموجب كتابها المرقم (4703) في 2009/3/5 الاتي :

(1) فيما يخص الاعتماد 2004/369 فان المبلغ المتبقي هو (1007) دولار فقط (الف و سبعة دولارات) يمثل قيمة نقائص لم تسدد الى المجهز كما بينت بموجب كتابها المرقم 8902 في 2008/5/11 و كتاب المصرف العراقي للتجارة المرقم (369) في 2008/4/2 بان الاعتماد قد الغي وتم اعادة مبلغه الى حساب صندوق تنمية العراق (DFI) .

(2) ان المبلغ القائم الخاص بالاعتماد 2007/374 والبالغ (52615) دولار (اثنان وخمسون الف وستمائة وخمسة عشر دولار) يمثل اجور النقل الداخلي عن الكميات غير المشحونة والبالغة (41.120) طن وقد قامت الشركة العامة لتجارة الحبوب وبموجب كتابها المرقم (100262) في 2005/10/6 بابلاغ المصرف العراقي للتجارة بغلق الرصيد المتبقي .

(3) بينت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ان المبلغ المتبقي من الاعتماد 2004/377 هو (122138) دولار (مائة واثنان وعشرون الف ومائة وثمانية وثلاثون دولار) وليس (13418) دولار (ثلاثة عشر الف واربعمائة وثمانية عشر دولار) ويمثل خصم من مستحقات المجهز عن الكميات المرفوضة وغير المجهزة كما وجهت كتابها المرقم (20821) في 2008/11/19 الى المصرف العراقي للتجارة بخصوص غلق الاعتماد واعادة الرصيد المتبقي الى حساب (DFI) .

ن _ وزارة الداخلية

اولاً - مبيعات العقود العسكرية

ورد في تقرير الشركة لعام 2007 تحويل مبلغ (169) مليون دولار (مائة وتسعة وستون مليون دولار) الى الحساب الخاص في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك (Foreign Military _ fms) لتغطية برنامج مبيعات العقود العسكرية ولا تتوفر معلومات لدى الوزارة عن كيفية صرف هذا المبلغ وان الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب في سجلاتها . وقد بينت شركة (KPMG) ان مجموع المبالغ المحولة خلال عام 2008 قد بلغ (645399) الف دولار (ستمائة وخمسة واربعون مليون وثلاثمائة وتسعة وتسعون الف دولار) وقد أظهرت نتائج متابعتنا للموضوع ان مجموع المبالغ المحولة لغاية 2008/12/31 قد بلغ (1243913821) دولار (مليار ومائتين وثلاثة وأربعون مليون وتسعمائة وثلاثة عشر الف وثمانمائة وواحد وعشرون دولار) بما يعادل (1865869500) الف دينار (تريليون وثمانمائة وخمسة وستون مليار وثمانمائة وتسعة وستون مليون وخمسمائة الف دينتار) بسعر صرف مقداره (1500) دينار لكل دولار وان قسماً من العقود قد تم تنفيذها بالكامل والقسم الاخر منفذة جزئياً وهناك عقود اخرى قيد التوقيع الا انه لغاية تأريخه لا تزال محاضر التسليم والتسلم غير موثقة للعقود الواصلة موادها ولم تقم الوزارة بتثبيت المبالغ المحولة وكلف المواد المستلمة في السجلات المالية 0

ثانياً - تكرار اعلان العطاءات

مازالت الملاحظة قائمة حيث ان الوزارة قامت خلال عام 2008 بأعادة الاعلان عن مناقصة اجهزة حفظ قيود الأدلة الجنائية بسبب عدم ادراج جميع المواصفات والمعلومات المطلوبة في المناقصة بشكل مفصل.

ثالثاً - تسجيل عقود الوكالات الامريكية

وردت في اجابة الهيئة ان الوزارة قامت بتشكيل لجان بالاوامر الادارية المرقمة (286/7875 ، 358،1146/9926) في 2007/6/12 ، 2007/7/15 ، 2008/1/20 على التوالي لتدقيق عقود الوكالات الامريكية وحسب ما جاء بكتاب المفتش العام بالعدد 10 في 2008/7/1 قامت اللجان المشار اليها بما يأتي :-
(1) - ترجمة وتدقيق العقود المنفذة من الوكالات الامريكية البالغ عددها (174) عقد و بمبلغ (14.120.283) دولار .

- (2) - تم افراز اوامر شراء من الاضابير الخاصة بالعقود والتي لا تخضع لشروط التعاقدات المعمول بها وقد بلغ عددها (863) امر وبمبلغ (182780289) دولار، (مائة واثنان وثمانين مليون وسبعمائة وثمانين ومئتان وتسعة وثمانين دولار) .
- (3) - وجود عقود مكررة تحمل نفس الرقم والتاريخ والمبلغ والموضوع والجهة المستفيدة والمنفذة بلغ عددها (144) عقد وبمبلغ (13918880) دولار ، (ثلاثة عشر مليون وتسعمائة وثمانية عشر وثمانمائة وثمانين دولار) .
- (4) - وجود عقود لا تعود الى وزارة الداخلية حيث ان عائدتيها الى وزارات وجهات اخرى بلغ عددها (130) عقد وبمبلغ (9579426) دولار، (تسعة ملايين وخمسمائة وتسعة وسبعين الف واربعمائه وستة وعشرين دولار) .
- (5) - وجود عقود ملغاة من قبل سلطة الائتلاف ولم يتم تنفيذها بلغ عددها (6) عقد وبمبلغ (213880) دولار. (مائتان وثلاث عشر الف وثمانمائة وثمانون دولار) .
- (6) - وجود مبالغ مخصصة للصراف من قبل سلطه الائتلاف في حين ان المبالغ المصروفة للعقود اقل من المبالغ المخصصة له ولم تبين اللجان مصير المبالغ المتبقية . تمثلت هذه المصاريف (شراء سترات ضد الرصاص ، ترميم ، شراء سيارات واجهزة ومعدات وازياء للشرطة ووجبات طعام) كان اجمالي المبالغ المخصصة (5102672) دولار (خمسة ملايين ومائة واثنان الف وستمائه واثنان وسبعون دولار) والمبالغ المصروفة (2637288) دولار (مليونان وستمائه وسبعة وثلاثون الف ومئتان وثمانية وثمانون دولار) والمتبقي (2465384) دولار (مليونان واربعمائه وخمسة وستون الف وثلاثمائه واربعه وثمانون دولار) .
- (7) - وجود مبالغ مصروفة اكثر من المبالغ المخصصة للعقود تمثلت بشراء (18) سيارة نجدة ، ازياء ، ترميم مركز شرطة) كان اجمالي المبالغ المخصصة (430000) دولار (اربعمائة وثلاثون الف دولار) والمصروف (738400) دولار (سبعمائة وثمانية وثلاثون الف واربعمائه دولار) .

رابعاً - توزيع الموازنة

لا تتفق مع ما ورد في تقرير شركة التدقيق بخصوص توزيع مبالغ الموازنة المصادق عليها على (12) شهر حيث ان ذلك لم يرد ضمن تعليمات تنفيذ الموازنة .

س - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

الاحتفاظ بالعقود

لازالت الوزارة لا تحتفظ بنسخ من الملفات الخاصة بالعقود المتعلقة بالمديريات التابعة لها بالرغم من ان الوزارة استحدثت قسم خاص للعقود .

ع- وزارة الموارد المائية

تسجيل عقود المؤسسات الامريكية

نؤيد عدم وجود اية معلومات او بيانات لدى الوزارة بخصوص تلك العقود لعدم تقديمها من قبل تلك المؤسسات.

ف_ وزارة التخطيط

اولا - لجنة فتح وتحليل العطاءات

اظهرت متابعتنا قيام الوزارة باصدار اوامر ادارية خاصة بتغيير اعضاء اللجان بموجب الاوامر الادارية :-

265	في	2008/1/30
2840	في	2008/9/24
6950	في	2009/1/22

ثانياً- لجان الفحص

نويد صحة ماورد في الملاحظة خلال عام 2008 الا انه تم توفير تخصيص في سنة 2009 لغرض اعلان مناقصة لكل من التنظيف الموقعي وخطوط نقل الموظفين.

5- ملاحظات أخرى:-

أ- الوثائق القياسية للمناقصات :

تتولى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إصدار تعليمات لغرض تسهيل تنفيذ العقود الحكومية بكافة أنواعها (عقود تنفيذ أشغال ,عقود تجهيز سلع , عقود خدمات غير استشارية , عقود تجهيز سلع وتنفيذ أعمال) وبهدف توحيد وثائق المناقصات في كافة دوائر الدولة قامت الوزارة بإصدار وثائق قياسية للمناقصات وتولت إرسال هذه الوثائق على أقراص (CD) إلى كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة. بموجب عدة كتب آخرها كتابها المرقم (14471) في 2008/12/15 لإبداء ملاحظاتهم عليها خلال مدة ثلاثة أشهر ليتسنى لوزارة التخطيط إجراء التعديلات اللازمة ومن ثم تعميمها على الوزارات . كما أقامت وزارة التخطيط دورات بالتعاون مع الجهات الدولية في مجال العقود بلغ عددها (31) دورة .

ب - القوانين والأنظمة والتعليمات :

أظهرت متابعتنا لعمل الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بموجب القوانين والأنظمة التي تعمل عليها مايلي :

أولا _ القوانين

(1) وجود عدد من الوزارات تعمل بموجب قوانين صادرة من سنوات سابقة قامت حالياً برفع مشروع قانون جديد إلى الجهات ذات العلاقة ولم يتم المصادقة عليه لغاية تاريخه وكما مبين أدناه:-

الجهة التي رفعت لها	الجهة
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	- وزارة النقل
مجلس النواب	- وزارة الزراعة
مجلس النواب	- وزارة البلديات والأشغال العامة
مجلس النواب	- وزارة الأعمار والإسكان
مجلس النواب	- وزارة الشباب والرياضة
مجلس النواب	- وزارة حقوق الإنسان
مجلس النواب	- وزارة المهجرين
	- ديوان الوقف السني والشيوعي
هناك تعديلات على قانون المجمع رقم (13) لسنة 1995 الى مجلس شورى	- المجمع العلمي
الدولة	
مجلس النواب	- وزارة الدفاع
مجلس الوزراء	- وزارة الاتصالات
تم إعداد مسودة قانون وما زال قيد الدراسة	- وزارة الثقافة

(2) مازالت بعض التشكيلات التابعة للوزارات تعمل بموجب قرارات لمجلس قيادة الثورة (المنحل) مثل الشركة العامة لإدارة النقل الخاص وشركة الظلال العامة التابعين لوزارة النقل علما إن قانون الوزارة المذكور أرسل إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

(3) مازالت بعض الوزارات أو الجهات تعمل وفق أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) :

رقم أمر سلطة الائتلاف

اسم الجهة

2004 (56) لسنة	- البنك المركزي
2003 (20) لسنة	- المصرف العراقي للتجارة
2005 (30) لسنة	- المحكمة الاتحادية العليا
قرار (130) لسنة 2003	- وزارة الكهرباء

ثانياً - النظام الداخلي

ما زالت العديد من الجهات لم يصدر لها نظام داخلي رغم إصدار قوانين للبعض منها
وكما مبين أدناه :-

- وزارة الكهرباء لعدم وجود قانون
- وزارة الثقافة لعدم وجود قانون
- دار الإصلاح العراقية
- التسجيل العقاري العامة
- وزارة العدل
- وزارة الدفاع
- البنك المركزي
- دار النهدين للطباعة
- دائرة صحة بغداد (الرصافة)
- دائرة مدينة الطب
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد
- الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية [المركز القومي للحاسبات سابقاً]
- وزارة الشباب والرياضة (عدم وجود قانون)
- وزارة حقوق الإنسان (عدم وجود قانون)
- وزارة المهجرين (عدم وجود قانون)
- ديوان الوقف السني والشيعة (عدم وجود قانون)
- وزارة البيئة
- وزارة البلديات والأشغال العامة (عدم وجود قانون)
- مجلس القضاء الأعلى قيد الدراسة لحد الآن
- هيئة حل نزاعات الملكية رفع الى مجلس الوزراء ولم يصادق عليه
- العمل والشؤون الاجتماعية رفع الى مجلس شورى الدولة ولم يصادق عليه لغاية ت

ثالثاً - الهياكل التنظيمية

ليس لبعض الوزارات هياكل تنظيمية وكما مبين أدناه :-

- وزارة الاتصالات لعدم وجود قانون
- وزارة البلديات والأشغال العامة لعدم وجود قانون
- وزارة البيئة
- دائرة صحة بغداد (الرصافة)
- دائرة مدينة الطب
- الجامعة المستنصرية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية/ المركز القومي للحاسبات سابقا
- البنك المركزي
- دار النهريين للطباعة
- وزارة الدفاع
- وزارة الكهرباء لعدم وجود قانون

وقد اقترحت بعض الوزارات هياكل تنظيمية إلا إنه لم يتم المصادقة عليها وكما موضح أدناه:-

- وزارة حقوق الإنسان
- وزارة المهجرين
- ديوان الوقف السني
- ديوان الوقف الشيعي
- العمل والشؤون الاجتماعية مجلس شورى الدولة ولم يصادق عليه
- هيئة حل نزاعات الملكية
- وزارة العدل لدى المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري

علماً ان لجنة الخبراء الماليين فاتحت السيد رئيس الوزراء بموجب كتابها المرقم (11) في 2009/4/14 مقترحة قيام مجلس الوزراء باصدار توجيه لكافة الوزارات باعداد هياكل تنظيمية مرحلية يوافق عليها مجلس الوزراء وتعتمد لاعداد وصف وظيفي متكامل لكافة الوظائف على ان يعاد النظر بالهيكل التنظيمي المرحلي عند تشريع قانون الوزاره المعنية.

رابعا - الوصف الوظيفي

لايتوفر لدى بعض الوزارات والتشكيلات وصف وظيفي يبين مواصفات وواجبات ومؤهلات شاغلي الوظيفة وكما موضح أدناه :-

- وزارة الكهرباء

- هيئة حل نزاعات الملكية
- المحكمة الاتحادية العليا
- التسجيل العقاري العامة
- وزارة العدل
- امانة بغداد
- وزارة حقوق الانسان
- وزارة المهجرين
- ديوان الوقف السني والشيوعي
- وزارة البيئة
- وزارة النقل وتشكيلاتها
- وزارة الزراعة
- وزارة البلديات والاشغال

علما ان هناك بعض الوزارات بصدد اعداد وصف وظيفي وكما مبين في :-

- مجلس القضاء الاعلى
- وزارة الدفاع
- البنك المركزي
- العمل والشؤون الاجتماعية لدى مجلس شورى الدولة
- وزارة التربية /الرصافة
- وزارة الصحة
- دائرة مدينة الطب
- الجامعة المستنصرية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة الشباب والرياضة
- وزارة الاعمار والاسكان

ج - ربط اقسام الرقابة الداخلية بمكاتب المفتشين العموميين :

اولا - لم يجر ولغاية تاريخه ربط اقسام الرقابة الداخلية بمكاتب المفتشين العموميين وقد اظهرت نتائج متابعة هيئاتنا الرقابية اسباب ذلك من خلال المذكرات المرفوعة لمكاتب المفتشين العموميين مايلي .:

(1) عدم وجود تشريع يسمح بذلك [تعليمات او نص قانوني]

- (2) ان الامر يتطلب تعزيز ميزانية المكتب بمبالغ تغطي مخصصات العاملين في اقسام الرقابة الداخلية وبنسبة 75% من الراتب الاسمي .
- ثانياً - قامت بعض الوزارات مثل وزارة الزراعة بربط اقسام الرقابة الداخلية بمكتب المفتش العام .
- ثالثاً - بينت بعض المكاتب بانها بصدد اعداد مطالعة للسيد الوزير المعني لبيان الرأي [الاتصالات , الكهرباء].

د - تشكيل دوائر العقود :

لدى اغلب الوزارات دوائر لتدقيق العقود وبمستوى دائرة (مديرية) او قسم او شعبة عدا ما مدرج ادناه حيث تتولى اقسام الرقابة الداخلية او الدائرة القانونية مهمة تدقيق العقود.

<u>الجهة القائمة بتدقيق العقود</u>	<u>اسم الوزارة / التشكيل</u>
الرقابة الداخلية	- وزارة الكهرباء
" "	- وزارة الاتصالات
الدائرة القانونية	- وزارة البلديات والاشغال العامة